الأمم المتحدة

S/2009/599



Distr.: General
19 November 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور (المرفق الأول)، وبيانا مؤرخا ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ اعتمده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (المرفق الثاني)، ورسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة من السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (المرفق الثالث)، يطلب فيها أن تقدم هذه الوثائق إلى مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على الوثائق المرفقة.

(توقيع) **بان** كي - مون

241109 241109 09-61453 (A)

المرفق الأول

AFRICAN UNION



UNION AFRICAINE

الاتحاد الأفريقي

UNIÃO AFRICANA

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21
Email: oau-ews@telecom.net.et

مجلس السلم والأمن
الاجتماع السابع بعد المائتين
29 أكتوبر 2009، أبوجا، نيجيريا

PSC/AHG/2(CCVII)

الأصل: إنجليزي

تقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي بشأن دارفور

ملاحظة تمهيدية من رئيس المفوضية

أود أن أذكر أنه، عملاً بالقرار الصادر عن مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ 142 المنعقد في 21 يوليو 2008 والذي يدعو إلى تشكيل فريق رفيع المستوى للاتحاد الافريقي بشأن دارفور، قُمتُ بتعيين عدد من الشخصيات الإفريقية البارزة أعضاء في الفريق. حظي مقرر المجلس لاحقا بتأييد الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد التي عقدت من 1 إلى 3 فبراير 2009.

وكان الفريق، الذي يقوده رئيس جمهورية جنوب إفريقيا السابق، ثابو مبيكي مكلفا بإجراء دراسة معمقة للوضع في دارفور وتقديم توصيات بشأن أفضل السبل لمعالجة قضايا المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب بصوة فعالة وشاملة من ناحية وتضميد الجراح وتحقيق المصالحة من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، عقد الفريق اجتماعه الافتتاحي بأديس أبابا يومي 18 و 19 مارس 2009. وقد أعبت هذه الجلسة الافتتاحية مشاورات موسعة مع كل أصحاب المصلحة السودانيين والدوليين..

أنهى الفريق عمله في وقت مبكر من هذا الشهر ورفع رسميا تقريره إليّ في 8 أكتوبر 2009.

إنني أؤيد تماما التوصيات الواردة في التقرير وأعتقد أنها توفر خارطة طريق واضحة بشأن أفضل السبل لمواجهة القضايا المترابطة للسلام والعدالة والمصالحة وتضميد الجراح في دارفور وتسهم، بالتالي، في تحقيق الهدف العام المتمثل في تحقيق السلام المستدام والاستقرار في السودان.

دارفور:

المساعي من أجل السلام والعدالة والمصالحة.
تقرير الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور.

أكتوبر 2009

الفهرست

""لحن نريد السلام. إذا كان السلام يحلق في السماء ، فأنا على استعداد أن أطير لأمسك به. إذا كان السلام موؤودا تحت الأرض ، فأنا على استعداد أن أحفر الأرض لانتشاله. إذا كان السلام معروضا للبيع في السوق فأنا على استعداد أن أجد المال لاقتنائه".

مقتبس عن أحد البدو الرحل الذين تحدثوا إلى الفريق الرفيع المستوى في الفاشر ، شمال دارفور في 20 يونيو 2009.

نحن الأطفال الذين عانوا من ويلات الحرب،

نحن الأطفال الذين حرموا من ملذة اللعب،

نحن الأطفال الذين تغذوا بالمخاوف والغارات،

نحن النفوس التي أفعمت القلوب بالآمال،

نحن الأطفال الذين اقترن مصيرهم بزمن الظلم والنيران،

نحن الأطفال الذين اقترن مصيرهم باندثار الطمأنينة ،

و الأسرة، والمنزل، والصديق،

نحن لم يكن لنا يد في ما حدث ونحن لا نقف إلى جانب أي طرف،

نحن يحدونا الأمل في عودة السلام إلى المنطقة،

نحن نقول لجميع من حمل السلاح :

"إننا نناشدكم أن تلقوا السلاح لوجه الله إذا كنتم تأبهون بنا لأن السلاح لم يجلب سوى الدمار للوطن والأمة"

إن كنتم تقفون إلى جانب الأطفال، فنحن الأطفال، فدعوا السلام يقف إلى جانبنا ".

مقتبس عن مجموعة من الأطفال الذين تحدثوا إلى الفريق في نيالا في جنوب دارفور في 21 يونيو 2009.

مذكرة إحالة

السيد الرئيس،

عملا بالمقرر الذي أصدره مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، خلال اجتماعه الثاني والأربعين بعد المائة المنعقد على المستوى الوزاري، في 21 يوليو 2008، والذي تم التأكيد عليه مجددا في المقرر الصادر عن الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا من 1 إلى 3 فبراير 2009، قمتم، سيدي الرئيس، بتعييننا أعضاء في الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور.

لقد تطلب التفويض الممنوح لنا بحث الوضع في دارفور وتقديم توصيات عن أفضل السبل للمعالجة الشاملة والفاعلة لقضايا المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب من جهة والمصالحة وتضميد الجراح من جهة أخرى، فضلا عن ذلك وكما لم يكن خافيا على مجلس السلم والأمن، لا يمكن تحقيق هذه الأهداف خارج إطار هدف السلام الذي يتم السعي إلي تحقيقه.

نتشرف أن نقدم لكم تقريرنا المعد بالإجماع بعنوان **دارفور: المساعي من أجل السلام والعدالة والمصالحة.**

إنه لشرف عظيم لنا أن يتم تكليفنا بالاضطلاع بهذه المهمة الهامة والتاريخية. إن وجهات نظر الكثيرين من الأشخاص، سواء داخل السودان أو خارجه، تختلف بصورة عميقة حول ما حدث في دارفور وماهية الأسباب والتداعيات. وكذلك تتباين آراء الكثير من الناس حول مكانية وسبل تسوية النزاع. لعل الملاحظة الجوهرية التي يمكن أن نبديها في هذا الشأن هي أن الناس في دارفور قد تعرضوا لعنف شديد ولانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي ذات الوقت، تمكننا من أن نفهم أن الوضع في دارفور لا يمكن تسويته خارج الإطار الأوسع للتحديات التي تعترض سبيل السودان كأمة. كما أننا نؤمن بأن أزمة السودان هي أزمة تهم القارة الأفريقية بأسرها، وعليه فإنه من واجب أفريقيا مساعدة شعب السودان على التوصل إلي حل دائم.

لقد استرشد الفريق، أثناء تأدية مهمته، بالولاية الواضحة المسندة إليه لدراسة الركائز الثلاث الرئيسية المتمثلة في السلام والمصالحة والعدالة في سياق دارفور. ويرى الفريق أن أهداف السلام والمصالحة والعدالة في دارفور هي أهداف مترابطة يتوقف بعضها على البعض الآخر ويتعين تحقيقها جميعا. وعليه، يتعين متابعتها على نحو يتسق مع الحاجة إلى تحقيق التحول الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي في السودان.

إن ثمة عنصر في غاية الأهمية في راي الفريق هو أن تسوية النزاع في دارفور تتوقف أساسا على السودانيين أنفسهم، حيث أن مثل هذه التسوية تستلزم دمج دارفور في السودان لإتاحة الفرصة لسكان دارفور لتأدية الدور القانوني المناط بهم كمواطنين بصورة متكافئة مع غيرهم من أفراد الأمة.

إننا ندرك أن أزمة بهذا الحجم و التعقيد تستدعي الكشف عن أشكال مختلفة من الحقائق وأن الحقائق ليست كلها موضع ترحيب من جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة، سواء داخل السودان أو خارجه.

وعليه، فإننا نتوقع أن تكون النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها موضوع نقاش بين الجهات المعنية بالنزاع في دارفور وفي السودان ككل.

لقد تولى الفريق عمله بطريقة موضوعية وتم تقصى الحقائق بدقة دون انحياز أو محاباة أو إلحاق الضرر بأية جهة. ونحن على ثقة بأننا تولينا مسؤولياتنا تجاه أهل دارفور والسودان وأفريقيا وأن النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها سوف توفر أرضية متينة للعمل من أجل تحقيق السلام والمصالحة والعدالة لصالح جميع أهل دارفور والأمة السودانية بأسرها.

إننا نوافيكم بتقريرنا هذا، بصفتكم رئيسا لمفوضية الاتحاد الأفريقي، لإحالته إلى مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. وبينما يتولى الاتحاد الأفريقي دورا مركزيا وحاسما في تنفيذ التوصيات التي رفعناها في هذا التقرير، فثمة حاجة إلى أن يتم، كذلك، إبداء الالتزام الضروري والقيام بالعمل المطلوب من جانب الأطراف الفاعلة والكيانات المختلفة الأخرى، وخاصة حكومة السودان وغيرها من الجهات الفاعلة السودانية والبلدان المجاورة للسودان وبقية المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة.

إن التفاني في العمل وتأدية الدور القيادي من جميع الأطراف المعنية هما السبيل الوحيد لكفالة صياغة الفهم المشترك والتوافق في الأراء الضروريين لإنهاء الحرب والتشريد والمعاناة في دارفور. ونأمل أن يتم ذلك على أساس التوصيات المتضمنة في هذا التقرير. وأود في الختام أن نتقدم إليكم بالشكر على الشرف الذي منحتمونا إياه بتكليفنا بهذه المهمة الهامة باسم قارتنا الأفريقية.

كما نود أن نعرب عن امتناننا العميق لجميع المؤسسات والأفراد الذين قدموا على مدى الأشهر الستة الماضية المساعدة لعملية المشاورات والتفكير وأن نقدم الشكر للخبراء الذين أسهموا بآرئهم السديدة ومعارفهم الفنية الشخصية في إعداد هذا التقرير.

ولا يفوتنا أن نثني على مديرية السلم والأمن لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الاتصال في الخرطوم التابع للاتحاد الأفريقي على ما قدماه من الدعم الإداري واللوجستي الضروررين وتسهيلات لعملنا الذي تم بروح مهنية عالية.

لقد قدم كل من بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (اليوناميد) وهيئة الحوار الدارفوري- الدارفوري والتشاور ومكتب الاتصال للاتحاد الأفريقي في الخرطوم دعمًا مهنيا ولوجيستيا وإداريا لا يقدر بثمن إذ لم يكن من الممكن للمشاورات والزيارات التي أجريناها في السودان أ تتكلل بالنجاح لولا وجود هذا الدعم.

نود، كذلك، أن نشكر حكومات كل من بوروندي ونيجيريا وجنوب أفريقيا علي ما قدمته من دعم لرؤساء الدول السابقين الأعضاء في الفريق، مما سهل أعمال الفريق بشكل كبير.

و يحدونا الأمل في أن تساهم النتائج والتوصيات الصادرة عن الفريق في إحلال السلام الشامل والعادل في دارفور بصورة حاسمة وأن تسهم أيضا في تحقيق العدالة والمساءلة والمصالحة وتضميد الجراح. إن تجسيد هذه التوصيات على أرض الواقع سوف يقتضي، فور إقرارها، عملا وتكلفة أكبر مما أنجزناه حتى الآن. ومع ذلك، فنحن واثقون من أن أفريقيا سوف ترتقي إلى المستوى المطلوب للتغلب على هذا التحدي.

تقبلوا مني، السيد الرئيس، أسمى آيات التقدير.

تابو أمفوييلوا مبيكي ________________________

عبد السلام أبو بكر ________________________

بيير بويويا ________________________

أحمد . م السيد ________________________

فلورونس ن.مومبا ________________________

كبير أ. محمد ________________________

راكييا أ. عمر ________________________

Thabo Mvuyelwa Mbeki

Abdulsalami Abubakar

Pierre Buyoya

Ahmed M. El Sayed

Florence N.M. Mumba

Kabir A. Mohamed

Bakiya A. Omaar

تمهيد من الرئيس

في عام 2003، نشب تمرد مسلح في دارفور استهدف خلاله المتمردون قوات الأمن السودانية. وقد ردت الحكومة السودانية على ذلك بشن هجوم مضاد لإنهاء حركة التمرد المسلحة. وخلال هذا الصراع، تعرض الملايين من السكان المدنيين في دارفور للتشريد أو اللجوء أو القتل. وابتدءا من عام 2004، تدخل الاتحاد الأفريقي وبقية المجتمع الدولي لإنهاء القتال ومعالجة أسبابه وعواقبه.

رغم هذه الجهود التي شملت اعتماد اتفاق السلام في دارفور ونشر قوات تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومن ثم بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (اليوناميد)، لم يتم التوصل إلي تسوية النزاع في دارفور حتى الآن. أدرك الاتحاد الأفريقي ضرورة لتسوية النزاع في أقرب وقت ممكن، وعليه قرر تشكيل الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور لإسداء المشورة حول كيفية بلوغ هذا الهدف بالتوازي مع تحقيق المصالحة والمساءلة والعدالة.

خلال اللقاءات الموسعة التي أجراها الفريق الرفيع المستوى مع المحاورين السودانيين داخل دارفور وخارجها، تم إطلاع الفريق، مرارا وتكرارا، على أن هذا النزاع هو في الحقيقة مظهر من مظاهر أزمة أوسع نطاقا تمس السودان بأكمله. وتم وصف هذه المشكلة الكبرى بأنها برزت كنتيجة للنظام الاجتماعي والاقتصادي الذي ساد خلال الفترة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية والذي مكن أقلية من السكان، تتمركز في الخرطوم وما حولها، بإحكام قبضتها على السلطة السياسية والموارد الاقتصادية.

وكنتيجة لذلك، تم إقصاء الجزء الجغرافي الأكبر من السودان والملايين من السودانيين المقيمين فيه من ممارسة السياسة والنفوذ السياسي، وتم تعريضهم للتخلف الاقتصادي والتهميش. و قد أثر ذلك على جميع أنحاء السودان سواء في الجنوب أو الشمال أو الغرب أو الشرق.

وسعيا لاحتواء وإدارة هذا السخط وعدم الارتياح المترتب على ذلك، بادرت السلطة المركزية إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى الحد من ممارسة الوسائل الديمقراطية التي تسمح للشعب بالتعبير عن موقفه بكل حرية وتنظيم صفوفه في سبيل نيل ما يعتبره حقوقا له.

يعد السودان أحد البلدان الأكثر تنوعا في أفريقيا من حيث العرق واللون والثقافة واللغة والدين ومستوى التنمية وغيرها من العوامل. وعليه، فإن وحدة السودان تستلزم

الاستناد إلى مبدأ الوحدة في التنوع، الذي يجب العمل به في جميع الجوانب كسبيل لتحقيق تنمية البلاد. غير أن النهج الذي تم انتهاجه خلال الفترتين الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، جعل ذلك أمرا مستحيلا. وعليه، فقد تحول التنوع في السودان إلي قوة للطرد المركزي بدلا من أن تكون قوة جاذبة.

توجد عوامل أخرى ساهمت في هذه المأساة في دارفور، منها التطورات التي حدثت في مختلف البلدان المجاورة للسودان وفي دارفور على وجه الخصوص. وقد أثرت هذه التطورات على الوضع في دارفور على نحو حاسم وسلبي. وعليه، يتعين التعامل معها كجزء من مساعي تسوية النزاع في دارفور.

وبالمثل، تبنت بعض الجهات الأخرى من المجتمع الدولي مواقف خاصة إزاء السودان و تم، على مر السنين، استخدام ذلك كعامل مادي لتشجيع و/أو إعاقة حل النزاع في دارفور. وعليه، يتعين معالجة هذه المسألة.

ومع ذلك، يمكن القول بشكل جوهري أن عدم المساواة الذي ميز السودان عبر التاريخ وما ترتب عليه من عواقب، هو السبب الذي أدى إلى التمرد المسلح في جنوب السودان ودارفور وشرق السودان بحيث استهدف هذا التمرد السلطة المركزية التي كانت قد حرمت هذه المناطق من الوصول إلى السلطة السياسية والحصول على قسمة عادلة من الثروة الوطنية.
صحيح أن للسلطة المركزية القدرة على هزيمة وقمع حركات التمرد المسلحة التي تظهر في المناطق النائية. ولكنه من الواضح، أيضا، أن حركات التمرد سوف تعود إلى الوجود، عاجلا أم آجلا ، طالما أنه لم يتم تغيير البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في السودان.

وعليه، يتطلب إحلال السلام في دارفور، في جميع عناصره - بما في ذلك العدالة والمصالحة - من بين المبادرات الأخرى ما يلي:

- إنهاء النزاع على أساس تسوية تفاوضية؛
- إتاحة الفرصة لدارفور للوصول إلى السلطة السياسية والثروة الوطنية على قدم المساواة مع غيره من المناطق؛
- تكريس الديمقراطية في السودان؛
- تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دارفور ؛
- تشجيع المصالحة وبناء الثقة المتبادلة؛
- جعل بقاء دارفور كجزء من السودان الموحد، أمرا جاذبا؛

- تشجيع جميع القوى السياسية في السودان على إبداء الالتزام الأساسي بإعادة إعمار وتنمية السودان و،
- تتطبيع العلاقات بين السودان وجيرانه، وبين السودان والمجتمع الدولي ككل.
- تغطي التوصيات الواسعة النطاق الصادرة عن الفريق كافة هذه الشروط الأساسية بمزيد من التفصيل.

ومن دواعي التشجيع أن لاحظ الفريق أن تحليلاته وتشديده على الحاجة لمعالجة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية في السودان هي أمور سبق وأن تم تسليط الضوء عليها في عدد من الاتفاقات التي سعت إلى وضع حد لحركات التمرد السابقة في السودان، ولا سيما في الشرق والجنوب وفي دارفور نفسه.

ربماا كان ما ينقص هذا الأمر هو الإرادة السياسية الكافية والدعم العملي الكامل لترجمة المنظور والرؤية والاتفاقات إلي عمل شامل ومستدام يسمح بتحسين حياة الشعب السوداني برمته.

وتشمل هذه الاتفاقات بروتوكول ماشاكوس لاتفاق السلام الشامل وإعلان المبادئ بشأن النزاع في شرق السودان ودارفور وإعلان المبادئ بشأن دارفور واتفاق سلام دارفور والدستور الوطني الانتقالي لعام 2005.

تقر هذه الاتفاقات، بكل وضوح، الظلم التاريخي وعدم المساواة والتهميش الإقليمي في تنمية السودان وتؤكد على الحاجة إلى تدارك الوضع، باعتبار ذلك عنصرا رئيسيا لتسوية جميع النزاعات العنيفة في السودان.

وصلت هذه الاتفاقات إلى حد الإقرار بالحاجة إلى معالجة قضايا الديمقراطية وتقاسم السلطة والثروة كسبيل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات في السودان. وتعتبر هذه الاتفاقات أن معالجة هذه القضايا يشكل الأساس الذي يمكن للسودان أو يتعين عليه بموجبه إعادة بناء نظام حكمه، إذ أنها توفر الإطار المناسب الذي يجب أن يتم على أساسه معالجة المشاكل المحددة الحاسمة بالنسبة لمساعي السلام في دارفور، فضلا عن مسألة الشعور بالانتماء.

تدعو الاتفاقات إلى إنشاء نظام حكم اتحادي يسمح للأقاليم بممارسة السلطة الفعلية على المستويين الإقليمي والاتحادي، بما في ذلك الولاية والمستوى المحلي.

وعليه، فإنها توفر الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه التدخلات الفعلية، مما سيسمح للأقاليم الضعيفة (النائية) من أداء دورها على قدم المساواة مع غيرها على جميع المستويات وفي جميع مجالات نظام إدارة الدولة.

وعلاوة على ذلك، تسمح هذه الاتفاقات بوضع برامج لإدارة التنوع في السودان بطريقة تتيح تعزيز تماسكه الوطني، بحيث يمكن أن تستخدم كمصدر للقوة والمواءمة والإلهام. وهي توفر، أيضا، فضاءا مناسبا لعملية المصالحة الوطنية والإقليمية، بحيث أنه إذا ما تم إقرانها بالتدابير المشار إليها آنفا، ستساعد، لا محالة، على تعزيز التعايش السلمي بين مختلف المجتمعات في السودان.

يمكن القول، بالتالي، أنه توجد بالفعل اتفاقات يمكن أن تيسر الأمور شريطة أن يتم إشراك الشعب في السودان ككل في تحديد مستقبل البلاد. إن تنفيذ مثل هذه العمليات الاستشارية الشعبية من شأنه أن يكفل استدامة الاتفاقات التي تم التوصل إليها وأن يسهم، على نحو حاسم، في الحفاظ على التماسك الوطني في السودان.

وفضلا عن ذلك ، توفر هذه الاتفاقات الإطار السياسي الضروري لشعب السودان الذي يمكن من خلاله مناشدة أفريقيا وبقية العالم، توفير الموارد التي تحتاجها البلاد لإعادة الإعمار، وذلك على أساس الآفاق المتضمنة في المواثيق القانونية مثل اتفاق السلام الشامل واتفاق دارفور للسلام، اللذين ساعد المجتمع الدولي على التفاوض بشأنهما.

ومهما كانت وجهات نظر المجتمع الدولي في الماضي، فإن من واجبه الحرص على أن يتولى جميع السودانيين تنفيذ الأحكام المتضمنة في الاتفاقات مثل اتفاق السلام الشامل. وعلى نفس المنوال، يتعين على المجتمع الدولي المساعدة على توفير الوسائل الضرورية لتمكين السودان من بلوغ الأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقات.

وفي هذا الصدد، فإنه من الاستراتيجي جدا أن يدرك ويستوعب جميع الذين أبدوا اهتماما بالحاجة إلى ضمان مستقبل أفضل لشعب السودان، أنه يتعين حشد جميع القوى السياسية والاجتماعية السودانية، دون استثناء، للمساهمة في المهمة التاريخية الأساسية المتمثلة في تجديد السودان. ويتعين تشجيع هذه القوى السياسية والاجتماعية على المبادرة إلى ذلك على مستوى دوائرها الخاصة.

يتعين على كل من الجهات السودانية المقتدرة والعناصر الفاعلة في المجتمع الدولي أن تدرك جيدا أن السودان هو بحاجة إلي قيادة جماعية قوية ومتماسكة تتمتع بالثقة اللازمة من الدوائر الانتخابية التي تديرها، لضمان مشاركة جدية لهذه الدوائر كعامل للتغيير في عملية

ولادة سودان جديد.

ويتعين على الجهات السودانية الفاعلة من جهتها، أن تثبت من خلال تصرفاتها العملية أنها تمثل، فعلا، عنصرا لإحداث مثل هذا التغيير.

إن جمهورية السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية هما البلدان الوحيدان في أفريقيا اللذان يتقاسمان حدودا مشتركة مع تسع دول أفريقية أخرى. وبصرف النظر عن الحدود المشتركة والتحديات الداخلية الخاصة التي يشهدها هذان البلدان، فإنهما يقعان في إقليم فرعي يتميز حاليا بعدم الاستقرار.

وعليه، يمكن القول إن استقرار البلدين القائم على السلام والحكم الديمقراطي والتنمية والحكم الرشيد، هو أمر حاسم بالنسبة لمستقبل المنطقة والقارة ككل.

يزخر كلا البلدين بموارد بشرية ومادية هائلة من شأنها الإسهام بصورة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة فيهما وفى أفريقيا عموما.

وإذا ما تعرض البلدان للتفكيك أو عصفت بهما أزمة عميقة، فإن ذلك سيتسبب في حدوث "تسونامي" تترتب عليه كارثة حقيقية ليس فقط بالنسبة لجيرانهما المباشرين ولكن أيضا بالنسبة للقارة الأفريقية ككل، فضلا عن تهديدات خطيرة على بقية العالم.

تتمثل المصلحة المباشرة والفورية للاتحاد الأفريقي والبلدان والشعوب في أفريقيا ككل، في التسوية الفورية للنزاع في دارفور في سياق المنظور الذي تم طرحه سابقا. إنه لزام على الاتحاد الأفريقي تنظيم نفسه لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشان دارفور فور إقرارها.

إن الملايين من المدنيين المتضررين من الصراعات في دارفور وفى جنوب وشرق السودان يتوقعون ذلك من الاتحاد الأفريقي، الذي يجسد وحدة الشعوب الأفريقية ويعد الضامن لتحقيق آمالهم في حياة أفضل تتميز بالسلم والاستقرار والديمقراطية والتنمية والتحرر من الجوع والفقر والمرض والجهل واليأس والخوف.

مختصرات واختصارات ومعجم لغوي

مختصرات /اختصارات

بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

AMIS

الاتحاد الأفريقي

AU

الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور

AUPD

لجنة وقف إطلاق النار

CFC

اتفاق السلام الشامل (يناير2005)

الترتيبات الأمنية الشاملة (المقترحة)

CPA

اتفاقية دارفور الاستشارية (المقترحة)

CSA

الحوار الدارفوي الدارفوري والتشاور

بعثة التقييم المشتركة لدارفور

DDC

لجنة التنفيذ و الرصد لدارفور (المقترحة)

DDDC

إعلان المبادئ (عام 2005)

D-JAM

اتفاق سلام دارفور

قوة الاتحاد الأوروبي (في تشاد)

D-IMC

الاتفاق الإطاري (المقترح)

DoP

الاتفاق السياسي الشامل (المقترح)

DPA

المحكمة الجنائية الدولية

EUFOR

النازحون

الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية

FA

الدستور الوطني الانتقالي

GPA

كبير الوسطاء المشترك

مركز التحليل للبعثة المشتركة (المقترح)

ICC

الاستجابة بالمصالحة والعدالة لدارفور

IDPs

جامعة الدول العربية

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

IGAD

INC
JCM
JMAC
JRRD
LAS
MINURCAT
NCP
NIF
PSC
PCP
SAF
SCCED
SH
SLM/A
SPI
SPLM
TJRC
ToR
UN

حزب المؤتمر الوطني
الجبهة الإسلامية الوطنية
مجلس السلم والأمن
حزب المؤتمر الشعبي
المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور
المحكمة الجنائية الخاصة بالأحداث في دار فور
وقف الأعمال العدائية
حركة/جيش تحرير السودان
مبادرة الشعب السوداني
الحركة الشعبية لتحرير السودان
لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (اقتراح)
الاختصاصات
الأمم المتحدة الأمم
بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور
مجلس الأمن للأمم المتحدة
بعثة الأمم المتحدة في السودان

معجم المصطلحات

وسطاء الجودية.
التعويض عن الوفاة أو الإصابة.
منح الأراضي التقليدية. عادة ما يقصد بذلك ملكية أراضي الجودية!: آليات الوساطة التقليدية لتسوية النزاعات القبلية.
النظام الهرمي للإدارة عن طريق شيوخ القرية و كبار زعماء القبائل.
رئيس إداري
حاكم الولاية

UNAMID

UNSC

UNMIS

أجاويد:

الدية

حكورة (الجمع: حواكير)

الإدارة الأهلية :

عمدة :

الوالي:

موجز تنفيذي

الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور

1. لقد تم تشكيل الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور من جانب مجلس السلم ولأمن للاتحاد الأفريقي للنظر في قضايا السلم والعدالة والمساءلة والإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة في دارفور والسودان. وقد استهل الفريق عمله في مارس 2009 وانتهت مهمته في سبتمبر 2009. إن هذا التقرير هو حصيلة أربع مهمات أجراها الفريق في السودان استغرقت أربعين يوما تمت، خلالها، مقابلة ما يربو عن 2700 ممثل لأهل دارفور ونحو 400 ممثل في الخرطوم ، هذا فضلا عن تنظيم زيارة إلى منطقة جوبا وإلي بلدان المنطقة وإجراء عدد من المقابلات مع ممثلي المجتمع الدولي ككل.

أزمة السودان في دارفور

2. تعود جذور الأزمة في دارفور إلى تاريخ هذا البلد الذي تميز بإهمال المناطق السودانية البعيدة عن المركز، خلال العهد الاستعماري وهو الحال الذي استمر في ظل الاستقلال. تعد الأزمة في دارفور مظهرا من مظاهر التوزيع غير العادل للثروة والسلطة في السودان. وعليه، فقد وصف الفريق الرفيع المستوى هذه الأزمة بأنها "أزمة السودان في دارفور."

3. تتركب الأزمة في دارفور من مستويات مختلفة من النزاع، بما في ذلك النزاعات المحلية على الموارد والسلطة الإدارية، والنزاع بين دارفور ومركز السلطة في الخرطوم، والنزاع بين السودان وتشاد الذي تم تدويله. ويتعين معالجة جميع هذه المستويات وحلها لتجسيد السلام والأمن والمصالحة على أرض الواقع في دارفور.

4. تتضمن أزمة دارفور أبعادا سياسية واقتصادية وبيئية وأمنية وإنسانية وأخرى متعلقة بحقوق الإنسان. يعيش الملايين من أهل دارفور في ظروف مجردة من الكرامة البشرية والأمل في المستقبل. وعلى الرغم من انخفاض مستويات العنف القاتل، إلا أن الوضع لا يزال يتسم بانعدام الأمن. وقد استمرت هذه الظروف، التي لا تطاق، أكثر من ست سنوات بحيث يتعين وضع حد لها على جناح السرعة.

5. يقبل السودان على الدخول في مرحلة تاريخية في العامين القادمين، بما في ذلك تنظيم الانتخابات العامة في عام 2010 والاستفتاء على تقرير المصير في جنوب السودان في عام 2011. ومن الحاسم جدا أن يتم الإتاحة للمواطنين السودانيين في دارفور المشاركة بشكل كامل في الانتخابات العامة الحرة والنزيهة المزمع تنظيمها. ويتعين، كذلك، الإتاحة لأهل دارفور المشاركة في أي حوار وطني قد يترتب علي الاستفتاء العام المقرر تنظيمه في عام 2011 ، الذي هو غير متوقف علي الأزمة التي لم تحل بعد في المنطقة. إن هذه الاعتبارات تملي أن يتم معالجة الأزمة في دارفور على جناح السرعة.

6. هناك مسؤوليات في السودان تقع علي عاتق القارة الأفريقية التي تسعى جاهدة للاضطلاع بها. لقد مهدت البلدان الأفريقية الطريق بالقيام بدور الوساطة في الحرب بين الشمال والجنوب الذي أفضى إلى إبرام اتفاق السلام الشامل. وبادرت إلى نفس الشيء في دارفور.هناك قوات أفريقية لحفظ السلام منتشرة في السودان بحيث أن مستقبل السودان يعد حاسما بالنسبة لأفريقيا. ولاشك أن ضمان إجراء تحول سلمي وديمقراطي في السودان سيتردد صداه في جميع أنحاء أفريقيا. ومن ناحية أخرى، فلا شك ،أيضا، أن فشل السودان في تحقيق ذلك ستترتب عليه عواقب تمتد آثارها، علي الفور، إلي البلدان التسعة المجاورة للسودان وإلي أبعد منها.

نشوب صراع عنيف

7. إن عدم تحقيق أهل دارفور لتطلعاتهم في الحصول على حصة عادلة من ثروات البلاد وفي المشاركة، على قدم المساواة مع غيرهم، في ممارسة السياسة الوطنية هي أسباب جعلت المواجهة مع الدولة أمرا لا مفر منه. وعليه، فإن التمرد الذي نشب علي إثر ذلك في عام 2003 تم، في البداية، تنظيمه حول كل من حركة تحرير السودان/ الجيش وحركة العدل والمساواة . كانت هاتان المجموعتان منقسمتان إلى حد كبير على أسس عرقية. ولكنها تشتت، في وقت لاحق، علي شكل جماعات منشقة. لقد تسبب اندلاع الأعمال العدائية في شن عملية مضادة واسعة تم، فيها، حشد الجهاز العسكري السوداني ومجموعات من الميليشيات لقمع التمرد.

8. تسبب العنف الشديد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إثر هذه العملية الواسعة في وقوع أزمة إنسانية واسعة النطاق ترتب عليها نزوح أكثر من مليوني شخص داخل السودان و تدفق نحو 250000 من اللاجئين خارج الحدود والفرار إلي تشاد. لقد أدت جماعات البدو دورا في تشكيل الميليشيات وساهمت على نحو واسع في عمليات مقاومة

التمرد ، وهو الأمر الذي تسبب في نشوب توترات وانقسامات عميقة داخل مجتمع دارفور الذي هو بحاجة إلي أن تلتئم صفوفه.

9. على الرغم من أن أعمال العنف التي اقترنت بحركة التمرد وبالعمليات المضادة لها بلغت ذروتها خلال عام 2004، فقد ظل الأشخاص غير المقاتلين يتعرضون للموت والنزوح بعد تلك الفترة ، في حين لا يزال انعدام الأمن الذي سبق التمرد يدمر حياة الملايين من سكان دارفور بطرق متنوعة حتى اليوم. ولا تزال هذه المشاكل قائمة وذلك بسبب انهيار القانون والنظام خلال هذه الفترة التي تتميز بانتشار أعمال النهب والتدفق الحر للأسلحة داخل المجتمع وضعف دور الشرطة الرسمية وعدم فاعلية هياكل الحكم المحلي. إن كافة هذه المشاكل تجعل من العدالة والمصالحة عنصرين حاسمين في المساعي من أجل السلام في دارفور.

طبيعة النزاع وأبعاده

10. تمثل مسألة الأراضي مسألة حاسمة ضمن جملة النزاعات المتشابكة على الموارد وسبل العيش والمطالب من أجل الاعتراف بالهويات العرقية التي أدت إلى الصراع في دارفور. ولقد تسبب التنافس على الاستيلاء علي الأراضي والاستفادة من مواردها في فرض ضغط كبير على نظام عقود الأراضي في دارفور.كما أن ضغط النمو السكاني والتحول في أنماط استخدام الأراضي وأثار تغير المناخ والإجهاد البيئي هي كلها عناصر أبرزت مدي أهمية الأراضي وأثارت مزيدا من الانقسام في دارفور.وفضلا عن ذلك، فإن مسائل نزوح نسبة كبيرة من السكان والإشاعات المروجة بأن الأراضي التي أخلاها اللاجؤون والنازحون تم الاستيلاء عليها من قبل أشخاص آخرين هي مسائل تسببت في مزيد من التعقيدات التي يجب معالجتها علي نحو عاجل بينما يتم بحث مسألة الأراضي في دارفور بطريقة موضوعية أكبر. وعليه، يتعين معالجة مسألة الأراضي بطريقة شاملة وفي أوانه وذلك بدءا من مرحلة المفاوضات من أجل الاتفاق السياسي الشامل(راجع التفاصيل الورادة أدناه)، وإلا فإن هذه المسألة سوف تستمر في تأجيج الصراع بين أهل دارفور.

11. وعلى الصعيد الإقليمي، فقد تسبب النزاع في دارفور أيضا في نشوب صراع بين حكومتي السودان وتشاد اللتين لا تزال العلاقات متوترة بينهما. وعليه، يعد تطبيع العلاقات بين هاذين البلدين شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار في دارفور.و في الوقت نفسه يتوقع أن تسهم استعادة الأمن في دارفور في إزالة التوتر بين البلدين. وعلي الصعيد

الدولي، فقد ترتبت على الحرب في دارفور تدخلات إنسانية وسياسية وقانونية يتعين مراعاتها في عمليات الرد على الوضع في دارفور.

الجهود المبذولة في سبيل تعزيز الاستقرار وتسوية النزاع

12. يتطلب ضمان الاستقرار في دارفور تنفيذ عملية سياسية يتم، فيها، إيلاء أهمية خاصة للترابط بين دعائم السلام والعدالة والمصالحة التي يتعين معالجتها دون استثناء من أجل إحلال سلام دائم في دارفور. و يطالب أهل دارفور، من جانبهم، التعجيل بتنفيذ عملية سلام يشارك فيها الجميع وتوفر ضمانات سلامة فورية لهم جميعا حيثما يعيشون اليوم في دارفور. كما إنهم يتوقعون أن تقبل الحكومة واليوناميد علي اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين أمنهم وأن تعد الحركات المسلحة والحكومة ترتيبات لوقف إطلاق النار تفضي إلي إحلال أمن دائم. بعد سنوات من النزوح .و يتطلع أهل دارفور أيضا إلي العودة إلى ديارهم ومجتمعاتهم المحلية والعيش فيها في كنف السلم. وبغية تعويض الضرر والخسارة اللتين تم التعرض لهما ، فإنهم يتوقعون أن تعد الحكومة برنامجا للتعويض عن الخسائر الفردية والجماعية ، هذا فضلا عن وضع برنامج اقتصادي واجتماعي أوسع للنهوض بدارفور. كما أن وتوفير كافة الأشكال الأخرى من التعويضات لصالح الأشخاص الذين تعرضوا للضرر على أيدي قوات الأمن والميليشيات المتحالفة معها هو أمر ضروري إذا كان الهدف يتمثل، فعلا، في استعادة الثقة بين أهل دارفور والدولة.

13. وفي سياق مساعي تسوية أزمة دارفور، يمكن الاستلهام بالرؤية المتمثلة في إنشاء سودان جديد ومستقر تتم إدارته بطريقة ديمقراطية وبمبادئ شاملة.إن تسوية النزاع في دارفور يتطلب إجراء تحول أساسي في الخريطة السياسية للسودان. وسيشمل ذلك جميع القوى السياسية التي تعمل بانسجام في السودان ، وبدعم من بقية أفريقيا والمجتمع الدولي في سبيل تجديد البلاد. إنها مهمة عاجلة خاصة بسبب الانتخابات العامة الوشيكة المقرر إجراؤها في عام 2010 والاستفتاء المزمع تنظيمه في جنوب السودان في العام التالي. من المهم جدا أن تتاح لأهل دارفور فرصة المشاركة علي نحو كامل في الانتخابات المقرر تنظيمها وفي أية قرارات قد تنشأ عن الاستفتاء بشأن جنوب السودان.

14. كانت أفريقيا في طليعة الجهات التي اتخذت مبادرات تهدف إلى إنهاء أزمة دارفور. و منذ عام 2004 ، شملت جهود الاتحاد الأفريقي التفاوض علىَ وقف إطلاق النار ونشر عملية حفظ السلام وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (أميس) والوساطة في اتفاق السلام بين المتحاربين في دارفور. و منذ عام 2007 ، بدأ الاتحاد الأفريقي في العمل بالتعاون

مع الأمم المتحدة تنفيذ علي تنفيذ عملية لحفظ السلام (اليوناميد) واشترك، كذلك، الاتحاد الأفريقي في جهود الوساطة من أجل دارفور عن طريق مكتب الوسيط المشترك. تؤدي اليوناميد اليوم مهمة هامة تتمثل في ضمان الاستقرار في دارفور وتوفير الأمن لأهله وإيصال المساعدات الإنسانية لصالحهم ، هذا فضلا عن التشجيع على المصالحة فيما بين المجتمعات المحلية.

15. تعد عملية أبوجا للسلام أهم استثمار في الحوار إذ أنها أفضت إلى إبرام اتفاق السلام في دارفور. وقد فشل الاتفاق في تحقيق السلام في نهاية المطاف لأن الحركات المسلحة الرئيسية رفضت التوقيع عليه. كما أنه تم تقويض هذه العملية بسبب ضعف المشاركة في تلك المفاوضات من قبل جهات أوسع لأهل دارفور. تمثل اليوم عملية السلام للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المدعومة من دولة قطر محورا للجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع. ويتوقع أن يساعد عمل الفريق الرفيع المستوى علي تعزيز تلك العملية وأن يسهم في إنجاحها.

المساعي من أجل العدالة والمصالحة

16. لا يمكن الفصل بين العدالة والمصالحة في دارفور. فهما مترابطان ارتباطا وثيقا. وعليه يتعين معالجتهما بطريقة مفاهيمية وإجرائية متكاملة بغية المساهمة في إحلال السلام والاستقرار في السودان. رغم أن الأحداث التي تتطلب العدالة والمصالحة نشأت متعلقة بدارفور، فإن هاذان العنصران يكتسيان، كذلك، أهمية ذات مغزى وطني. ولذلك يتعين أن يسهم جميع السودانيين في النقاش بشأن التدابير الواجب اتخاذها فيما يتعلق بدارفور.

17. لقد أضحت مسألة العدالة في دارفور مسالة تسترعي الانتباه بعد أن أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس عمر البشير في مارس 2009. إن التركيز على المحكمة الجنائية الدولية لا ينبغي أن يصرف النظر عن الواقع المتمثل في أنه لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية حتى وإن عملت بكامل طاقتها التعامل سوى مع مجموعة صغيرة من الأفراد. ويعني ذلك، بالتالي، أنها سوف تترك عبء العدالة لجهاز القضاء الوطني، في نهاية المطاف. إن السودان الذي لم يصدق على نظام روما الأساسي المتصل بالمحكمة الجنائية الدولية، ما زال يرفض تدخل المحكمة الجنائية الدولية في شؤونه.ومع ذلك، لا يمكن للسودان أن يتجاهل واجباته المتصلة بالجرائم المرتكبة في دارفور. ويرى الفريق الرفيع المستوي أن الأولوية، في الوقت الحاضر في السودان، تتمثل في تعزيز النظام القانوني الوطني للتعامل بشكل مناسب مع مرتكبي الانتهاكات وتقديم التعويضات

للضحايا داخل السودان. ومع ذلك، يلاحظ أن الأغلبية الساحقة من مرتكبي الجرائم الخطيرة في دارفور أفلتت، حتى الآن، من العقاب وأنه لم يتم توفير الشروط اللازمة لتضميد الجراح وتحقيق المصالحة. وبالتالي، لابد من تصحيح هذا الوضع بشكل عاجل ، وذلك ضمن سياق تحقيق السلام عن طريق التفاوض.

18. وبغية تحقيق ذلك، يمكن للسودان الاستفادة من التراث القانوني القائم المتميز بالتنوع والذي يشمل القانون العام والقانون العرفي والقانون الإسلامي. يوفر كل من الدستور السوداني وقوانين الإجراءات الجزائية ونظم المحاكم الرسمية إطارا كافيا للبت في الجرائم المرتكبة في السودان. لا شك أن الفريق الرفيع المستوى يدرك جيدا أن هناك تحديات تعترض سبيل تحقيق محاكمة الجرائم الجماعية وخاصة في الوقت الذي لا يزال فيه النزاع قائما. ومع ذلك، يؤمن الفريق بقوة أنه يمكن أن يتم تفعيل نظام عدالة معززا سياسيا يرتقي إلي المستوى المنشود للتغلب علي التحدي القائم. إن فشل الدولة في التعامل مع الوضع الخطير في دارفور تسبب بشكل شديد في اندثار الإيمان في قيام نظام للعدالة الجنائية. وحتى تتم استعادة الثقة ومنع الإفلات من العقاب، يتعين إحداث تغيير جذري وفرعي حقيقيتين. ومن الضروري أن يتم، بصفة خاصة، إنشاء نظام مساءلة متكامل يجمع مختلف التدابير والمؤسسات التي تعمل سويا بغية معالجة كافة أشكال التجاوزات والانتهاكات المرتكبة خلال النزاع.

19. اتخذت الحكومة في الآونة الأخيرة خطوات لتعديل قوانينها الجزائية لتشمل الجرائم الدولية. وينبغي الترحيب بهذه الخطوة الأولى. ومع ذلك، هناك عقبات أخري تعترض سبيل ضمان أداء فاعل لنظام العدالة الجنائية. وعلى سبيل المثال ، لا يزال السودان يحتفظ علي تشريع يمنح الحصانة لعناصر الشرطة والقوات المسلحة عن الجرائم المرتكبة أثناء تأدية مهماتهم. وعادة ما يتم طلب إبداء موافقة رسمية علي المثول أمام العدالة من هذه القوات قبل رفع أية دعوى جنائية ضد عناصرها. وعليه، يتعين إزالة مثل هذه العقبات التي تعترض سبيل العدالة. كما أنه من المهم أيضا أن يستعيد الجهاز القضائي السوداني مصداقيته وأن يحظي بتقدير أهل دارفور وعلى الصعيد الوطني.

20. ويلاحظ في نهاية المطاف، أن طلب تنفيذ العدالة يأتي أساسا من ضحايا النزاع الذين يتعين إعادة بناء ثقتهم في أي رد وطني في هذا المجال عن طريق اتخاذ تدابير ذات مصداقية تكفل مشاركتهم الفاعلة في إجراءات وعمليات العدالة والمصالحة علي نحو يسمح بإشباع مطامح هؤلاء الضحايا في العدالة.

الحاجة إلى المصالحة

21. تعد العدالة والمصالحة قيما متعاضدة يحتاج دارفورإليهما علي حد سواء. يتوقع أن تتخذ المصالحة أشكالا مختلفة وأن تساعد على إصلاح العلاقات بين دارفور والدولة وأن تتيح، علي المستوى المحلي، إعادة بناء العلاقات المتدهورة بين أهل دارفور. توجد في دارفور ممارسات وتقاليد يمكن الإفادة منها كسبيل لتعزيز المصالحة وتسوية النزاعات بين المجتمعات المحلية وداخلها. كما تؤدي التعويضات دورا مركزيا في هذه العمليات. ويتعين استكمال هذه الآليات بتدابير رسمية تتعلق بالعدالة والمصالحة. وعليه، فمن الأهمية بمكان أن يتم النظر إلي المصالحة كعملية متوافقة مع عمليات العدالة الجنائية وذات صلة بها. وبالتالي، ينبغي أن يتم، بطبيعة الحال، إشراك ضحايا الجرائم في الإجراءات الجنائية وتوفير التعويضات الضرورية لصالحهم من خلال النظام الرسمي حيثما لزم الأمر.

22. وعلى صعيد أوسع ، يمكن القول أن التهميش الذي ميز دارفور وأهله عبر التاريخ هو أمر يستلزم إجراء تدخلات إصلاحية سياسية واجتماعية واقتصادية لإنهاء الإهمال الذي امتد لعقود كاملة من الزمن وإعادة هيكلة العلاقة بين دارفور والمركز. ويتعين أن تكون تسوية النزاع في دارفور مدعومة بهياكل فاعلة وذات مصداقية للحكم المحلي داخل المجتمعات. لقد انهارت هذه الهياكل على مر السنين ويتعين الآن إعادة بنائها بعناية. ومن بين الآثار الأخرى المترتبة مباشرة علي النزاع في دارفور يمكن ذكر انفصام العلاقات الاجتماعية بسبب النزاع. هناك الحاجة إلي تنفيذ عملية لتجديد الالتزام من أجل إعادة بناء هذه العلاقات المتصدعة. و يتعين، كذلك، مواصلة النقاش داخل دارفور والنهوض به من جانب مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في هذا الشأن. وفي هذا الصدد ، تتولى اليوناميد دورا رئيسيا على نفس النحو الذي تمت المبادرة الخاصة بالحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور.

توصيات رئيسية

مساعي السلام

23. يري الفريق الرفيع المستوى أن مشكلة دارفور تتطلب تسوية سياسية وإعداد عملية للمفاوضات تتناول جميع قضايا السلم والعدالة والمصالحة وتسترشد بالمبادئ العامة التالية :

أ) يتطلب النزاع في دارفور إعداد عملية تفاوضية شاملة في سياق التحول الديمقراطي في السودان بأكمله . ويتعين أن تكون هذه العملية قائمة على قيم تقاسم السلطة والثروة وتحقيق المصالحة الوطنية والسعي لتحقيق الهدف المتمثل في تحقيق الوحدة الوطنية في التنوع سواء بقي السودان بلدا واحدا أو انقسم إلي إثنين في أعقاب عام 2011.

ب)يتعين أن تعالج أي عملية سياسية يتم القيام بها في دارفور الأسباب الجذرية للنزاع والتي تكمن في تهميش دارفور. وسوف تفضي تلك التسوية بالتالي إلى إجراء تدخلات سياسية واقتصادية واجتماعية تهدف إلي ضمان استعادة المكانة التي ينبغي أن تتبوأها دارفور في السودان.

ج)يتعين أن تشرك مفاوضات دارفور الجميع وأن تشمل مشاركة الأطراف المتحاربة المسلحة والأحزاب السياسية والنازحون واللاجؤون والزعماء التقليديون والإدارة الأهلية والمجتمعات الرعوية والمجتمع المدني.

د) يتعين أن يتم، في إطار مساعي السلام، إيلاء الأولوية للأبعاد الخارجية للنزاع والحرص علي تطبيع العلاقات بين السودان وجيرانه لا سيما مع تشاد والمجتمع الدولي ككل.

ه) يبتعين أن يتم الإسراع بإجراء المفاوضات من أجل إنهاء النزاع نظرا لما يوليه أهل دارفور من أهمية للمشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الوطنية مثل الانتخابات المقبلة المقرر تنظيمها في عام 2010 والمناقشات الوطنية الناشئة عن الاستفتاء حول تقرير المصير في جنوب السودان المزمع إجراؤه في عام 2011 .

طريقة إجراء المفاوضات

24. يتعين أن تعتمد عملية الحوار العناصر التالية :

أ) التوصل إلي موافقة رسمية بين الحكومة وجميع المجموعات المسلحة علي وقف الأعمال العدائية و الدخول، بالتالي، في هدنة ملزمة.

ب)اعتماد اتفاق إطاري للمفاوضات يستند إلى إعلان المبادئ بشأن دارفور لعام 2005 ، مع إدخال التعديلات اللازمة عليه علي النحو الذي تقره الأطراف المعنية بالأمر.

ج) التفاوض بشأن اتفاق دائم لوقف إطلاق النار وبشأن وضع ترتيبات أمنية شاملة لإنهاء الأعمال العدائية التي ستفضي إلى التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة.

د) التفاوض بشأن اتفاق السلام الشامل على أساس المبادئ المتضمنة في جدول الأعمال والاتفاق الإطاري.

<u>**تعزيز العدالة والمصالحة**</u>

اعتماد العدالة والمصالحة كرد على الوضع في دارفور

25. يعد كل من العدالة والمصالحة الوطنية عنصرين مترابطين ارتباطا وثيقا ولا ينفصمان بحيث يتعين التعامل معهما وتنفيذهما بطريقة متكاملة. فمن الضروري أن يتم، على وجه الخصوص،إدارة العمليات والإجراءات الهادفة إلي تحقيق العدالة والمصالحة بطريقة منسقة. ويتعين أن تشمل عناصر الرد ما يلي :

أ) التدابير المتعلقة بتوسيع وتعزيز نظام المحاكم الخاصة للتعامل مع الجرائم التي ارتكبت في نزاع دارفور؛

ب)إنشاء محكمة خاصة هجين للتعامل مع الجرائم الأكثر خطورة. ويتعين أن تتشكل هذه المحكمة الخاصة من قضاة سودانيين وغير سودانيين وموظفين كبار لتوفير الدعم القانوني، بحيث يتولي الاتحاد الأفريقي تعيين ممثلي الفئتين الأخيرتين؛

ج) اتخاذ تدابير لتعزيز جميع جوانب نظام العدالة الجنائية بما في ذلك التحقيقات والملاحقات القضائية والفصل فيها ، مع إيلاء اهتمام لقدرة هذا النظام على التعامل بفاعلية مع الجرائم الجنسية؛

د) سن التشريعات الضرورية لإزالة كل الحصانات التي تتمتع بها الجهات الفاعلة المشتبه في ارتكابها جرائم في دارفور؛

ه) إنشاء لجنة بشأن الحقيقة والعدالة والمصالحة لتعزيز قول الحقيقة وما يتصل بذلك من أعمال مناسبة للمصالحة ولمنح العفو عند الاقتضاء؛

26. وفضلا عن المفاوضات بشأن الاتفاق السياسي الشامل، يتعين فتح نقاش أوسع داخل السودان بشأن العدالة والمصالحة في دارفور مع العلم أن تدخلات العدالة الجديدة بشأن دارفور ستكون لها انعكاسات ذات طابع وطني. يتعين أن يؤدي الاتحاد الأفريقي دورا مناسبا في تشجيع أو تسهيل مثل هذا النقاش.

العدالة الاجتماعية والاقتصادية

27. يتعين اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تقديم التعويضات وتوفير الأشكال الأخرى من التعويض عن الضرر وعن الخسائر الفردية والجماعية الناجمة عن النزاع.

28. يجب وضع خطة شاملة يتم اعتمادها لضمان الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لدارفور، لتصحيح الاختلالات التاريخية وتأمين الاستقرار في دارفور.

دعم عملية السلام ومراقبتها

دعم الوساطة والاشراف عليها

29. يتعين علي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمسؤولين عن المفاوضات دعم عملية الوساطة ومراقبتها لضمان تخطيطها علي نحو سليم وتزويدها بإمكانيات مناسبة من جميع النواحي في سبيل ضمان تنفيذها في إطار زمني محدد.

ترتيبات تنفيذية

30. تعين إنشاء لجنة للرصد والتنفيذ في دارفور وتزويدها بولاية قوية وبالتسهيلات الضرورية لكفالة رصد تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل.

الاتحاد الأفريقي

31. يتعين علي الاتحاد الأفريقي أن يواصل تقديم الدعم لتسوية النزاع و أن يضمن ،علي وجه الخصوص، تنفيذ كافة جوانب التوصيات التي قد يعتمدها الفريق الرفيع المستوى. وتبعا، لذلك يتعين، كذلك، علي الاتحاد الأفريقي أن يخطو جميع الخطوات اللازمة لتعزيز الدور القيادي لالفريق الرفيع المستوي وتسهيل عمله.

تعزيز قوة حفظ السلام (اليوناميد)

32. بغية تعزيز عمل اليوناميد لتلبية احتياجات أهل دارفور يتعين القيام بما يلي:

أ) يجب علي البلدان المساهمة بالقوات وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن توفر، على جناح السرعة، القوات والموارد الضرورية بما في ذلك طائرات الهليكوبتر لصالح اليوناميد لضمان التوازن في القوي وتوفير عمل الحماية المطلوب ؛

ب)يتعين أن يتم تعزيز العنصر المدني المتنوع لليوناميد علي نحو أكبر ؛

ج)يتعين أن يتم تخويل السلطة الضرورية لصالح اليوناميد لتولي تنسيق الجهود الإنسانية في دارفور؛

د) يتعين أن تؤدي اليوناميد دورا مركزيا في تنفيذ ورصد الجوانب ذات الصلة باتفاق السلام الشامل.

تعبئة المنطقة

33. نظرا لما تؤديه البلدان المجاورة للسودان من دور في الوضع في دارفور وفي الاستقرار في السودان بصفة عامة ، فإنه من الضروري أن يسعي الاتحاد الأفريقي إلي أن يشرك، علي نحو نشط، كافة هذه البلدان لتدعم، بشكل بناء، العمليات الضرورية للتوصل إلى تسوية في دارفور عن طريق التفاوض وتشجيع إحلال سلام دائم في السودان. ويتعين أن يتم، علي وجه الخصوص، بذل الجهود المناسبة لتطبيع العلاقات بين السودان وتشاد.

الجزء الأول

مقدمة

دارفور والتحدي الذي يواجه أفريقيا

أولا. إنشاء فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوي بشأن دارفور

1. لقد تم إنشاء فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى بشأن دارفور بموجب المقرر رقم PSC/MN/Comm (CXLII) المعتمد من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في دورته الثانية والأربعين بعد المائة المنعقدة على المستوى الوزاري في 21 يوليو 2008. وطلب المقرر إلي مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بما يلي :

"اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإنشاء فريق عمل مستقل رفيع المستوى يتشكل من شخصيات أفريقية ذات أخلاقيات عالية تتولى بحث الوضع في دارفور وتقديم توصيات عن أفضل السبل لمعالجة قضايا المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب على نحو فاعل وشامل ، من جهة، والمصالحة وتضميد الجراح، من جهة أخرى".

2. في أعقاب اعتماد هذا المقرر، قام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعيين أعضاء الفريق الرفيع المستوي التالية أسماؤهم: السيد ثابو امبيكي ، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا (رئيس) ، والجنرال عبد السلام أبو بكر ، الرئيس السابق لدولة نيجيريا (عضو) ، والسيد بيير بويويا ، الرئيس السابق لبروندي (عضو) ، والسيد أحمد ماهر السيد ، وزير الخارجية السابق لجمهورية مصر العربية(عضو) ، والسيد تيبيلي درامي ، الوزير السابق في حكومة مالي(عضو) وجوستيس فلورانس مواشاندي مومبا ، قاضي في المحكمة العليا في زامبيا (عضو) و الحاج محمد عبد الكبير ، مستشار قانوني سابق للدولة في نيجيريا (عضو)، والسيدة رقية عمر ، مديرة للحقوق الأفريقية (عضو). وتعذر ، في وقت لاحق ، علي السيد درامي تولي مهامه كعضو في الفريق الرفيع المستوي.

ثانيا. ولاية الفريق الرفيع المستوي

3. وفقا لمقرر مجلس السلم والأمن، يطلب من الفريق القيام بما يلي :

بحث الوضع في دارفور وتقديم توصيات عن أفضل السبل لمعالجة قضايا المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب على نحو فاعل وشامل ،من جهة، والمصالحة وتضميد الجراح، من جهة أخرى بما في ذلك من خلال إنشاء لجان للحقيقة و/أو المصالحة ، بمشاركة نشطة من جانب الاتحاد الأفريقي ومؤسساته ذات الصلة ، وعند الاقتضاء ، بدعم من المجتمع الدولي بأسره"

4. قرر مجلس السلم والأمن، ، أن يتولي الفريق الرفيع المستوي ما يلي أثناء تنفيذ ولايته ومهامه:

"مراعاة العمل المنجز من الاتحاد الأفريقي للمساهمة في تعزيز تضميد الجراح وتحقيق المصالحة في دارفور ، في سياق الفقرة 5 من مقرر مجلس الأمن رقم 1593 (2005) ، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن الاجتماعات المنعقدة في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في أيام 2 و 3 مايو و 17 و 18 أكتوبر ، هذا فضلا عن الجهود المبذولة من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب".

5. يتعين أن تقرأ هذه الولاية بالاقتران مع الملاحظات التي أبداها مجلس السلم والأمن في المقرر نفسه والذي ينص علي ما يلي:

أ) *"أكد (المجلس)، مجددا، التزامه الثابت بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد وإدانته للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في دارفور؛ ...*

ب) *أعرب عن اقتناعه الراسخ بما فيه من حاجة لمواصلة مساعي تحقيق العدالة بطريقة لا تعيق الجهود الرامية إلى تعزيز السلام الدائم أو تعرضها للخطر؛ ...*

ج) *ذكر، مجددا، بمقرر مجلس الأمن رقم 1593 ، الذي أحالت فيه الأمم المتحدة الوضع في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية اعتبارا من 1 يوليو 2002 وشددت فيه علي ضرورة العمل على تضميد الجراح وتحقيق المصالحة وشجعت فيه ،علي إنشاء مؤسسات في هذا السياق تشمل جميع قطاعات المجتمع السوداني، مثل اللجان بشأن الحقيقة و/أو المصالحة وذلك بدعم من الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي عند الاقتضاء ؛... [و]*

د) أكد ،كذلك، أنه بغية تحقيق سلام ومصالحة دائمين في دارفور ، يتعين التمسك بمبادئ المساءلة وإحالة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تلك المنطقة إلى العدالة. "

6. وقد تم تأكيد ولاية الفريق الرفيع المستوي في المقرر رقم Assembly/AU/Dec.221(XII)الصادر عن الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا من 1 إلى 4 فبراير 2009. وتم استكمال إعداد تشكيلة عضوية كل من الفريق الرفيع المستوي وفريق الخبراء الذين تم تعيينهم لتقديم المساعدة في الاجتماع المخصص لتفعيل الفريق المنعقد في أديس أبابا في يومي 18 و 19 مارس 2009.

ثالثا. <u>رؤية الفريق</u>

7. استمد الفريق الرفيع المستوي رؤيته من ولايته ، واختصاصاته ومن مقرر و بيان مجلس السلم والأمن ، وفوق كل شيء من التفاعل الذي أجراه مع مجموعة واسعة من الشعب السوداني ، لا سيما في دارفور ، خلال تنفيذ أنشطته التي دامت ستة أشهر من الزمن.

8. لاحظ الفريق الرفيع المستوي أن شعب دارفور تعرض لعنف شديد ولانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بحيث شهد تفكيك نسيجه الاجتماعي بسبب النزاع. يعيش أكثر من مليونين من أهل دارفور في ظروف مجردة من الكرامة ،بحيث نالهم اليأس العميق في أن تتولى حكومة السودان توفير الرعاية لصالحهم كمواطنين وكبشر. فهم تنتابهم مخاوف على سلامتهم الشخصية و يعتمدون على المساعدات الإنسانية في حياتهم اليومية ويحدوهم أمل ضئيل جدا في المستقبل.

9. ينظر، كذلك، وعن حق، إلي أزمة دارفور أنها أزمة "سودانية في دارفور". وهي موروثة عن التوزيع غير المنصف للسلطة والثروة في السودان حيث تم، عبر التاريخ، إهمال مناطق البلد البعيدة عن المركز بما فيها دارفور. والواقع أن الحرب في دارفور لا يمكن حلها خارج سياق الاستجابة، علي نطاق أوسع، للتحديات التي يواجهها السودان كافة والمتمثلة في تكريس التحول الديمقراطي وضمان توزيع سياسي و إنمائي جديدين وعادلين وإعطاء فرصة أفضل لتحقيق الوحدة الوطنية.

10. وتتمثل رؤية الفريق الرفيع المستوي في أن هناك ثلاث ركائز رئيسية لحل هذه الأزمة تكمن في السلام والمصالحة والعدالة. ولا شك أن أهداف السلام والعدالة والمصالحة في دارفور هي أهداف مترابطة بعضها ببعض ومتساوية ومرغوب فيها. ولا يمكن تحقيق أحد الأهداف الثلاثة بمعزل عن الآخرين أو على حسابهما. ومع ذلك ، فمن البديهي القول، أيضا، أن الأولوية الأكثر إلحاحا بالنسبة لأهل دارفور تتمثل في تحقيق السلام واتخاذ إجراءات متضافرة من أجل تحقيق العدالة والمصالحة في حد ذاتها وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز التقدم في سبيل تحقيق السلام وتوطيده.

11. ولا يمكن أن يكون لهذه الركائز الثلاث، منفردة أو مجتمعة، أي معنى إلا إذا ما تم تبنيها في إطار شامل من جانب شعب السودان في سياق نظام الحكم الديمقراطي. وفي هذا الصدد ، هناك عنصر رابع في غاية الأهمية في رؤية الفريق الرفيع المستوي يتمثل في تحقيق دمج دارفور في السودان علي نحو يمكن أهل دارفور من أداء تولي دورهم القانوني كمواطنين سودانيين.

رابعا. <u>أساليب العمل</u>

12. أجري الفريق الرفيع المستوي خلال الأشهر الستة من تولي مهامه مشاورات واسعة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة ، بما في ذلك من خلال تنظيم جلسات استماع عامة واستلام مذكرات مكتوبة تم التماسها من جانبه. وشجع الفريق محاوريه علي تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ يمكن تجسيدها فوق أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، أكد الفريق أن عملية التنفيذ سيتم الاضطلاع بها، أولا وقبل كل شيء ، من جانب السودانيين أنفسهم، بحيث يتولي الاتحاد الأفريقي وبقية المجتمع الدولي تسهيل ذلك فقط. وقرر الفريق ، أيضا، إجراء المزيد من المشاورات مع ممثلي هذه الجهات المعنية بالأمر من أجل مناقشة مشروع توصياتها ، ليضمن بنفسه أن تكون التوصيات واقعية ومقبولة من حيث المبدأ ويمكن تنفيذها فوق أرض الواقع. وتم في الملحق ألف إيراد سرد موجز عن زيارات الفريق للسودان وعن المشاورات مع الجهات الفاعلة السودانية وغير السودانية.

خامسا. <u>الالتزامات المشتركة لأفريقيا والسودان لحل الأزمة</u>

13. لدى وصول الفريق الرفيع المستوي إلي قرية عين سيرو في دارفور تم استقباله بهذه الكلمات : *"نحن نرحب بكم في أرضكم. فهذه الأرض أرضكم أيضا. ونحن فخورون بأن نرحب بكم لتستمعوا إلي أهل دارفور."*

14. تعد أفريقيا الجهة الأولى التي بادرت إلي تحمل مسؤولية إحلال السلام في دارفور وحمايته من خلال عقد محادثات لوقف إطلاق النار ومفاوضات للسلام وإيفاد قوات لحفظ السلام هذا فضلا عن المطالبة بالمساءلة. وأثناء تولي ذلك، أخذت أفريقيا علي عاتقها تحمل عبء ضمان الوفاء بالتزام لم يتم حينئذ البدء في الوفاء به ذلك لأن الاتحاد الأفريقي أدرك جيدا أنه حينما يصوب المجتمع الدولي انتباهه إلي مكان آخر، فإن أفريقيا ستظل تعمل في دارفور. ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك لأن الأزمة في دارفور هي أيضا أزمة تتعلق بالقارة الأفريقية ككل. وعليه، تتولي أفريقيا مهمة مستمرة تتمثل في الرد على الأحداث التي تطرأ في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك ، تترتب علي النزاع تداعيات بعيدة المدى بالنسبة للقارة الأفريقية، لأنها تؤثر تأثيرا عميقا علي أكبر بلدان القارة مساحة في لحظة حرجة من تاريخه الوطني ،هذا فضلا عن التأثير علي العديد من جيرانه والاتحاد الأفريقي نفسه.

15. يعد الاتحاد الأفريقي المنظمة السياسية الأولي في أفريقيا. وبهذه الصفة فهو يتحمل التزاما عميقا يتمثل في تسهيل البحث عن حل عادل للنزاع في دارفور. ويتعين أن يتيح مثل هذا الحل لأهل دارفور التغلب على الشعور بالمرارة وانقسامات الماضي والتمتع بحقوقهم في العيش معا كمواطنين سودانيين وأفريقيين وذلك في كنف السلم . ويتعين ، أولا وقبل كل شيء ، أن يحظي مثل هذا الحل، في الأصل، بتوافق في الآراء، وأن يعكس رأيا سياسيا واسعا في صفوف الشعب السوداني وذلك بعد الاستماع إلى أصوات الآلاف من المواطنين السودانيين، ومعظمهم من دارفور. ويري الفريق الرفيع المستوي أن الحل في دارفور يجب أن يأتي من الشعب السوداني نفسه ، وعلى وجه الخصوص، من خلال عملية شاملة تشارك فيها جميع الجهات الفاعلة في دارفور. إن توصيات الفريق لم تأت من هيئة دخيلة كما أنها ليست مخططا يحدد من الخارج، بل إنها متجذرة في رؤية أهل دارفور والسودان أنفسهم.

16. تتحمل حكومة السودان مسؤولية إبداء الالتزام الأساسي الضروري عن طريق تولي دور ريادي في إحلال السلام في دارفور. وباعتبارحكومة السودان حكومة ذات سيادة، فإنها تتحمل مسؤوليات تجاه شعبها لا تخضع للتفاوض. هناك العديد من الأنشطة المحددة التي يمكن ويتعين أن تنفذها الحكومة بطريقة أحادية الطرف لإعادة الثقة لأهل دارفور في حكومته. تعد،كذلك، حكومة السودان حكومة للوحدة الوطنية منبثقة عن اتفاق السلام الشامل ملتزمة بتحقيق التحول السياسي الوطني وملزمة، وبناءا علي ذلك، يتعين

علي حكومة الوحدة الوطنية تولي مسؤولية اتخاذ تدابير من شأنها تكريس الديمقراطية في السودان وإصلاح الحكم وتعجيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة.

17. في حين يعد التوصل إلى الاتفاق عن طريق التفاوض السياسي شرطا لا غنى عنه لاستعادة السلام، يتعين علي حكومة السودان ألا تنتظر التوصل إلى مثل هذا الاتفاق التفاوضي للبدء في العمل.

18. يتطلب السلام مشاركة ليس فقط من قبل حكومة السودان والحركات المسلحة بل أيضا من جميع الجهات الفاعلة في السودان. علي إثر المناقشات المستفيضة التي تم إجراؤها مع قطاعات عريضة من المجتمع المدني والإدارة الأهلية والنازحين واللاجئين والمجتمعات الرعوية والأحزاب السياسية وغيرهم، توصل الفريق الرفيع المستوي إلي القناعة بأن كل هذه المجموعات يتعين أن يتم إشراكها، علي نحو نشط، في مساعي حل الأزمة في دارفور. إن مثل هذه المشاركة تعتبر مسألة ضرورية، من حيث المبدأ، إذ أن هذه الجهات أثبتت أن لديها إلماما جيدا بالقضايا الجوهرية وأنها أحرزت تقدما كبيرا في كثير من الحالات في وقت سابق في سبيل تحقيق التوافق في الآراء حول الحلول المتعلقة بالجهات المتحاربة.

سادسا. <u>أنشطة الفريق</u>

التعاون والتشاور مع الجهات الفاعلة السودانية والدولية

19. تولي الفريق الرفيع المستوي تنفيذ أنشطته خلال الفترة من 19 مارس 2009 إلي 15 سبتمبر 2009. وأثناء تولي المهمة، تلقى الفريق أقصى قدر من التعاون من جميع الأطراف المعنية بالأمر في السودان ، بما فيها حكومة السودان والأحزاب السياسية وحركات التمرد ومنظمات المجتمع المدني والنازحين داخليا وزعماء الإدارة الأهلية وممثلو السلك الدبلوماسي في الخرطوم ومختلف المجموعات والأفراد الآخرين. كما أنه استفاد من مساعدة تعاون اليوناميد وهيئة الحوار والتشاور الدارفوري الدارفوري والشركاء الدوليين. وفضلا عن ذلك ، استفاد الفريق من دعم ومساعدة غير محدودين من مفوضية الاتحاد الأفريقي وخاصة من ضباط وموظفي إدارة عمليات حفظ السلام والأمن ومكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في الخرطوم. وإلي جانب ذلك، أجري الفريق ، أيضا، مشاورات مع مجموعة واسعة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المشتركة والمنظمات الدولية غير الحكومية ومختلف المؤسسات الأخرى هذا فضلا عن استلام تقارير كتابية منها.

20. بغية تعزيزالتفاعل مع الشعب السوداني والتشجيع على إجراء حوار مفتوح، نظم الفريق سلسلة من جلسات الاستماع العامة في دارفور والخرطوم لمناقشة المسائل ذات الصلة. وتميزت هذه الجلسات العلنية بحضور واسع بحيث تراوح عدد المشاركين بين نحو100 إلى عدة مئات من المشاركين معظمهم ممثلون عن مختلف التشكيلات والمجموعات. وتميزت، كذلك، معظم جلسات الاستماع بحضور ما لا يقل عن 200 مشارك في كل جلسة.

21. لقد تم، بخصوص جلسات الاستماع الثلاث المعقودة في مدن دارفور الرئيسية، حشد المشاركين من كل مقاطعة ذات صلة وذلك من جانب هيئة الحوار والتشاور الدارفوري- الدارفوري وبدعم من قسم شؤون المدنيين التابع لليوناميد. و سمحت هذه الجاسات بتسليط الضوء على الدور المهم الذي تؤديه هيئة الحوار والتشاور الدارفوري- الدارفوري الواقعة تحت إشراف الاتحاد الافريقي، باعتبارها جهة مسهلة للتفاعل بين أهل دارفور. وسمحت، أيضا، هذه الجلسات بإبراز قدرة هذه الهيئة علي تعزيز الحوار وإشراك جميع الجهات المعنية بالأمر فيه و أثبتت من خلال ذلك مساهمتها المحتملة في عملية السلام.

22. بالنسبة للادارة المحلية، تم الطلب من رؤساء كل مقاطعة (مستوى العمدة) تحديد الممثلين الذين سيشاركون في الاجتماع التحضيري المقرر تنظيمه يوما واحدا قبل جلسة الاستماع. أما النازحون فقد اشتركوا في الجلسات عن طريق إيفاد ممثلين من كل واحد من مخيمات دارفور. وشارك تقريبا كل واحد من مخيمات النازحين في دارفور باستثناء مخيمي كالما وكاس في جنوب دارفور. ومع ذلك ، فقد سبق وأن أجري الفريق الرفيع المستوي زيارة الي مخيم كالما. وتم، أيضا، توجيه الدعوة لكل واحدة من منظمات المجتمع المدني المسجلة للمشاركة في جلسات الاستماع. واستلزم ذلك تنظيم زيارات واجتماعات تحضيرية في جميع أنحاء دارفور ونقل مئات من الممثلين لحضور الجلسات.

23. لقد تم الاعداد للاجتماعات التحضيرية باستخدام استبيان للحصول على توصيات من المشاركين بشأن كيفية تحقيق السلام والمصالحة وطريقة تضميد الجراح وتكريس العدالة والمساءلة، هذا فضلا عن إبراز دور دارفور في الحياة السياسية الوطنية في السودان. وأثبت الاستبيان أنه آلية مفيدة لتنظيم المناقشات.

24. وأثبتت، كذلك، جلسات الاستماع أنها معلما هاما كفيلا بتوسيع المشاركة ، واستكشاف القضايا الجوهرية وبناء الثقة ولوضع جدول أعمال محدد يضمن اتخاذ خطوات في سبيل تحقيق السلام والمصالحة والعدالة والتقدم السياسي في دارفور.

25. و في عين سيرو في شمال دارفور التي تعد منطقة تسيطر عليها حركة تحرير السودان الواقعة تحت قيادة عبد الواحد، تم اشراك مشاركين من كافة قطاعات المجتمع. وقد سار العديد منهم مسافات طويلة على الاقدام للحضور إلي موقع الاجتماع. وقد أمضي الفريق الرفيع المستوي للمرة الأولي يوما كاملا في عين سيرو في إجراء مناقشات بشأن المسائل الفنية مع ممثلي المجتمع المحلي لهذه المنطقة التي تسيطر عليها الحركة. وسمح ذلك للفريق بتحديد صورة واضحة لأولويات واهتمامات المجتمع وقياداته.

26. تعد جلسة الاستماع المنظمة في الخرطوم لصالح لأحزاب السياسية السودانية خطوة ايجابية بحيث تميزت بمشاركة 14 حزبا. ولم يسبق تسجيل مثل هذه المشاركة الواسعة في أية مبادرة أخرى في تاريخ السودان الحديث. وقد شمل ذلك مشاركة الطرفين اللذين قاطعا مبادرة الشعب السوداني في عام 2008 وهما الحزب الشيوعي والمؤتمر الشعبي. واشتركت جميع الأطراف بجدية في مناقشة المواضيع الأربعة المتضمنة في الاستبيان. وتعد هذه المناقشات العامة الأولي المفتوحة للجميع والمخصصة لبحث القضايا الرئيسية في جميع أنحاء دارفور ولتحديد مدي ارتباطها بالسودان ، بما في ذلك عملية الديمقرطة في أعقاب مبادرة الشعب السوداني والتي ، وكما تمت الإشارة إلي ذلك سابقا، تمت مقاطعتها من بعض الأحزاب السياسية. وبغض النظر عن المناقشات الجوهرية التي أجريت بهذه المناسبة، فإن جلسة الاستماع هذه تكتسي أهمية خاصة لأن الحوار الذي جري كان شاملا. لقد تم بحث قضايا أساسية مثل العلاقة بين عملية السلام في دارفور والانتخابات الوطنية بحيث برزت اختلافات في الرأي تمت مناقشتها والبت فيها. تعد هذه المرة الأولي التي تم فيها إشراك الأحزاب السياسية الوطنية لإجراء نقاش جماعي بشأن هذا الموضوع مع هيئة مثل الفريق الرفيع المستوي.

27. تميز، كذلك، اجتماع الخرطوم للمجتمع المدني بمشاركة ما يربو علي 125 مشارك تحدثوا بصراحة ووضوح وأعربوا عن وجهات نظرهم المتنوعة حول قضايا هي محل خلاف بينهم. لقد غطت الدورة مجالا واسعا وتم فيها تبني مواقف موضوعية ومدروسة جيدا بشأن القضايا الأربع المعروضة علي بساط البحث. يفتقرالسودان الى

منتدي وطني للمجتمع المدني. وتعد هذه المرة الأولى منذ نحو عشرين سنة التي تجتمع فيها طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني الوطنية معا لتبادل الآراء حول أي موضوع.

28. جمعت جلسات الاستماع في دارفور مجموعة واسعة من المشاركين. وقد تم إيراد كافة القضايا فوق طاولة المحادثات وتم تقديم مقترحات جوهرية لحلها. إن مجرد تنظيم جلسات الاستماع قد سمح للمشاركين أن يصبحوا جزءا من العملية التي تعد مطلبهم الرئيسي. ويعد ذلك مفيدا لتعزيز البنية التحتية الاجتماعية والمجتمعية لبناء السلام.

29. شملت جلسة الاستماع المعقودة مع المجتمعات الرعوية في الفاشر مشاركة ممثلين من كل واحدة من المجتمعات الرعوية لشمال دارفور مع العلم أن الغالبية العظمى منها متكونة من العرب. و حتى ذلك الحين لم تتح الفرصة للأغلبية الساحقة من هذه المجتمعات الرعوية للتفاعل مع المجتمع الدولي على نحو مماثل.

30. وفضلا عن ذلك، فقد شملت جلسات الاستماع المعقودة في نيالا مشاركة زعماء الإدارة الأهلية. اجتمع أكثر من 300 من كل واحدة من مناطق جنوب دارفور. وهذه هي المرة الأولى التي تعقد فيها مثل هذه الجلسات تحت رعاية دولية. لقد توصلت المجموعة إلي استنتاجات ومقترحات شاملة. وقد برز تباين في الآراء و كذا توافق فيها لا سيما حول مسألة الانتخابات.

31. كانت جلسات الاستماع المنظمة في الجنينة (غرب دارفور) ملحوظة نظرا للتمثيل الواسع الذي تميزت به، خصوصا من المجتمع المدني والنازحين. تعد هذه المناسبة الأولى التي تجتمع فيها مجموعة واسعة من الأفراد من هذا القبيل. وقد شملت بعض القضايا الرئيسية التي أثيرت بهذه المناسبة دور وتمثيل المرأة والمسؤوليات النسبية لكل من حكومة السودان والحركات المسلحة بشأن مسألتي النازحين والاستيلاء من جانب مستوطنين جدد علي الأراضي التي تم إخلاؤها.

32. تعد جلسات الاستماع المنظمة في زالنجي (غرب دارفور) قيمة بفضل مشاركة زعماء مخيم النازحين الذين هم عامة عناصر مناضلة غير راغبة في الدخول في أي عملية سلام. وتناول ممثلو النازحين الكلمة بصراحة وأعربوا عن تمسكهم بمواقفهم المتشددة بما في ذلك وضع دارفور تحت الوصاية الدولية وممارسة حق تقرير المصير وتسليم الرئيس إلى المحكمة الجنائية الدولية كتمهيد لأية مفاوضات سياسية. ويمكن

القول أن إبداء الاستعداد من هؤلاء القادة للاجتماع مع الفريق الرفيع المستوي وتبادل الأفكار معه يعد في حد ذاته أمرا مهما.

33. قامت حكومة السودان بتسهيل عملية التشاور عن طريق غيابها المقصود من معظم جلسات الاستماع. إستجابت الحكومة لطلب من الفريق الرفيع المستوي بالوقوف في الخلف والسماح للجلسات وللمناقشات المفتوحة أن تنعقد في غيابها. ويعد الاستعداد الذي أبدته الحكومة علي تسهيل إجراء مثل هذه المناقشة الحرة تحت رعاية الاتحاد الافريقي أمرا مشجعا.

34. بالإضافة إلى جلسات الاستماع المفتوحة المعقودة، اجتمع الفريق مع فخامة الرئيس عمر البشير وغيره من كبار أعضاء حكومة السودان والاتحاد الافريقي والامم المتحدة ، بمن فيهم الوسيط المشترك الكبير، السيد جبريل باسولي.

35. واجتمع، أيضا، الفريق ، مع عدد من قادة الدول المجاورة بمن فيهم الأخ القائد معمر القذافي ، الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي وفخامة الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وفخامة الرئيس فرانسوا بوزيزي من جمهورية افريقيا الوسطى ورئيس وزراء تشاد وسعادة يوسف صالح عباس ورئيس وزراء إثيوبيا ، معالي ملس الزيناوي وكذلك مع وزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر والمبعوثون الخاصون للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في السودان والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية هذا فضلا عن ممثلي العديد من المنظمات غير حكومية الدولية. وهناك عدد كبير من الجهات الفاعلة الدولية التي تعذر عليها الاجتماع مع الفريق الرفيع المستوي بحيث قامت بموافات الفريق بمذكرات كتابية. وتم، في الملحق (أ)، إيراد قائمة مفصلة لجميع الأفراد الذين التقى بهم الفريق وكذا صورا عن المذكرات الكتابية المستلمة.

الفصل الأول

أزمة السودان في دارفور

أولا. مقدمة

36. تواجه الأمة السودانية أزمة في دارفور. بدلا من توصيف هذه الأزمة بأنها "أزمة دارفور" ، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحصر الأسباب والأجوبة في دارفور نفسها ، فقد رأي الفريق من الأنسب تعريف الأزمة بأنها "أزمة السودان في دارفور." ويبرز هذا التعريف الحقيقة المتمثلة في أن جذور النزاع الأساسية تكمن في الإرث التاريخي المتميز بممارسة الحكم علي نحو غير عادل في السودان كا وأن الحقيقة تتمثل في أن حل الأزمة يتطلب مساهمات حاسمة من جانب حكومة الوحدة الوطنية السودانية. وفي الوقت نفسه، يتعين أن تعترف كل من الجهات التي تنتقد السودان وخصوم حكومة السودان - الذين يرون أن الخرطوم هي المشكلة- أن جزءا كبيرا من الحل يأتي من الخرطوم دون سواها.

37. هناك أبعاد عديدة لهذه الأزمة، وهي علي النحو التالي:

أ) إنها أزمة ناشئة عن الوضع في دارفور المتعرض للتهميش باعتباره إقليما بعيدا عن المركز بالسودان. وبهذه الصفة، يكشف هذا الوضع بوضوح عن التحديات الوطنية الأوسع نطاقا للتحول الديمقراطي والتنمية العادلة الواجب إحرازهما؛

ب) إنها أزمة لانعدام الأمن المادي وانتهاكات حقوق الإنسان والنزوح الجماعي وانقطاع سبل العيش والحصول على الأراضي وتفكيك النسيج الاجتماعي والافتقار إلى الإدارة الأساسية للمواطنين السودانيين المقيمين في دارفور ؛

ج) إنها أزمة دولية ، ما دامت الحكومات الأجنبية والمنظمات المتعددة الأطراف لها مصالح في دارفور ، ومادامت بعض المبادئ الدولية معرضة للخطر وما دام حل هذه الأزمة يتطلب تطبيع علاقات السودان مع جيرانه وبقية المجتمع الدولي .

38. تورد مختلف الاطراف السودانية المعنية بالنزاع في دارفور وأصحاب المصلحة تفسيرات متباينة عن كيفية بدء الحرب و وأسبابها. يفضل البعض التشديد، في التفيسرات، على الأبعاد المحلية، و في حين يفضل البعض الاخر التشديد علي الأبعاد الوطنية مع إيراد آراء متناقضة بشأن الدورين الإقليمي والدولي.إن تحقيق أي اتفاق

سياسي ناجح يستلزم ليس فقط معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بل وكذلك مراعاة الشعور بالقلق والمخاوف التي يبديها الطرفان حول ما يعتبران أنها عقبات تعترض سبيل تحقيق السلام والمصالحة والعدالة.

39. وعليه، يتعين أن تراعي الجهود الرامية إلي فهم ومعالجة الأزمة السودانية في دارفور الأبعاد الثلاثة المحددة سابقا في آن واحد وبطريقة منسقة.

40. يقف السودان في مفترق الطرق. يمكن للسودان أن يضع حدا للنزاعات التي شابت تاريخه الحديث وأن يسعي إلى تحقيق التحول الديمقراطي والتنمية المشتركة و إلا فثمة مخاوف أن تغمره المصاعب الكثيرة التي تواجهه. من الأساسي اليوم أن يتم إنهاء النزاع في دارفور بطريقة تستجيب لتطلعات أهل دارفور في تحقيق السلام الدائم ، والتنمية الاجتماعية ولاقتصادية العادلة والعدالة والمصالحة والمشاركة الكاملة والمتساوية في حياة الأمة السودانية.

ثانيا. <u>جذور الأزمة في دارفور</u>

41. تكمن جذور النزاع في دارفور أولا في إندماجه غير المتكافئ في السودان وكذا داخل دارفور نفسها، وفي تاريخيها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي و على وجه الخصوص في الضغزط التي تعرضت لها طيلة السنوات ال 25 الماضية الأخيرة.فسببي النزاع - الوطني والمحلي - ليسا ببدائل ، إنما هما في الواقع مرتبطان ومتكاملان .

تاريخ وهوية دارفور ـ ملخص

42. خلال ثلاثة قرون من 1600 بعد الميلاد حتى عام 1916، كانت دارفور دولة مستقلة. وفي أوج قوتها في أوائل 1800، كانت دار فور أقوى دولة داخل حدود السودان الحاضر وكانت لها هوية ثابتة ومستمرة بشكل ممركز لتكوين الدولة على مدى عدة قرون ، وكانت وحدة سياسية معترف بها. فمنذ الأيام الأولى، كانت مملكة المسلمين. وإلى يومنا هذا، فإن أهل دارفور ليسوا كلهم مسلمون فحسب ،بل إنهم معروفين جدا بتفانيهم وتقواهم.

43. إن المعنى الدقيق لكلمة دارفور هو " أرض الفور". كانت سلطنة الفور آخر وأقوى دولة من سلسلة دول تقع في المنطقة. خلال السلطنة ،كانت عشيرة كبيرة من الفور هي التي تشكل الأسرة الحاكمة . سكنت عدة عشائر اخرى من الفور دولة الوسط

والجنوب الغربي الغنية بالمواردالزراعية. في القرن الـ18 كان الزغاوة مرتبطين ارتباطا وثيقا مع الدولة. في الجنوب والشرق والغرب كانت تعيش مجموعات متنوعة ارتبط بعضهاارتباطا وثيقا بالسلطنة ، في حين فضلت مجموعات اخرى الاستقلال السياسي ، ولا سيما العرب البقارة (مربي الماشية). هاجرت السلالة العربيةإلى دارفور ابتداء من القرن ال14 وتزاوجت واندمجت مع السكان الأصليين.

44. منذ أن بدأت الحركة القومية الحديثة في الـ1920،تطرقت الأمة السودانية إلى هويتها حول محور شمال-جنوب حيث توجه الشمال ثقافيا وسياسيا نحو مصر والعالم العربي في حين ، وخصوصا بعد الاستقلال في عام 1956 ، مال الجنوب إلى افريقيا. في المناقشات الوطنية السودانية ، اعتبر الميل "العربي" و "الأفريقي" توجهين بديلين للهوية الوطنية.

45. غير أن هذه القطبية التاريخية لم تكن قائمة تاريخيا في دارفور. فجميع أهل دارفور هم أفارقة ، رغم أن البعض منهم يؤكدون بأنهم من أصول عربية والبعض الآخر لا يؤكد ذلك. كانت دولة الفور مزدوجة اللغة (لعربية والفور) ، فكانت الاولى تستخدم في المحاكم و المسائل القضائية والثانية في الشؤون السياسية. في هذا السياق، كان "العربي" و "الإفريقي" نعتين متكاملين وليسا متناقضين ، إذ يشير المصطلحان الى هويات متداخلة ومتكاملة عوضا عن الإشارة إلى بدائل متعارضة. لم يكن للدارفوريين اي صعوبة مع الهويات المتعددة . كانوا يرون ان مملكتهم الأفريقية تضم العرب الأصليين سواء البدو أو العرب المثقفين القادمين من وادي النيل.

46. خلال القرن ال19، اندفعت دارفور بشكل متزايد إلى حدود وادي النيل المتسمة بالعنف، مما أدى إلى توسع الامبراطورية التركية المصرية في جنوب السودان وإلى منافسة عنيفة مع سلطنة دارفور. وفي نهاية المطاف، أدى ذلك في عام 1874 إلى هزيمة عسكرية لدارفور من قبل قوات قاطع الطريق المصري، الزبير رحمة. لم يستفيد الزبير من غزوته، فقد تم استيعاب دارفور في إقليم السودان الواقع تحت حكم مصر حيث أصبح هو الاقليم الواقع في اقصى غرب هذاالتكتل. خلال فترة السنوات التسع الوجيزة من الحكم التركي المصري ،كان دارفور واحدة من "المحافظات العسكرية" التابعة للإقليم ولم يتمتع بالسلم أبدا.

47. استفادت الانتفاضة المهدية لسنة 1881 التي طردت المصريين وشركائهم من امبراطورية السودان وادت إلى إنشاء أول حكومة مستقلة للسودان ، من دعم كبير من

دارفور. كما أن دارفور لم تتمتع بالسلم تحت المهدية بسبب مقاومة الفور المتعطش للثار وللحركات المعادية للمهدية. إثر سقوط الدولة المهدية في عام 1898، فر أمير الفور، علي دينار من أم درمان وأعاد تأسيس دولة الفور وحكمها باعتباره السلطان التقليدي حتى هزيمته من قبل قوة عسكرية بريطانية في عام 1916. كانت دارفور أخر أقليم مستقل في افريقيا تم ضمه من قبل البريطانيين ، في 1 يناير 1917. لم يعرف سوى 38 عاما من الحكم الامبراطوري ، غير أنه كان مهملا طيلة كل هذه الفترة.

الأزمة الوطنية السودانية

48. إن الجذور التاريخية للحروب الأهلية المتعددة والمتكررة التي أصابت السودان ، بما في ذلك دارفور ، هي نتيجة للأنماط الاقتصادية والسياسية غير العادلة التي تشكل أساس التنمية ، وممارسة سلطة الدولة في البلد منذ القرن التاسع عشر على الأقل. ولم تكن الحكومات المتعاقبة في عهد الاستقلال قادرة أو أنها لم تكن مستعدة لتدارك هذه الإرث وتحويل السودان الى أمة يشعر فيها جميع مواطنيها بنفس الشعور بالفخر والانتماء. ولن يكون هناك اي حل ما لم يتم تحقيق هذه هي المهمة الأساسية بنجاح كامل.

49. إن الماضي يلقي اليوم بظلاله على السودان. ويتميز الهيكل الاجتماعي والسياسي الذي خلفه الحكم الثانئي البريطاني - المصري بنوعين من عدم المساواة ، والتي تتمثل في التفريق بين مناطق السودان ، والفئات الاجتماعية داخل البلاد. وعند الإستقلال ، تحكمت هذه الفئات الإحتماعية التي استفادت من توزيع الثروات خلال فترة الحكم الثنائي في النفوذ السياسي والسلطةالاقتصادية. بالرغم من أن قاطني المناطق المهمشة ، بما في ذلك دارفور خاصة، قد شاركوا بشكل مكثف في بناء دولة السودان خلال الفترة الأولى من الاستقلال (المهدية 1885-1898)وفي بناء النظام الاقتصادي الاستعماري ، إلا أن هذه الفئات ومناطقهم الأصلية لم تستفد بشكل مناسب ، او بتاتا، من الثروات ، والخدمات والأنظمة الحكومية التي ساهموافيها.

50. خلال سنوات الاستقلال كان الحكم تخليدا للتاريخ حيث لم يتم إحراز أي تقدم في إنشاء نظام اجتماعي اقتصادي جديد ومنصف. وإلى يومنا هذا فشلت سلسلة متتالية من الجهود الرامية إلى تغيير السودان وتدارك إرث الماضي ، سواء كانت قومية ، اشتراكية أو إسلامية ، في تحويل الميزات الأساسية لعدم المساواة. يتعين على حكومة الوحدة الوطنية الحالية إقتراح بديل عملي لذلك الوضع.

51. استولت الأقلية العربية التي كانت تعيش على ضفاف النهر والتي احتلت مكانة متميزة خلال سنوات الاستعمار البريطاني على زمام السلطة خلال الاستقلال ، وبصفتها مجموعة حاكمة جديدة استخدمت نفوذها لتشجيع مصالحها الخاصة، بما في ذلك احتكارها للسلطة السياسية. فاليوم ،تشكل الخرطوم مقاطعة ذات دخل متوسط محاطة بضواحي تعد من بين المناطق الأقل نموا في أفريقيا. فهذا التفاوت الصارخ ناتج عن الطريقة التي تقيم بها المجموعة الحاكمة العلاقات بين مركز قوي ومتطور نسبيا ،تمثله الخرطوم ، والمناطق الريفية الضعيفة والمتخلفة. يعكس التخلف النسبي لدارفور وتهميشه هذا النمط الإقليمي على اوسع نطاق للتبعية السياسية والاقتصادية للمركز.

52. في نهاية المطاف ، فالعامل المشترك بين الدارفوريين و جميع الناس من جميع أنحاء البلاد هو الرغبة في بلد يوزع بشكل عادل سلطته السياسية وثرواته الاقتصادية على مواطنيه.

53. عكست الثورات والإنتفاضات الإقليمية المتتالية منذ عام 1955 مطالب فئات عريضة من الشعب السوداني لتقاسم عادل للسلطة السياسية وللثروات في سودان متعدد الأعراق و الأديان والثقافات. في حالة جنوب السودان، فإنه تحتفظ بخيار الانفصال كملاذ أخير في حال لم يتم الوفاء بمطالبه.

54. تم في النهاية تسوية التمرد المسلح للحركة الشعبية لتحرير السودان المدعومة أساسا في جنوب السودان ،عن طريق إبرام اتفاق السلام الشامل في عام 2005. ووعد هذا الاتفاق بتحول ديمقراطي وطني وبحق الجنوب في تقرير المصير. بالنسبة لسكان المناطق الأخرى المعزولة للسودان ، التي يوجدالكثير منهم في تمرد فعلي أو ناشئ ، يعتبر هذا الاتفاق فرصة وتحدياعلى حد سواء. انها فرصة ، انتهزت بحذر ، للمشاركة في عملية التجديد الوطني، كما يعبر إشارة إلى أن التسوية السياسية الانسب للنزاع الى يومنا هذا قد تم كسبها من خلال الكفاح المسلح.

النزاع الوطني السوداني كما اتضح في دارفور

55. يعد دارفور مثالا لهذا النمط القائم على ضاحية ضعيفة ومنقسمة تابعة لمركز السلطة.لم يؤدى إدماج دارفور في السودان ، خلال الفترة الاستعمارية ومنذ الاستقلال ، إلى التهميش الاقتصادي والسياسي لأهل دارفور فحسب ، بل شبه إهمال تام لتاريخهم وهويتهم المتميزة. فقد تم إدماج أهل دارفور في السودان ... . لم يعترف بقادتهم ، عدا استثناءات قليلة ،على الساحة الوطنية. ظل أهل دارفور مندمجون في السودان أساسا

على نحو العمال المهاجرين أو جنود المشاة وصغار الضباط في القوات المسلحة ، ويؤدون دورا ثانويا في دائرة الحكم البرلماني و الانقلاب العسكري والدكتاتورية والانتفاضة الشعبية لاستعادة الديمقراطية. إن عضوا في البرلمان من دارفور هو الذي اقترح القانون البرلماني الذي أدي فيما بعد إلى الاستقلال والسيادة في 1 يناير 1956 ، وعلى مدى السنوات الخمسين اللاحقة كان برلمانيو دارفور حاضرون بصورة فاعلة ومنتظمة في كل هيئة تشريعية وطنية .

56. وربما بشكل أهم من ذلك ، تم بدون تفكير إلحاق دارفور بالجزء "الشمالي" أو "العربي" من السودان ، من دون الاعتراف الضروري بان الهويات الدارفورية كانت تختلف عن هويات الشمال والجنوب المجاورة. كما ظلت المساهمة المحتملة لهويات دارفور المتعددة في قضية السودان غير مستغلة.

57. خلال أكثر من نصف قرن من قيام السودان كأمة مستقلة ، لا يزال دارفور مهمل ومقصى. كانت هناك محاولات لتحريك الوعي السياسي في دارفور ، لكنها كانت ضعيفة وسرعان ما تم استيعابها من قبل الأحزاب السياسية الوطنية السودانية. فالجهود التي تبذلها القيادات السياسية في دارفور لحشد الأحزاب ،السرية أو العامة، المتواجدة في دارفور لم تتغلب ابدا على العراقيل المتعلقة بنقص الموارد المالية والخلافات العرقية وعدم قدرة الأحزاب الوطنية على استمالة النخب المحلية. فالملايين من أهل دارفور رحلت إلى وسط السودان للعمل كأجراء في المشروعات الزراعية حيث تم التغاضي عنهم من قبل كل من المؤسسة السياسية و النشطاء السياسيين المتمركزين في دارفور.

58. لعب الدارفوريون، في العموم، دور المتفرجين في المآس الوطنية للسودان اثر الحرب المتكررة بين الشمال والجنوب، بيد أن العديد من أهل دارفور هم من جنود المشاة وصغار الضباط في القوات المسلحة. والحكومات المدنية لا تهتم بدارفورالا في فترة الانتخابات ثم تنسي أهله بسرعة بعد ذلك، في حين أن الأنظمة العسكرية تقوم بتوظيف جنود صغار من المنطقة في صفوف الجيش. بلغ إهمال دارفور ذروته خلال فترة المجاعة في 1984-1985 ففي ذلك الوقت أنكر الرئيس السوداني الاسبق جعفر نميري وجود أي مجاعة وغضت حكومة الصادق المهدي التي خلفته النظر عن الحرب بالوكالة التي دارت بين البلدان المجاورة على ارض دارفور في عامي 1987 و 1988.

59. انضم العديد من أهل دارفور إلى الحركة الإسلامية أملين في يضمن لهم الإسلام السياسي التحرر كمواطنين كاملي الحقوق الأمر الذي رفضته ،في نظرهم، النظم السياسية العلمانية. وقدمت دارفور العديد من الكوادر الموالية للجبهة الإسلامية القومية آملين في أن تمكنهم تقواهم وروحهم القومية وأعدادهم من الوصول إلى مناصب قيادية. اكتشف العديد أنهم كانوا أيضا مهمشين داخل الحركة الإسلامية، وأدى هذا السخط إلى ميلاد حركة العدل والمساواة وانتقاداتها لإختلال التوازن في السلطة والثروة في السودان المضمنة في 'الكتاب الأسود' لسنة 2000.

60. كانت رؤية "السودان الجديد" التي عبر عنها الرئيس الراحل للحركة الشعبية لتحرير السودان الدكتور جون قرنق تروق الكثيرين من أهل دارفور وبدت كأنها تعد بإعادة توزيع أكثر عدلا للثروة والسلطة الوطنية على المناطق، وبالإعتراف بالتنوع الثقافي و العرقي في البلاد. وفي عام 2005 ، تم الإعلان عن اتفاق السلام الشامل ك"استقلال ثان" للسودان واعتبر فرصة تاريخية للانتصار على الانقسامات المريرة ظاهريا بين السودانيين ، مما يتيح للبلاد فرصا جديدة لإعادة تحديد هويته المشتركة على أساس القيم المشتركة ، بما في ذلك الوحدة في ظل التنوع. بالنسبة لأهل دارفور ، فإن الخلل في اتفاق السلام الشامل لم تكن الرؤيةا بل عدم اكتماله إذ أن الدارفوريين لم يكونوا ممثلين عندما كانت المفاوضات تجري بشأنه ولم يشعروا بأي إحساس بأنهم يمتلكون الاتفاق. بل على النقيض من ذلك ، فبينما اقتنع الكثيرون برؤية جون قرنق و أعتبروا اتفاق السلام الشامل اساسا وسيلة مكنت لجنوب السودان من الحصول على حقوقه، فان البعض الآخر لم يؤمن بذلك. بالإضافة إلى ذلك، تم التوقيع على اتفاق السلام الشامل بينما كانت الحرب لا تزال متأججة في دارفور. وتتمثل إحدى مآسي دارفور في أن المكاسب التي سيجنيها الدارفوريين العاديين من الهدف الرئيسي المعلن لإتفاق السلام الشامل المتمثل في تحقيق الوحدة الوطنية على أساس المساواة الديمقراطية ، ستكون أكثر من تلك التي تجنيها اي مجموعة أخرى في شمال السودان وعلى عكس ذلك فانهم سيخسرون الكثير اذا ما فشل اتفاق السلام الشامل في تحقيق هذا الهدف و اختار الجنوبيون الانفصال.

61. بالتالي فمن البديهي أنه لا يمكن للسلم في دارفور، في حد ذاته ، تحقيق الاستقرار الدائم في السودان بكامله. إن تحقيق السلم في دارفور هو شرط ضروري ولكنه ليس شرطا كافيا للشعب السوداني ككل لاستئناف مشروعه المشترك للتحول الديمقراطي وبناء نظام الحكم الذي يعطي فرصة أفضل لتحقيق الوحدة الوطنية.و بشكل مماثل ، لا

يمكن تجسيد عملية الديمقراطية والتنمية في السودان بكامله -- كشرط أساسي لتحقيق الوحدة الوطنية --، بدون تحقيق سلم مستقر في دارفور.

62. وبالتالي ، لا يمكن تسوية النزاع في دارفور بشكل دائم ، إلا إذا كان جزءا من عملية شاملة لتحول جذري للإرث التاريخي للتنمية غير المتساوية والمشاركة السياسية في السودان. إن أي تسوية سلمية تفتقر إلى هذه النوعية قد تكون في احسن الاحوال مجرد هدنة مؤقتة فيما بين الحروب الأهلية .

الأزمة الدارفورية في دارفور

63. إن تشابك القضايا الوطنية والمحلية هو مصدر النزاع في دارفور. بينما تتطلب بعض هذه العناصر، مثل العوامل البيئية أجوبة تتعدى حدود المنطقة، فالأسباب الأخرى يمكن ان يعالجهاأهل دارفور أنفسهم شريطة أن تعطى لهم فرصة القيام بذلك. خلال مشاورات الفريق ، أشارأهل دارفور مرارا إلى أنه يمكن للأهل تحقيق هدف المصالحة المحلية وإيجاد حلول مشتركة للمشاكل المحلية باستخدام آلياتهم الاجتماعية القائمة.

64. من بين الجذور المحلية للنزاع في دارفور نذكر العناصر الأربعة التالية : الصراع على الأراضي، وتدهور البيئية وانهيار القانون والنظام وامتداد النزاع إلى البلدان المجاورة و تدفق الأسلحة المرتبط بذلك. فهذه العوامل مرتبطة فيما بينها ويؤثر كل واحد منها على الاخر.

النزاعات حول الأراضي

65. في القرن الثامن عشر، انشأ سلاطين دارفور نظام ملكية الأراضي لمعروف باسم نظام الحكورة. يتعلق الأمر بترتيب معقد يتميز بمنح الأراضي الإقطاعية للأفراد ولكتل إدارية أكبر، وأصبح مع مرور الوقت يعرف 'بالنظام القبلي' لملكية الأرض. ففي القانون العرفي، فإن نظام الحكورة يسمح للوافدين الجدد من اقتناء حقوق الانتفاع بالأرض مع القليل من القيود، والوصول المشترك إلى المراعي و الى ممرات لهجرة الرحل معترف بها ومنظمة. غير أن النظام كان يتضمن تسلسلا هرميا واضحا للمطالب المحلية على الاراضي ولما اضفت الإدارة الاستعمارية شكلا رسميا عليه، أصبح إطارا جامدا لتنظيم حيازة الأراضي على أساس الانتماء القبلي.

66. واجه نظام الحكورة لملكية الأراضي ضغوطا متزايدة ابتداء من السبعينيات عندما ساهم الجفاف الذي ضرب شمال دارفور و تطورت الفرص الاقتصادية في

جنوب دارفور وأسهمت في تغيير أنماط استيطان السكان. وبصفة خاصة انتقلت الشعوب المقيمة على ضفاف الصحراء المتضررة من الجفاف ء للإقامة في اقصى الجنوب ، ووسع المزارعون حقولهم واستولوا على المراعي والممرات التي يسلكها السكان الرحل. فقد الرعاة الذين تضرروا من الجفاف مواشيهم ، واضطروا إلى العثور على أماكن للزراعة ووجدوا أنفسهم في أراضي أضغر مساحة وبحقوق حيازة غير آمنة. و سعى أولائك الذين لازالوا يمتلكون قطعانا للبحث عن المراعي والمياه في أماكن بعيدة ، كانت محنتهم أسوأ بسبب اضمحلال البنية التحتية للمياه في دارفور. وفي الوقت نفسه، شرع ممثلون لبعض المجتمعات ذات المطالب التاريخية الضعيفة بخصوص الأراضي الخصبة في القول بأن قانون الأراضي السوداني لا يعترف بنظام الحكورة وعليه ينبغي التغاضي عنه أو إلغاؤه. مما ساهم في اشعال نزاع داخلي عنيف في اواخر الثمانينات. فطالبت الأطراف العربية وغير العربية في النزاع باراضي من كل جهة من حزام اقليمي "عربي" و "أفريقي".

67. تفاقم هذا المشكل بفعل استمرار تدفق المهاجرين والمستوطنين عبر الحدود الغربية لدارفور بسبب النزاع والجفاف والفقر في مواطنهم الأصلية. في الثمانينات والتسعينيات ازداد الضغط على الأراضي في غياب آلية متفق عليها لتسوية النزاعات الناتجة عن ذلك.

68. زاد النزوح الجماعي للسكان خلال النزاع منذ عام 2003 من تفاقم مسالة الأراضي إذ أنه تم الاستيلاء على بعض المناطق من الأراضي التي تم إخلاؤها وحصل عليها آخرون. فقد تم تجسيد حق التازحين داخليا واللاجئين في العودة إلى ديارهم واستعادة أراضيهم التي كانوا يمتلكونها سابقا في إطار إعادة اقامة نظام الحكورة ككل. كان هذا الحق معترفا به على نطاق واسع في إعلان المبادئ بشأن دارفور لعام 2005 و تم تنقيحه في نص اتفاق سلام دارفور. غير أن العديد من أهل دارفور يقرون أيضا أنه إذا تم إعادة إقامة نظام الحكورة بطريقة تحدث مقاطعات خاصة بمجموعات عرقية، فإن ذلك سيعني جولة أخرى من النزاع. وبالتالي، فإن أي إعادة للعمل بنظام الحكورة يحتاج إلى أن يكون مصحوبا بتفسير للحقوق والمسؤوليات الواردة في النظام التاريخي مثل الاعتراف بحق جميع المواطنين السودانيين في حيازة الأراضي الضرورية لهم لكسب الرزق.

69. يتطلب أي حل مستدام وضع استراتيجية شاملة للتعامل مع قضية الأراضي في جميع أبعادها.

العوامل البيئية

70. تسبب الجفاف والتغيرات البيئية، إضافة إلى النمو السكاني، في ازدياد أعداد سكان دار فور بما يعادل خمسة أضعاف، إذا ازداد العدد من 1.3 مليون نسمة في عام 1956 إلى أكثر من 7 ملايين نسمة اليوم، مما أدى إلى تغيير جذري لطبيعة وأنماط الاستيطان البشري في الإقليم. تسبب التوسع في الزراعة وفي تربية الحيوان دون تطوير مماثل في البنى التحتية، والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق، في ضغوط على الموارد الطبيعية في دارفور.

71. نظرا للجفاف والتقلبات المناخية اضطر السكان الرحل وقطعانهم على الانتقال أكثر نحو الأراضي الداخلية. وقد أدى ذلك إلى زيادة النزاعات بين السكان الرحل والمزارعين وتطورت هذه النزعات إلى مستوى العنف.

72. وقد أدى التوسع السريع للمدن في التدهور البيئي في دارفور وإلى قيام معسكرات النازحين أيضا وذلك خلال السنوات الست المنصرمة. في عام 2003 في بداية النزاع المسلح، كانت نسبة المناطق الحضرية في دارفور تعادل 18% من مساحة الإقليم. واليوم فإن سكان المناطق الحضرية يشكلون أكثر من 30% من مجمل سكانه حيث تعد نيالا التي يبلغ عدد سكانها 1.3 مليون نسمة، ثاني أكبر مدينة في السودان. تعيش نسبة أخرى من السكان قدرها 30% في مخيمات النازحين. كما أن المدن تتوسع دوائرها على حساب تدمير الغابات وذلك بسبب الطلب القوي على الحطب والفحم وأخشاب البناء.

73. تقتضي أي تسوية دائمة في دارفور خطة لإعادة التأهيل والتنمية تتضمن التدابير اللازمة للتغلب على التدهور البيئي. تم في الماضي وضع العديد من التدابير لحماية البيئة وتم تنفيذها من دون استشارة السكان المتضررين مما يعني أن السكان المحليين لم ينتفعوا بها، وبالتالي فهي ليست مستدامة. سيكون من الضروري إشراك أهل دارفور في جميع مراحل حماية البيئة لضمان نجاح أي جهود في المستقبل.

انهيار القانون والنظام

74. تمتع إقليم دارفور لعدة قرون بحكم ذاتي انتهى بقتل السلطان علي دينار وضم الإقليم الى السودان الأنجليزي المصري في عام 1916. لقد تم تفكيك الأجهزة العليا من مؤسسات الحكم في السلطنة، في حين تمت مواءمة هياكل الإدارة المحلية وفقا لمقاصد

الحكومة الاستعمارية ومنهجها في مجال الحكم "غير المباشر" عن طريق "الإدارة الأهلية". كان الزعماء التقليديون يتقاضون رواتب ويعملون كموظفين حكوميين، غير أنهم كانوا يخضعون لأحكام التعيين والخدمة والفصل بصورة تختلف عن تلك التي كان معمولا بها في الخدمة المدنية. ومنذ ذلك الحين، ظل النظام العشائري الإداري، الذي أنشيء في العشرينيات، أساسا للحكم الأحلي. أثبتت الإدارة الأهلية أنها الآلية الوحيدة الناجعة لإدارة النزاعات فيما بين المجموعات في دارفور.

75. غير أن نظام الإدارة المحلي ضعف نتيجة المحاولات المتتالية لإلغائه وإحلال آليات بديلة للحكم المحلي، لا سيما في عام 1971. إلا أن هياكل الخدمة المدنية الرسمية لم تتوفر أبدا على العدد الكافي من الموظفين أو الموارد المالية وفي كثير من الأماكن لم يكن بمقدور البديل للإدارة الأهلية أن يرتقي إلى المستوى الإداري المطلوب. في ظل غياب هذه الإدارة ونظرا للولاء المستمر للسكان المحليين لشيوخ القرية وعمد المراكز الفرعية ورؤساء القبائل من الأعيان الذين ظلوا يعيشون بين مواطنيهم، بقيت الإدارة المحلية قائمة، رغم الوهن الذي أصابها.

76. خلال السنوات العشرين الأخيرة، تم اعتبار نظام الإدارة المحلية جزءا من الحكومات المحلية بصورة رسمية. ورافق ذلك رقابة حكومية لصيقة لرصد الإدارات المحلية. وقد تأثرت مكانة الزعماء من جديد بالعمليات المتكررة لإعادة تنظيم الأقاليم التي قررتها الحكومة. إن دور بعض زعماء الإدارة المحلية بصفتهم سلطات مسؤولة عن تعبئة قوات الدفاع الشعبي شبه العسكرية وعن قيادتها أحيانا، قد أثر على مكانتهم المحايدة التي كانوا يتمتعون بها في أعين الكثير من الناس. غير أن هؤلاء المسئولين عن الإدارة الأهلية قد أثبتوا أنهم أكثر كفاءة من أي آلية أخرى في مجال إدارة النزاعات المحلية.

77. في الثمانينات أصبحت الجرائم العنيفة، بما في ذلك سرقة الماشية وخطف السيارات والنهب المسلح سمة من سمات دارفور. (وقد كان هؤلاء اللصوص هم الذين تم وصفهم ب"الجنجويد".) جاءت هذه الظواهر نتيجة للآثار المترتبة على تفشي الفقر بين الكثير من الشباب وسهولة الحصول على الأسلحة وتدني الأعراف الاجتماعية التقليدية وضعف أجهزة إنفاذ القانون. وقد نتج عن إفلاس الحكومات المحلية في كثير من الحالات عدم القدرة على دفع مرتبات الشرطة والتي لا تمتلك إلا أسلحة نارية عتيقة وقليلا من الذخائر وتتنقل في عربات لاندروفر بالية في المناسبات النادرة التي يمكن لها أن تحصل على وقود لها حينما تضطر إلى ملاحقة العصابات المسلحة التي تمتلك

أسلحة أوتوماتيكية جديدة على متن أحدث موديلات سيارات لاندكروزر. إن ضعف وتسييس نظام الإدارة الأهلية مع شبه انهيار الآليات الرسمية الأخرى للحكم المحلي وأوجه القصور في الشرطة، قد ترك مساحات واسعة من دارفور خارج نطاق الحكم الفعلي. وإزاء هذه الخلفية، فإن التسلح الذاتي على نطاق واسع لميليشيات القرى والبدو الرحل كان لا مفر منه وساهم بدوره في تصعيد العنف المسلح وتفاقمه.

78. وما فتىء جزء كبير من أهل دارفور يطالبون، من أجل أمنهم، بضرورة إنفاذ القانون بواسطة أجهزة مقتدرة يمكنها أن تضع حدا لوباء النهب المنتشر. وقد أضحى من البداهة أن هناك ضرورة لحكومة محلية مقتدرة تشمل كلا من نظم الإدارة الرسمية والأهلية. ويرى الكثيرون من أهل دارفور الذين تحدثوا إلى الفريق أن نظام الإدارة الأهلية كان قد تم تسييسها وفقد حياديته وفعاليته. ورغم أن أهل دارفور يؤكدون على هذا المبدأ، إلا أنهم يرغبون في هيكل أكثر حيادية من الناحية السياسية ومسؤول أمام الشعب.

انتشار الأسلحة الصغيرة

79. كان العامل الأخير الحاسم لدى الفعاليات المحلية هو سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة. ففي الثمانينات، تقول مقولة دارفورية في اشارة الى بندقية الكلاشنيكوف الأوتوماتيكية من طراز AK47 : " الكلاش يجيب الكاش ودون كلاش أنت بلاش" وبعبارة أخرى (بندقية الكلاش هي مصدر الثروة وبدونها فالشخص لا يعني شيئا). بدأ حكم البندقية باستخدام دارفور قاعدة خلفية للميليشيات التشادية المقاتلة ضد الحكومات في تشاد وتوريد الأسلحة إلى تلك الميليشيات عبر الصحراء الكبرى، واستمرار ذلك مع ازدهار سوق الاسلحة غير المشروعة. وهكذا، أضحت دارفور ضحية موقعها الاستراتيجي المحاذي لتشاد الموبوءة بالحروب.

80. ساهمت السلطة المطلقة للأسلحة الحديثة القاتلة وتوافرها في السوق، في إحداث تغيير اجتماعي حقيقي حيث لم يعد الشبان يعتمدون على كبار السن لتنظيم الحرب، فالآليات الاجتماعية التقليدية، مثل دفع الدية – تعويض عن الدم المهدور- لم تعد كافية لأعداد الضحايا. وفي الوقت نفسه، أصبحت الإدارة القبلية عسكرية. كانت إحدى الشروط المطلوبة من القائد هي القدرة على تنظيم وقيادة الميليشيا المحلية.

81. في جميع أنحاء دارفور، التقى الفريق مع أشخاص أكدو على أن نزع السلاح والسيطرة على الأسلحة يعتبران عنصرا أساسيا من أجل مستقبل آمن. ويجب، على حد

رأيهم، أن يكون نزع السلاح شاملا وعادلا، بشكل لا يسمح سوى للسلطات المكلفة بالحفاظ على النظام وللقوات المسلحة المشكلة رسميا بحمل هذا السلاح. وتعد هذه المهمة مهمة شاقة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، فلا يمكن أن يتم نزع السلاح في دارفور وحده. فالتسويات السياسية والعمليات الموازية لنزع السلاح ستكون ضرورية في البلدان المجاورة للحيلولة دون أي تدفق غير مشروع لهذه الأسلحة الصغيرة وعودتها مرة أخرى إلى دارفور.

معالجة النزاعات الداخلية في دارفور

82. خلال المشاورات وجلسات الاستماع التي عقدها الفريق، كشف أهل دارفور عن تصميمهم على تسوية نزاعاتهم المحلية عن طريق الحوار والتفاوض. فقد أضرت الحرب بهم جميعا وأصابهم الإرهاق منها كما أعربوا عن تصميمهم على تحقيق السلم في أقرب وقت ممكن وأنهم على استعداد لتقديم التنازلات اللازمة من أجل تحقيق ذلك. وما يطالب به أهل دارفور هو إتاحة الفرصة لهم للجلوس مع بعضهم البعض بدعم خارجي ولكن دون أي تدخل من هذه الجهات الخارجية وذلك لمعالجة وإنهاء خلافاتهم. فبالنسبة إليهم، تعد الآليات التقليدية مثل الوساطة (الجودية) ونظام التحكيم والابتكارات الحديثة، ولا سيما الحوار الدافوري الدارفوري والتشاور، أجزاء لا غنى عنها في هذا الشأن.

83. من البديهي أيضا أن المشاكل الداخلية في دارفور لا يمكن أن تكون معزولة عن المطالب الوطنية على نطاق أوسع، وعن النزاعات في البلدان المجاورة ومسائل إدارة البيئة وتغير المناخ. وجميعها تقتضي الاهتمام بها في إطار الجهود المبذولة من أجل حل شامل.

ثالثا. استعراض عام عن النزاع الحالي

84. شكلت انتفاضة الفاشر في عام 1980 التي اندلعت احتجاجا على تعيين محافظ لدارفور من غير أهل المنطقة، بداية النزاع المسلح في دارفور. وبعد ذلك، جرت انتخابات أخذت بعدا عرقيا متميزا تمخضت عنها حكومة إقليمية تعكس الولاءات العرقية للفصيل الفائز وتفاقمت التوترات في المنطقة بسبب الجفاف والمجاعة في 1984-85 ، مما أدى إلى هجرة واسعة النطاق وبحث المجموعات العرقية التي تعيش على حافة الصحراء عن مراع أكثر اخضرارا في أماكن أخرى. في ذلك الوقت، كثف الزغاوة من أقصى الشمال الاستيطان في بعض المناطق المعينة في شرق وجنوب

دارفور، في حين أخذت المجموعات العربية الرعوية التي تضررت كثيرا من الجفاف وفقدت قطعانها، تبحث عن أراض زراعية في أجزاء من غرب دارفور.

85. كانت دارفور دائما ساحة اشتباكات مسلحة بسبب قطعان الماشية وطرق الهجرة والأراضي الزراعية المتنازع عليها. وكان عادة ما يتمكن قادة المجموعات من احتواء كل هذه النزاعات من خلال إعادة تنظيم الوحدات الإدارية. إلا أنه لم يحدث أن اتسم أي من هذه النزاعات بطابع سياسي أو عرقي أو ايديولوجي، إذا أن تقنية الأسلحة النارية التي كانت تستخدم في تلك الفترة لم تكن في العموم متطورة. غير أنه في منتصف الثمانيات، أصبحت الأسلحة الأوتوماتيكية متاحة بيسر بفضل انتشار النزاعات في تشاد وجنوب السودان لتصل إلى دارفور.

86. كان السبب المباشر للنزاع العنيف في دارفور هو نتيجة لاندلاع النزاع في تشاد. في عام 1987 أقامت ميليشيا يقودها وتتكون أساسا من عرب تشاديين، قاعدة خلفية في دارفور وتعرضت بشكل متكرر لهجمات من قبل الحكومة التشادية والقوات العسكرية الفرنسية. وبعد أن انسحبت إلى وسط دارفور، فإن هذه المجموعة (المجلس الديموقراطي والثوري) تحالفت مع مجموعات الدارفوريين العرب التي كانت أفقرت وفقدت أراضيها إثر جفاف ومجاعة 1984-1985، وقامت بإشعال فتيل أول حرب داخلية في دارفور. ففي هذه الفترة ولأول مرة، ظهر مصطلح "الجنجويد" حيث تزامن ذلك مع زيادة الوعي العرقي والعنصري، في حين تسلل بعض العرب أنصار التفوق العرقي، مؤكدين على تنفيذ أجندتهم. ومن الناحية الأخرى، كان نشطاء من بين الفور والمساليت يعتمدون أكثر فأكثر على "هويتهم الإفريقية" مع إمكانية التحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب البلاد. انتهى النزاع بهزيمة المجلس الديمقراطي الثوري واستسلامه، وأعقب ذلك تنظيم مؤتمر سلام بين القبائل في الفاشر. غير أن هذه العملية لم تحقق أهدافها لأنها اعتبرت النزاع مجرد خلاف عرقي وتجاهلت أبعاده السياسية الواسعة النطاق، وبالتالي فإنها افتقرت إلى آلية التنفيذ والمتابعة.

87. دارت جولة أخرى من الحرب الأهلية التشادية في دارفور عقب محاولة انقلاب قادها ثلاثة من كبار ضباطه في مارس 1989 ضد حسين هبري. وعقب فشل هذه المحاولة الانقلابية، لجأ بعض من القوات التي شاركت في محاولة الانقلاب إلى دارفور. وفي نهاية عام 1990، استعملت هذه القوى المدعومة من حكومة السودان دارفور كقاعدة انطلاق وتمكنت من الاستيلاء على السلطة في نجامينا. تم فيما بعد توقيع معاهدة أمنية بين الخرطوم ونجامينا التزم فيها كلا الطرفين بعدم السماح باستخدام أراضيه

قاعدة خلفية للهجوم على الطرف الآخر. وخلال العقد الذي كانت فيه هذه المعاهدة سارية المفعول، وقعت نزاعات في كل من دارفور وتشاد، ولكن تم احتواؤها ولم تخرج عن نطاق السيطرة.

88. في ديسمبر 1991، دخلت وحدة من الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى دارفور بقيادة داود بولاد وهو من أصل فوراوي كان ينتمي سابقا إلى تنظيم حركة الإخوان المسلمين وذلك بغرض إحداث تمرد في الإقليم. وتم التعرض للوحدة وهزيمتها بواسطة مجموعة مشتركة تتكون من وحدات الجيش والميليشيات. وأعقب ذلك فترة وجيزة من القمع تم خلالها تطويق الخلايا السرية لبولاد.

89. بعد إعادة إجراء تنظيم إداري في غرب دارفور في عام 1995 هدد بتقليص سلطة سلطان المساليت، مما يجعل من المساليت شركاء غير رئيسيين في إدارة يهيمن عليها العرب، نشب نزاع محلي مكثف في تلك المنطقة واتهم العرب المساليت بأنهم ينوون استبعادهم كليا من الإدارة المحلية وحرمانهم من الحصول على الأراضي والخدمات. واتهم المساليت بدورهم العرب بالعمل مع الحكومة للاستيلاء على أراضيهم. انتهى النزاع والذي كان مستعرا لعدة جولات من القتال خلال الأعوام 1995-1999، بأن قامت حكومة السودان بعمليات قمع وإظهار للقوة ثم تبع ذلك مصالحة بين القبائل. وخلال هذه الفترة، حاول التحالف الديمقراطي الفيدرالي السوداني، وهي مجموعة معارضة مقرها في دارفور ومتحالفة مع التجمع الوطني الديمقراطي ومقره في أسمرة، التحريض على التمرد على نطاق أوسع، ولكن نظرا لرفض الحكومة التشادية دعم هذا المسعى، فإن هذه المحاولة لم تنجح في أن تؤسس لها قاعدة في الإقليم.

90. وإثر نزاع داخلي على السلطة وانقسام داخل صفوف الحركة الإسلامية في 1999-2000، انسحب بعض الإسلاميين الدارفوريين من الحكومة وبدأوا في تعبئة المعارضة. وكان من بينهم أعداد كبيرة من الزغاوة. فلأول مرة، ظهرت إمكانية قيام تحالف بين قبائل الفور والمساليت والزغاوة - وهو الاحتمال الذي كان مقلقا للغاية بالنسبة لحكومة السودان وعرب دارفور، نظرا لوجود أقاربهم في السلطة في تشاد. فيمكن إرجاع بداية حركة تحرير السودان التي كانت تعرف في ذلك الوقت وسرا بجبهة تحرير دارفور، إلى اجتماعات عقدت بين زعماء قبائل الفور والزغاوة في عام 2001. بدأت الحكومة التي أبدت قلقا عميقا إزاء ذلك باتخاذ تدابير مضادة شملت توزيع الأسلحة إلى الجماعات العربية. وبحلول عام 2002 نشب قتال ضار في عدة

أجزاء من وسط وشمال دارفور وكان عشرات الآلاف من المواطنين قد نزحوا بالفعل من ديارهم.

91. حققت المقاومة السرية في دارفور نجاحا كبيرا عندما حصلت على الدعم العسكري والتحالف السياسي الضمني مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب البلاد في أواخر عام 2002. وعلى الرغم من أن الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تجري في ذلك الوقت مفاوضات سلام مكثفة مع حكومة السودان، فإنها كانت تسعى في ذات الوقت لوضع استراتيجية لتكثيف الضغوط السياسية والعسكرية على الخرطوم وترى في ذلك فرصة لدعم جبهة جديدة في دارفور. كما أن الموارد المالية المقدمة من المعارضين الإسلاميين والحصول على الأسلحة بصورة غير مشروعة من تشاد، قد مكنت المقاومة في دارفور من توسيع نطاق عملياتها العسكرية واصبحت لأول مرة تمثل تهديدا كبيرا لحكومة السودان.

النزاع المكثف للفترة 2003-2005

92. أعلنت حركة تحرير السودان، وجناحها المسلح، جيش تحرير السودان، في فبراير 2003 وعقب هجوم على مركز للشرطة في منطقة غولو، عن مولدها في بيان عام ونشرت ميثاقا كانت قد أعدته كوادرها بمساعدة من الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي الشهر الذي تلا ذلك، أعلنت حركة العدل والمساواة عن مولودها أيضا. في ذلك الوقت، كان حاكم ولاية شمال دارفور، ابراهيم سليمان، يقوم بإجراء محادث سلام كان يرى فيها أن الحل المحتمل للنزاع يكمن في تسوية الخلافات المحلية والسيطرة على الميليشيات المتمردة وتقديم مساعدات وخدمات إنمائية مكثفة.

93. وعلى كل، أثبت هجوم للمتمردين على قاعدة جوية حكومية بمدينة الفاشر في أبريل 2003 هزيمة مهينة للقوات المسلحة ونشأ عن ذلك عمليات تجنيد مكثفة في الجيش. كما أن الحكومة والتي لم تعد قادرة أو أنها غير راغبة في الاعتماد على ولاء العديد من العسكريين ومن الوحدات شبه العسكرية في دارفور، بدأت تعتمد اعتمادا كبيرا على تعبئة الميليشيات، وخصوصا الجماعات العربية التي كانت تخشى مما كانت تعتبره مخططا سياسيا للاعتداء عليها وإقصائها من قبل تحالف الفور والزغاوة.

94. بين يونيو 2003 ومارس 2004، انطلقت سلسلة من ثلاثة هجمات مشتركة ضخمة في شمال وغرب دارفور، شاركت فيها وحدات من الجيش النظامي والقوات الجوية وقوات الميليشيا وتم إحراق المئات من القرى وأجبر أكثر من مليون شخص على

مغادرة ديارهم. وانهزمت قوات كل من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة هزيمة نكراء.

95. لا تتوفر أرقام محددة لعدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم في الحرب. فقد قدم كبار مسؤولى الأمم المتحدة تقديرات إجمالية لحصيلة القتلى، وتعزى أكبر نسبة من الضحايا للجوع والمرض والتي تصل أعدادها إلى نحو 300000. وتشير المصادر المتنوعة بما في ذلك تقديرات الوفيات وإحصائيات الحوادث، إلى أن ما لا يقل عن 35000 شخص من غير المقاتلين لقوا حتفهم في الهجمات العنيفة خلال فترة القتال العنيف بين عام 2003-2004. قتل معظم هؤلاء على أيدي القوات الموالية لحكومة السودان رغم أنه كانت هنالك أيضا بعض الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها قوات المتمردين.

96. إن وقف إطلاق النار في أبريل 2004 وكان قد تزامن مع انتهاء أكبر العمليات العسكرية لقوات حكومة السودان إلى يومنا هذا ومع انتهاء أشرش فترات العنف والدمار. فكر جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة اللذين تفرقوا في الصحراء والجبال في خياراتهما وقررا شن هجوم غلى شرق وجنوب دارفور في مناطق لم يمسها النزاع نسبيا. أعقب ذلك فترة أخرى من العنف بين يونيو 2004 ويناير 2005 خلفت مئات الآلاف من النازحين وعدة آلاف من القتلى.

97. تسببت أعمال العنف والتهجير القسري في كارثة إنسانية. تقدر الدراسات أن ما يقرب من 140000 شخص لقوا حتفهم بسبب الجوع والمرض وربما كان العدد أكثر من ذلك. قبل أبريل 2004، كانت العمليات الإنسانية ضئيلة لأسباب تعود أساسا إلى الحظر المفروض من قبل حكومة السودان على الوصول إلى السكان. وبعد هذا التاريخ، جرى تكثيف العمليات الإنسانية وبدأت المساعدات الإنسانية ترد ببطء لتصل إلى غالبية الجياع والنازحين. وعلى الرغم من أن مستويات العنف بدأت في الانخفاض، إلا أنه قد تم طرد مئات الآلاف من منازلهم إثر انتشار النزاع في شرق وجنوب دارفور. ولم تبدأ معدلات الوفيات بسبب الجوع والمرض في الانخفاض إلا بنهاية عام 2004.

أنماط النزاعات المستمرة بعد عام 2005

98. منذ يناير 2005 ، اتخذالنزاع في دارفور نمطا مختلفا. وتميز ذلك بانهيار التحالفات الكبرى التي كانت موجودة خلال 2003-2004. فقد انقسمت الحركات المسلحة تدريجيا الى فصائل عديدة وتجزأت كذلك الميليشيات العربية والجماعات شبه

العسكرية التابعة لحكومة السودان. رغم أنه كا ن من الممكن خلال 2003-2004، اعتبار أغلبية الميليشيات العربية بأنها متحالفة مع حكومة السودان وأغلبية الجماعات غير العربية متحالفة مع المتمردين، فإن هذا الوضع قد انهار تدريجيا.

.99 خلال 2006-2007، تحالفت الفصائل الرئيسية للجماعات المتمردة ، وكذلك بعض الميليشيات غير العربية مع الحكومة السودانية. ومن أكبر هذه الفصائل هي فصيل جيش تحرير السودان- ميناوي ، بعد أن وقع ميني ميناوي اتفاق السلم في دارفور في أبوجا في مايو 2006. في يونيو 2006 ، وقعت حركة تحرير السودان الإرادة الحرة وجماعتين اخريين على **"إعلان الالتزام"** لاتفاق السلم في دارفور ، وانضمت إلى حكومة السودان كشركاء صغار. بعد ذلك كان هناك عدد ضئيل من الجماعات المسلحة الأخرى التي وقعت اتفاقا مع الحكومة. بيد أن توقيع هذه الاتفاقات لم يوقف القتال بين هذه الجماعات بعضها ضد البعض وضد القوات شبه العسكرية التابعة لحكومة السودان وبعض الميليشيات العربية. وتحولوت بعض هذه الجماعات إلى عصابات للصوص ، بما في ذلك صنع تحالفات انتهازية مع أي جماعات مستعدة للتعاون في غارات واسعة النطاق.

.100 خلال 2007-2008 حدث تمرد كبير من جانب الميليشيات العربية ، وكان القتال بين الميليشيات العربية وحكومة السودان هو المصدر الرئيسي للعنف. وبالرغم من أن بعض الجماعات المتمردة الرئيسية تصالحت مع حكومة السودان في عام 2008 ، إلا أنها لم تتوقف عن إستئناف نمطها السابق بمهاجمة الطوائف غير العربية. ولا زال هناك عدد معين من الجماعات العربية المستقلة والساخطة. وعموما هم يعرفون أنفسهم بالجندي المظلوم ، 'الجنود المهملين ظلما' وتحول آخرون الى لصوص.

.101 كذلك أيضا، انقلبت المجموعات العربية ضد بعضها البعض. وتقدر الوفيات في 2008-2009 التي سببها القتال بين قبائل عربية بعضها ضد البعض بحوالي ثلث الوفيات. تدور هذه النزاعات أساسا حول الأراضي والمياه والماشية والسيطرة على السلطة الإدارية المحلية. ففي أوائل عام 2009 فقط أثبتت الحكومة فعاليتها في التوسط وتسوية العديد من هذه النزاعات، وغالبا بفعل إلقاء القبض على قادة المجتمع المحلي والتهديد بالعمليات الانتقامية المسلحة.

.102 تسببت حكومة السودان في إنشاء عدد كبير من الجماعات شبه العسكرية تحت قيادة موازية ، بما في ذلك لواء مخابرات الحدود ، والشرطة الاحتياطية المركزية ،

ووحدات الأمن الوطني ، وغيرها. غالبا ما تتصرف هذه الجماعات لحسابها الخاص وفي بعض الاحيان تقاتل بعضها البعض أو ضد المجموعات الأخرى المتحالفة مع حكومة السودان.

103. وكانت هنالك أيضا بعض الخلافات فيما بين المتمردين الذين لا زالوا يعارضون حكومة السودان، حتى وإن كانت على نطاق أصغر بكثير. على سبيل المثال، أدى الانشقاق في جيش تحرير السودان عبد الواحد الذي أحدثته محاولة الانقلاب التي قام بها أحمد عبد الشافي إلى صراع عنيف بين الجانبين. انشقت حركة العدل والمساواة وحدثت اشتاباكات مع جماعات انفصالية وتم قمع المعارضة الداخلية بعنف. غير أنه بالنسبة لبعض العمليات العسكرية ، اتحدت وحدات من مختلف الفصائل لشن هجمات مشتركة ، لتتفرق في اتجاهاتها المنفصلة لإنهاء العملية. ففي داخل مخيمات النازحين داخليا ، تقاتلت فصائل مختلفة بعنف.

104. خلال الفترة 2007-2008، برزت حركة العدل والمساواة باعتبارها القوة العسكرية الرئيسية المعارضة لحكومة السودان في دارفور وشنت سلسلة من الهجمات بلغت ذروتها في هجوم جريء على العاصمة الوطنية في مايو 2008. وخلفت المعارك العنيفة في أم درمان أكثر من 300 قتيل بين المدنيين والمقاتلين. كان ذلك مؤشرا رغم انه تصعيد وجيز للحرب. في وقت لاحق ، إلا أن حركة العدل والمساواة لم تتمكن من الاحتفاظ بقاعدة إقليمية داخل السودان.

105. باختصار، لقد أصبحت دارفور مكانا للنزاع تقاتل فيه جميع المجموعات كلّ المجموعات الأخرى. غير أن أي حل للأزمة يتطلب تحديد الطبيعة الكامنة لهذا النزاع بشكل سليم. كما أن إبرام تفاق سياسي بين حكومة السودان والحركات المسلحة هو شرط لا غنى عنه للتصدي لعناصر العنف المسلح في دارفور.

رابعا. <u>الآثار الإنسانية</u>

106. بما أن النزاع العنيف ظهر للعيان ابتداءا من عام 2002 وما بعد ، فقد خلف معاناة إنسانية هائلة ، وهي ليست فقط مسألة ذات أهمية عاجلة في حد ذاتها، إلا أنها قد أدت أيضا إلى مطالب وتحركات سياسية جديدة.

الضحايا

107. تميزت حرب 2003-2004 بالعنف الشديد ، سواء فيما بين المقاتلين أو ضد السكان المدنيين. غير أنه لا توجد أرقام موثوق بها عن عدد الاشخاص الذين قتلوا ، إلا أن المحققين الدوليين عن حقوق الإنسان قدروا أن ما يقرب من 35،000 شخص ، معظمهم من المدنيين ، قتلوا من جراء العنف ، بين ابريل 2003 ويناير 2005. وقدر أن حوالي 90 ٪ من تلك الوفيات وقعت بين يونيو 2003 ومارس 2004. وكما تمت الاشارة إلى ذلك آنفا، فقد كانت غالبية الوفيات تُعزى إلى الآثار غير المباشرة للعنف من خلال التجويع والمرض والضعف.

108. منذ عام 2005 ، فإن عدد القتلى أصبح أقل من ذلك بكثير ، وكان أيضا موثقا أفضل بكثير من قبل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان و بعثة الامم المتحدة في دارفور . وأشار سجل الحوادث لبعثة الامم المتحدة في دارفور من يناير عام 2008 الى يوليو 2009 إلى ما يقرب من 120 حالة وفاة بسبب العنف في الشهر من بينها ما يقارب الثلث من المدنيين و ثلث من المقاتلين وثلث جراءاشتباكات قبلية ، لا سيما بين الجماعات العربية في جنوب دارفور.تم توضيح تفاصيل هذا التحليل في الملحق (ب).

109. خلال الفترة من يناير 2008 إلى يوليو 2009 ، أشارت قاعدة البيانات لبعثة الأمم المتحدة في دارفور إلى أن 585 مدنيا قتلوا من بينهم 90 من النازحين داخليا. وتشير التقارير إلى مصرع 675 من المقاتلين من بينهم 333 من أفراد القوات النظامية و 153 من الجنود غير النظاميين و 98 من أعضاء الحركات المسلحة التي انضمت إلى الحكومة و 91 من أعضاء الحركات المسلحة التي تحارب ضد الحكومة. لقي 585 من المدنيين والمقاتلين مصرعهم في القتال بين القبائل. فضلا عن القتال الدائر بين الموالين للحكومة والقوات المعادية للحكومة ، بالإضافةإلى الإشتباكات بين الجماعات المتحالفة مع الحكومة والمعارضة لها،كانت هناك اشتباكات بين المجموعات المتحالفة مع الحكومة التي تسببت في أعداد كبيرة من القتلى.

110. حدد استعراض الفريق بعض الحوادث ، لا سيما في الجزء الأول من عام 2008 ،التي لم تكن كاملة في تقارير بعثة الامم المتحدة في دارفور. ويبين الاستعراض أن مجموعة بيانات بعثةالأمم المتحدة في دارفور قدرت العدد الاجمالي للقتلى بسبب العنف بين 10و15 ٪،وأن توثيقها ودقتها قد ازدادت و أن وصفها للأنماط والاتجاهات العامة في مجال العنف تتسم بالدقة.

111. ويتفق الفريق مع وجهات نظر الممثل الخاص المشترك السابق ورئيس بعثة الأمم المتحدة في دارفور ، رودولف أدادا ، التي أعرب عنها في تقريره الى مجلس الامن للأمم المتحدة في 27 أبريل 2009 ،حيث أشار أن الصراع في دارفور بات "منخفض الحدة" من حيث المواجهات العسكرية المباشرة . ويؤكد الفريق أيضا تفسيره لهذا ، وهو أن النزاع وإن انخفضت حدته يظل نزاعا، و أن هناك خطرا دائما للتصعيد إلى نزاع شديد الحدة، و أن العواقب البشرية والاجتماعية والسياسية الرهيبة الموروثة عن الأعمال العدائية المكثفة ل 2003-2004 بقيت قائمة من دون علاج و أن المشقة والمعاناة الشديدة لا تزال موجودة ويظل الحل السياسي للنزاع أمرا حتميا لا مناص منه.

112. يلاحظ الفريق أن جمع وتحليل هذه المعلومات بصورة دقيقة هو السبيل الأمثل لفهم طبيعة الصراع الجاري ، بما في ذلك التخطيط لانتشار بعثة الأمم المتحدة في دارفور والإلتزام بتقليص العنف ووقف الأعمال العدائية وبالأنشطة المحلية لحفظ السلم. ويحث الفريق بعثة الأمم المتحدة في دارفور على جمع وتحليل ونشر هذه المعلومات بشكل منتظم. رغم أنه لا يمكن بالتأكيد أن نعزو السبب في تقليص العنف في دارفور فقط لإنتشار بعثة الأمم المتحدة في دارفور، فإن الفريق واثق من أن مهمة الأمم المتحدة في دارفور قد ساهمت في هذا التطور الإيجابي ، وعليه لابد من الاعتراف بنجاحها.

113. قليلا ما يتم الإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي ، بما في ذلك الاغتصاب ، ولا توجد بيانات كافية لإجراء تحليل دقيق. ويقترح الفريق أنه يجب إعطاء الأولوية لتوفير الحماية للنساء والفتيات وللخدمات الحذرةوالسرية للناجين من العنف الجنسي ولاتخاذ الإجراءات القانونية ضد مرتكبيه،أكثر من الحصول على البيانات الشاملة.

114. يشير الفريق إلى أن حجم العنف القاتل ليس ليس هو الضرر الوحيدالذي لحق بشعب دارفور ، سواء حاليا أو خلال الصراع. ولا يعني وضع حد للحرب الواسعة النطاق أن دارفور تنعم بالسلم و أنه لا تعوزها الحاجة الملحة لإيجاد تسوية سياسية.ومع ذلك ، فإن أعمال العنف المميتة تظل عنصرا أساسيا للأزمة في دارفور وأن حماية المدنيين من خطر الموت هو مهمة رئيسية وجزء لا يتجزأ من تفويض بعثة الامم المتحدة في دارفور.وتشير الدلائل إلى أن هذا الوضع لا يزداد سوءا بل إنه آخذ في التحسن تدريجيا. كما تمت الاشارة إلى ذلك انفا،فمن بين العوامل الأخرى ، وفي هذا الصدد، يجب الإشادة باليوناميد.

جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية

115. منذ تصاعد الصراع في عام 2002 واندلاع الاعمال العدائية الرئيسية في عام 2003 ، ارتكبت أعمال شنيعة ورهيبة في دارفور بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب والتهجير القسري. صدم حجم هذه الانتهاكات سكان دارفور ، وغيرهم من السودانيين و بقية العالم في وقت لاحق.

116. سارعت المنظمات الأفريقية الى لفت الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان والمطالبة بوضع حد لها. في مارس 2004 ، في دوره كوسيط مشترك ،علم الاتحاد الافريقي بخطورة الانتهاكات ودعا الأطراف إلى وقفها مذكرا الحكومة السودانية بمسؤولياتها تجاه مواطنيها. أثار الاتحاد الأفريقي مسألة حقوق الإنسان في دارفور في مؤتمره الذي انعقد في يوليو 2004 وعقد دورة استثنائية للجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب في أكتوبر 2004. شدد مجلس السلم والأمن باستمرار على ضرورة احترام حقوق الانسان وانهاء العنف ضد المدنيين داعيا جميع الأطراف المعنية ولا سيما الحكومة السودانية، لى اتخاذ الإجراءات اللازمةلتحقيق هذه الغاية.

117. خلال زياراته إلى دارفور ، ذكر الفريق مرارا وتكرارا وبشكل قاطع بكبر حجم والطبيعة المروعة لانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. واستمع أعضاء الفريق إلى تقارير من الشهود والضحايا. ورغم أن معظم حالات العنف المتطرف تعود إلى الفترة 2003-2004 ، إلا أن الناس من جميع مناحى الحياة ما زالوا يسردون أحداث العنف الجارية. وكثير من هذه الأحداث تتصل بالظروف داخل وحول مخيمات النازحين داخليا، إلا أن القرويين والرعاة، واللاجئين وسكان المدن يعانون جميعا ويوميا من تهديدات العنف.

118. استمع الفريق لمطالب متحمسة ومبدئيةومتكررة لتحقيق العدالة ووضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب ، كما هو مفصل في الجزء 3.

الأزمة الإنسانية

119. تسبب القتال العنيف الذي جرى في ابريل 2003 في كارثة إنسانية أودت بحياة عشرات الآلاف من أهل دارفور. في أوج النزاع كانت هناك فترات تعرض خلالها المدنيون لظروف تسببت في مجاعة سريعة بينما كان وصول المساعدات الإنسانية يواجه العراقيل. تبع ذلك فترة شهدت خلالها تنظيم عملية إنسانية واسعة النطاق، تركزت

على مخيمات مؤقتة تجمع فيها النازحون هروبا من الحرب. سمحت هذه الجهود بوضع حد لتفاقم المشاكل الإنسانية، بعد أن فقد حوالي 140,000 شخصا حياتهم بسبب الجوع والمرض والبرد. خلال هذه المرحلة اجبر أكثر من مليوني شخص على النزوح من ديارهم بسبب النزاع.

120. ظل النزوح الجماعي والإفقار واقعا يوميا بالنسبة للملايين من أهل دارفور. وبقي عدد الأشخاص المقيمين في مخيمات النازحين مرتفعا جدا، رغم أن الشروط الإنسانية الأساسية في المخيمات كانت قريبة من مستويات الطوارئ لعدة سنوات، فلم تكن ظروف العيش الكريم متوفرة و لا الأمن بالنسبة لهؤلاء الذين اضطروا إلى الفرار بعيدا عن قراهم الأصلية. في المناطق الريفية أيضا، عانى المزارعون والرعاة على حد سواء من الفقر وانعدام الخدمات الأساسية مما جعلهم عرضة لمزيد من الحرمان في حالة الجفاف والعنف، أو الشدائد الأخرى.

121. طال الإهمال لسد الاحتياجات الإنسانية في مناطق دارفور التي تسيطر عليها الحركات المسلحة. ويقدر عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة منذ ابريل 2003 بمئات الآلاف. رغم عودة مظاهر الحياة الطبيعية إلى الكثير من هذه المناطق، مع استئناف السكان لحياتهم وإعادة فتح الأسواق، وإنشاء المدارس فان الخدمات الإنسانية الأساسية لم توفرها الحكومة بعد بينما لا تعيرها الوكالات الدولية الاهتمام اللائق. من بين الاحتياجات العاجلة تمويل المدارس وتقديم المساعدات الطبية وإمدادات المياه والخدمات البيطرية والإغاثة الغذائية، وتوفير البذور والآليات.

122. توجد المنظمات الإنسانية في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى الاستجابة لاحتياجات النازحين داخليا واللاجئين الذين وفرت لهم الغذاء والماء والخدمات الصحية والمرافق التعليمية. ورغم عملها في بيئة مادية وسياسية شاقة إلا أنها تمكنت من توفير أسباب العيش للآلاف من أبناء دارفور.

تفكك النسيج الاجتماعي

123. يعد تدمير دارفور كمجتمع متعدد الأعراق ينعم بتقاليد حسن الجوار والاحترام المتبادل من اكبر الخسائر. فقد كانت معظم الجماعات متعددة الأعراق، غير أن الاستقطاب والريبة والانطواء على الذات القبلية بسبب الحرب تعتبر كلها عوامل أضرت بالنسيج الاجتماعي.

124. لقد تأثرت المؤسسات المحلية والآليات العرفية بشكل كبير. وأخذت الهياكل القبلية صبغة عسكرية وسياسية وطال الضعف الآليات التقليدية لتحقيق العدالة وتسوية المنازعات. في جميع أنحاء دارفور،التقى الفريق مع أناس أكدوا على عزمهم على إعادة بناء النسيج الاجتماعي لدارفور لو أتيحت لهم الفرصة للقيام بذلك على طريقتهم. لاحظ الفريق الجهود التي تبذلها هيئة الحوار الدارفوري والدارفوري والتشاور لمساعدة قادة الجماعات المحلية في هذه العملية الضرورية.

125. من النتائج المثيرة للقلق في الحرب استجابة الحملة الإنسانية الدولية التنديد بعرب دارفور. كثيرا ما استعمل مصطلح "الجنجويد" بشكل عشوائي دلالة على أن كل عرب دارفور ينتمون إلى الميليشيا. بالإضافة إلى ذلك فإن توصيف النزاع كمواجهة بين "العرب" و "الأفارقة" يعزز حجة مضللة وخطيرة مفادها أن العرب هم أجانب في دارفور ولا يمكنهم بالتالي أن يكون جزءا من الحل. على العكس من ذلك، فان عرب دارفور جزء لا يتجزأ من السكان الأصليين والنسيج الاجتماعي ويجب أن يكونوا جزءا من أي حل.

126. تسببت الحرب في انقطاع سبل العيش . ففي كثير من المناطق هجرت المزارع وتأثر النشاط الرعوي بسبب انهيار الأسواق وإغلاق الطرق التي يسلكها البدو. كما أدى النزوح إلى تكثيف الضغط على المناطق الحضرية و من المحتمل أن الكثيرين من المقيمين حاليا في مخيمات النازحين داخليا أو النازحين في المدن سيصبحون في نهاية المطاف سكانا حضريين على المدى الطويل، يعتمدون على أشكال جديدة لكسب الرزق. وقد نما اقتصاد الحرب وأصبح هناك أشخاص لهم مصالح خاصة في إستمرار حالة الفوضى. فمهمة إعادة الأعمار ستكون أكثر من إعادة تشييد البنية التحتية وتوفير فرص العمل واستبدال الأصول – فهي سوف تتطلب وضع خطة إستراتيجية لإعادة تأهيل الاقتصاد الاجتماعي لدارفور.

127. أدى النزاع أيضا إلى فقدان الثقة في الدولة. وقد اعتبر العديد من أبناء دارفور الذين تحدثوا إلى فريق أن العمل الحكومة مسؤولة بشكل مباشر عن معاناتهم بينما اتهم البعض الأخر الحكومة بتخليها عنهم في حالة من انعدام الأمن والبؤس. تقع المسؤولية الأولى في إعادة تأهيل دارفور على عاتق حكومة الوحدة الوطنية للسودان و يعتقد الفريق أن من أهم الأولويات اتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة الثقة في الدولة.

الفصل الثاني

البحث عن السلام في دارفور

أولا. مقدمة

128. عند الاستماع إلى آراء سكان دارفور و غيرهم من السودانيين، تأثر الفريق قبل كل شيء بتطلعهم العميق للسلام. إذ لم يؤيد احد ممن استشارهم الفريق استمرار الحرب ولو ليوم واحد إضافي.

129. لدى مناقشة سبل استعادة السلام، يتفق أهل دارفور، وغيرهم من السودانيين، على رؤية مشتركة لعملية السلام الشامل الذي يشرك جميع قطاعات المجتمع ويعالج جميع أبعاد النزاع. علاوة على ذلك، اتخذ أهل دارفور خطوات عملية لتحقيق السلام على المستوى المحلي. يحث الفريق الأطراف المتحاربة في دارفور، بما في ذلك حكومة السودان والحركات المسلحة، على الإصغاء لأراء أهل دارفور.

130. كما هو مبين في الفصل السابق، تعد دارفور مركزا لدوائر نزاع متداخلة، تشمل اشتباكات بين جماعات محلية و حرب بين الحكومة وميليشيات متحالفة معها ضد الحركات المسلحة. إضافة إلى ذلك، لا تزال التوترات قائمة بين حكومتي السودان وتشاد، وكلاهما يتبادلان التهم بدعم جماعات مسلحة معادية لكل واحدة منهما. وأخيرا، فإن للصراع أيضا أبعاد دولية أوسع نطاقا.

131. لاحظ الفريق أن دارفور تشهد حاليا حالة من الجمود السياسي والعسكري. ولم يتمكن أحد من الطرفين من هزيمة الأخر. كما استمع الفريق لنداء عامة أهل دارفور لاتخاذ خطوات فورية لتحسين الأوضاع الأمنية.

132. واستعرض الفريق الجهود السابقة و الجارية لإحلال السلام في دارفور، مشيرا إلى أنه لم تكلل حتى الآن أي من هذه المبادرات بالنجاح. وبالرغم من أن الفريق يقر بالصعوبات الهائلة التي واجهها الوسطاء المتعاقبون، فهو مع ذلك يخلص إلى أن زيادة الجهود لصالح عملية سلام شاملة و سريعة مسألة حاسمة وعاجلة.

ثانيا. آراء الأطراف وأصحاب المصلحة

133. يعتقد الفريق أن حل النزاع في دارفور وصياغة أي إستراتيجية لتأمين سلام دائم في دارفور يجب أن يستند إلى آراء السودانيين أنفسهم، بما في ذلك الحكومة والأحزاب السياسية، وبخاصة آراء أهالي دارفور ومن بينهم الحركات المسلحة والنازحين داخليا واللاجئين، والزعماء التقليديين، والإدارة الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والبدو الرحل.

134. خلال مشاوراته وجلسات الاستماع التي عقدها، دعا الفريق جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الرد على هذا السؤال البسيطة والأساسي : ما الذي ينبغي فعله لتحقيق السلام في دارفور؟

135. فكانت الردود على هذا السؤال مؤطرة في الإشارة إلى تحديد أسباب الحرب. وفي هذا الصدد، ركزت حكومة السودان على مسؤوليات المتمردين، والصراع مع التشاد، ومسائل قبلية محلية و أخرى تتعلق بالموارد، فضلا عن الفشل حتى الآن في إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية طبيعية مع الأعضاء الأساسيين في المجتمع الدولي. فيما ألقى أعضاء الحركات المسلحة باللائمة على الحكومة و العلاقات غير المتكافئة بين المركز ودارفور. أما أهل دارفور، بما في ذلك المجتمع المدني والإدارة الأهلية والنازحين داخليا والرعاة فقد شملت إجابتهم جميع ما ذكر أعلاه.

136. تم استخلاص النقاط الرئيسية التالية من المشاورات وجلسات الاستماع في كل من دارفور والخرطوم :

(1) الرغبة القوية لتحقيق الأمن في دارفور. ويحمل الناس حكومة السودان مسؤولية الأمن في المقام الأول، كما طالبوا بضمانات بأن التحسن الذي طرأ مؤخرا سيؤدي إلى إحراز تقدم على المدى الطويل. ودعوا على وجه الخصوص إلى:

أ) توثيق التعاون بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي في دارفور (اليوناميد)

ب)نزع سلاح جميع الميليشيات، بدءا بتلك المتحالفة مع الحكومة. فهم يعترفون بأن نزع السلاح لا يمكن أن يكون عملية انتقائية، قسرية أو تنفذ على عجل ، غير أنهم أضافوا أن الترتيبات الأمنية الجديدة يجب أن توضع بطريقة واقعية لتعزيز الحماية؛

ج) تعزيز لأمن داخل مخيمات النازحين داخليا وحولها، فضلا عن أهمية توفير الأمن للنازحين داخليا الذين يختارون العودة إلى ديارهم ؛

د) الوقف الفوري لإطلاق النار بين حكومة السودان والحركات المسلحة.

(2) أجمع أهل دارفور و الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في الخرطوم على المطالبة بعملية سلم جامعة وشاملة وعاجلة. وأشاروا إلى بعض الدروس المستخلصة من الماضي مقدمين اقتراحات بشأن كيفية المضي قدما، بما في ذلك النقاط التالية:

(أ) فشل اتفاق السلام في دارفور بسبب طبيعته غير الشاملة. نظرا لعدم استشارتهم لم يكن لدى أهل دارفور شعور بملكية هذا الاتفاق. غير إنهم، ومع ذلك، لم يتنصلوا من مضمون الاتفاق في مجمله وقالوا أنهم يتطلعون إلى عملية شاملة تعتمد على الإنجازات التي تحققت بالفعل؛

(ب) ما زال إعلان مبادئ دارفور المعتمد في عام 2005 يحظى بتوافق الآراء على نطاق واسع ؛

(ت) يجب على الحركات المسلحة أن تتفق فيما بينها على حد أدنى لتتقدم بموقف تفاوضي موحد في محادثات السلام القادمة.

(3) بصفة عامة وبغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، كان هناك تضامن وتعاطف مع محنة النازحين داخليا واللاجئين. قيل لالفريق مرارا أن المطالب الأساسية المشروعة لنازحين داخليا يجب أن تحظى بالقبول ولا ينبغي العمل على تحقيقها بعد انتهاء المفاوضات ، لأن الحكومة تتحمل مسؤولية اتخاذ خطوات من جانب واحد لضمان ما يلي :

أ) العمل مع بعثة الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي في دارفور (اليوناميد) على تحسين الوضع الأمني في المخيمات ؛

ب) تيسير حق النازحين داخليا واللاجئين في العودة إلى أراضيهم، كما وافقت على ذلك حكومة السودان من حيث المبدأ. ولتمكين النازحين داخليا واللاجئين من العودة إلى ديارهم بشكل آمن ومنظم ؛ ينبغي فتح تحقيقات في مزاعم احتلال الأراضي ، وتقديم المساعدة على العودة الطوعية وتسيير دوريات لليوناميد

وتوفير خدمات الشرطة في مناطق العودة. يجب إشراك النازحين داخليا أنفسهم في تنفيذ جميع هذه التدابير؛

ج) ينبغي ألا تتعطل تلبية الاحتياجات الإنسانية وتدعيم الآليات الحالية لإيصال المساعدات الإنسانية. لا بد من خارطة طريق لتنفيذ برنامج الإنعاش والمساعدة الإنمائية و هو الأمر الذي يتطلب حسب الفريق إحياء بعثة التقييم المشتركة لدارفور. من المرجح أن العديد من النازحين داخليا سيبقون في المخيمات والمدن ولا بد من وضع برنامج تنمية حضرية يراعي احتياجاتهم وتنفيذه ؛

د) على الحكومة أن تلتزم صراحة بمبدأ التعويض ، على المستويين الفردي والجماعي، ومن شان ذلك إعطاء النازحين داخليا واللاجئين الثقة لننظر بإيجابية إلى المستقبل.

(4) أشار ممثلون عن البدو الرحل إلى مراعاة احتياجاتهم في مجال الصحة والتعليم والخدمات الأساسية على قدم المساواة مع بقية السكان. حتى يستتب السلام الدائم في دارفور، أكدوا أن النشاط الرعوي يجب أن يصبح سبيلا للعيش المستدام. وأجمعت غالبية الذين قابلهم الفريق على أن الرعاة يجب أن يشاركوا في عملية السلام حتى يتسنى لهم أيضا الشعور الكامل بملكية ما يتم الاتفاق عليه.

(5) يتطلع سكان المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين إلى عودة الحياة في مناطقهم إلى سابق عهدها في أسرع وقت ممكن. وأوضح هؤلاء لالفريق أن الصحة والتعليم والخدمات البيطرية وإمدادات المياه وإعادة التأهيل والتنمية الزراعية يمكن توسيعها من دون مخاطر لتشمل أماكن كثيرة يعم فيها الهدوء. ومن شان توفير هذه الخدمات من جانب حكومة السودان، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي إلى دارفور (يوناميد)، على نحو يتلاءم مع احتياجات السكان المحليين، أن يشكل إجراءا هاما يساعد على بناء الثقة.

(6) شكلت مسالة الأرض مصدر قلق كبير في جميع الردود المتعلقة بالسلام. كما يظهر ذلك في الفصل السابق كانت الأرض إحدى الأسباب الجذرية للحرب في دارفور وستبقى موضوعا رئيسيا للمفاوضات في المستقبل. من المسائل الأخرى التي يتعين إيجاد حلول لها، تخصيص مناطق استقرار للسكان المتضررين من التصحر، وحقوق المهاجرين الجدد من تشاد، وتنظيم ممرات هجرة البدو.

(7) شد انتباه الفريق الاعتقاد الراسخ لدى أبناء دارفور بأنهم قادرين و مستعدين للعمل من أجل السلام والمصالحة على المستوى المحلي، وإعادة تنشيط الآليات التقليدية لتسوية النزاعات، شريطة توفير الأمن وضمانات كافية ومؤكدة بعدم تدخل أطراف خارجية.

(8) لاحظ الفريق أيضا تقاربا كبيرا بين أصحاب المصلحة حول بعض القضايا السياسية المركزية التي كانت موضوع اختلاف في الماضي، ومنها على وجه الخصوص:

أ) لقي الفريق دعما واسعا من أجل إنشاء إقليم واحد لدارفور غير أن الآراء تباينت حول ما إذا كان إنشاء هذا الإقليم ينبغي أن يعلن على الفور أو ينبغي أن يخضع للتفاوض أو الاستفتاء. مهما كان شكل المحادثات في لمستقبل فان الاختلاف حول وجود إقليم واحد لا ينبغي أن يكون سببا لنزاع آخر؛

ب) كان التمثيل العادل لسكان دارفور في هياكل السلطة في الخرطوم مطلبا آخرا للجميع. وأيدوا فكرة التمثيل على أساس حجم السكان، والتمييز الايجابي وتخصيص منصب نائب الرئيس لدارفور ؛

ج) فيما يتعلق بالانتخابات ، كانت هناك آراء متباينة بشأن إمكانية تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في ظل الظروف الراهنة. جادل البعض بأن الإحصاء لم يكن عادلا وبأن الشروط المسبقة لممارسة الحقوق المدنية لم تكن متوفرة. كما أن النازحين داخليا أعربوا عن قلقهم من فقدانهم لحق العودة لو سجلوا للتصويت في المخيمات. أما السكان القاطنين في المناطق التي تسيطر عليها الحركات المسلحة فأشاروا إلى أنهم لم يدرجوا في الإحصاء. من جانب أخر، أشار البعض إلى أن الإحصاء أظهر أن عددا كبيرا من السكان يقطن بدارفور وبالتالي لا ينبغي التخلي عن فرصة ممارسة حقهم الانتخابي. عبر الناس عامة عن قلقهم بشان الانتخابات. يرى الفريق أنه قبل تنظيم انتخابات لا بد من التعجيل بعملية السلام الحالية لضمان وجود بيئة سياسية وتوفر شروط تجعل الانتخابات ممكنة و ذات مصداقية لجميع أصحاب المصلحة ؛

د) إذ يعتبر أهل دارفور انعدام التنمية كأحد الأسباب الجذرية للحرب وبالتالي فهم يعبرون عن مطلب قوي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بوصفه استثمارا في السلام في المستقبل.

ثالثا. نهج الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي بشأن دارفور للسلام: المبادئ الأساسية

137. استنادا إلى الآراء التي أعرب عنها أهل دارفور والمشاورات التي تمت مع أصحاب المصلحة في الخرطوم يعتقد الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي بشان دارفور أن التوصل إلى حل للنزاع في دارفور لا يمكن أن يأتي إلا من خلال التوصل إلى اتفاق سياسي منقح (اتفاق سياسي شامل) و أن أي معالجة متجددة للسلام في دارفور يجب أن تتفق مع المبادئ الأساسية الثلاثة التالية:

أ) أولا، يجب أن يكون السلام شاملا: وينبغي أن يشارك فيه كل جميع أصحاب المصلحة في دارفور.

ب)ثانيا، يجب أن يشمل السلام مختلف أبعاد الصراع ومكوناته: يجب أن يشمل إحلال السلام على المستوى المحلي في جميع المناطق والجماعات المحلية المتضررة.

ج) ثالثا، على السلام أن يشمل الإطار الوطني الأوسع : يجب أن يأخذ في الاعتبار التحديات الوطنية الكبيرة التي يواجهها السودان بما في ذلك الحاجة إلى التحول الديمقراطي وممارسة حق تقرير المصير في جنوب السودان.

الشمولية

138. تولد المطلب الشعبي بشان عملية السلام الشامل عن التجربة المكتسبة من محادثات أبوجا والاعتراف بأن عدم التشاور الكافي مع أصحاب المصلحة في دارفور أدى إلى سوء فهم خطير حول المحتوى والغرض من مقترحات السلام فضلا عن عدم وجود ملكية للعملية و نتيجتها من جانب أهل دارفور. أبرزت المشاورات العامة التي أجراها الفريق حرص أهل دارفور و عزمهم على أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من عملية السلام. كما أكدوا على مدى فهمهم للقضايا وتوافقهم في الآراء في العديد من المجالات.

139. كانت وجهات النظر والخبرات التي نقلت إلى الفريق خلال جلسات الاستماع العلنية دليلا مقنعا على أن أهل دارفور يمكنهم الإسهام في أي عملية سلام وينبغي ألا

يتركوا جانبا. ولم يقتنع الفريق بالحجج التي تذهب إلى أن توسيع نطاق المشاركة سوف يعقد ويبطئ المفاوضات ويفتح الباب أمام المفسدين. على العكس من ذلك، وجد الفريق، سواء في دارفور وأماكن أخرى في السودان، رغم الانقسامات السياسية الحادة اتفاقا، حول بعض المسائل الأكثر إثارة للجدل. نتيجة لذلك، فإنه يعتقد أن مشاركة أوسع من أصحاب المصلحة ستكون بمثابة عامل استقرار يساعد على جذب الحركات المسلحة إلى موقف مشترك بشأن القضايا المطروحة للتفاوض.

140. توفر مشاركة مدنيين غير محاربين فرصة لمواجهة الآثار المترتبة عن انقسام الحركات المسلحة. وإذا أجمع أصحاب المصلحة على نطاق أوسع على موقف يتسق و المبادئ الأساسية للمطالب السياسية للحركات، سيكون من الصعب على هذه الحركات عدم الالتفاف حول هذا الموقف.

141. دفاعا عن مبدأ الشمولية، يميز الفريق بين المسائل السياسية، بما في ذلك الديمقراطية والحكم الرشيد وتقاسم الثروة والأرض وعودة النازحين داخليا واللاجئين، وإعادة الإعمار والمصالحة والأمن المحلي، والقرار الذي يتطلب مشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة من جهة والانشغالات العسكرية/الأمنية التي ينبغي أن تقتصر على المتحاربين.

142. بما أن الأغلبية الساحقة من سكان دارفور لن يشاركوا مباشرة في محادثات السلام، يتعين إيجاد آلية من شأنها أن تمكنهم من الإطلاع على مضمون المحادثات ومدى تقدمها و المساهمة فيها. ويقترح الفريق إنشاء اتفاقية استشارية لدارفور كقناة لإعلام الناس في دارفور وإطلاع المفاوضين على كيفية تقبل أهل دارفور للمحادثات و القرارات المتخذة .

143. من بين مزايا المشاركة الواسعة أن المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين يشعرون بالملكية المشتركة لعملية السلام ويستوعبون القضايا والحلول حتى يتمكنوا بدورهم من الترويج للاتفاق السياسي الشامل وتنفيذه ميدانيا. ويتطلب الأمر استمرار التواصل بين المتفاوضين والشعب. ويمكن للاتفاقية الاستشارية لدارفور المقترح وضعها أن توفر وسيلة لهذا التواصل فضلا عن عودة المعلومات وروح الملكية.

معالجة جميع أبعاد النزاع ومستوياته

144. ستشمل عملية السلام في دارفور بالضرورة جهودا تبذلها جهات فاعلة مختلفة لمعالجة مختلف القضايا في وقت واحد. أولا، فيما تظل مبادرات السلام الرفيعة المستوى مستمرة، من الضروري تعزيز الجهود المحلية الرامية إلى إحلال السلام والتي برزت على المستوى القاعدي. تتحمل حكومة السودان والحركات المسلحة و بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إلى دارفور (اليوناميد) وهيئة الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور جميعا المسؤولية في دعم وتشجيع هذه المبادرات وضمان أن تكون الهيئة المفاوضة على علم تام بالتقدم المحرز والعقبات المواجهة. وثانيا، بعد اعتماد الاتفاق السياسي الشامل سيظل العديد من النزاعات المحلية تحتاج إلى متابعة. وسيكون للأطراف ذاتها أي بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إلى دارفور (اليوناميد) والحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور مؤسسات إدارة النزاعات المحلية التي أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل و تشبه مجلس السلم والمصالحة المنصوص عليه في اتفاق سلام دارفور، دورا تلعبه في نزع فتيل التوترات. غير أنه من اجل استتباب الأمن في دارفور يؤكد الفريق على أهمية وجود علاقات حسن الجوار. ثالثا، سوف تتطلب مختلف القضايا مشاركة مجموعات مختلفة من أصحاب المصالح. لا تنطبق هذه الشمولية بالتساوي على جميع القضايا.

السياق الوطني

145. ستتأثر عملية السلم في دارفور، على مدى العامين المقبلين، بحدثين بارزين في تاريخ السودان أولهما الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في أبريل 2010. والثاني، وهو الأكثر أهمية، هو استفتاء يناير 2011 الذي يقرر فيه شعب جنوب السودان ما إذا كان السودان سيظل امة واحدة أو ينقسم ليصبح بلدين. هذه قرارات سيادية وطنية اتخذها السودانيون و ضمنت في الدستور الوطني المؤقت والذي اعتمد بعد إبرام اتفاق السلام الشامل.

146. إن السعي إلى تحقيق السلام في دارفور لا يمكن أن يكون معزولا عن هذه الأحداث الهامة. إن أسوأ الاحتمالات هو أن يتواصل الصراع في دارفور في حين يحاول السودان إقرار الديمقراطية في الوقت الذي تناقش فيه الأمة المسائل الناجمة عن تصويت جنوب السودان في استفتاء تقرير المصير، وبذلك ستقوض الحرب في دارفور شرعية هاتين العمليتين الوطنيتين، وهذا بدوره سيسهم في استمرار أو تفاقم مشكلة دارفور. أما أفضل الاحتمالات، فهو أن النزاع في دارفور سيجد طريقه إلى الحل وذلك مما يمكن أبناء دارفور من المشاركة في انتخابات عامة حرة ونزيهة، والمساهمة في

نقاش وطني حول مستقبل الأمة، وكلهم ثقة بأن أصواتهم قد سمعت قبل أن يمارس الجنوب حقه في تقرير المصير.

147. اعتمدت مفاوضات أبوجا بشان اتفاق السلام في دارفور على افتراض أن التوصل إلى اتفاق في دارفور من شأنه أن يعزز اتفاق السلام الشامل و يمكن أبناء دارفور من الانضمام إلى التجديد الوطني الذي نص عليه اتفاق السلام الشامل. ويبدو أن هذا المنطلق سليم من حيث المبدأ غير أن العديد من أبناء دارفور في الواقع لم يروا في اتفاق السلام الشامل فرصة للإسهام في عملية وطنية لإضفاء الدمقرطة، تلازمها مسؤولية جعل الوحدة جذابة، إنما اعتبروها سقفا لتطلعاتهم.

148. إن الجزء الأكبر من عمليّات السلام التي تلت ذلك نظرت إلى دارفور بمفرده بدلا من النظر إليه كجزء من مسالة السودان الكبرى. يرى الفريق ضرورة تحديد التوقيت والمشاركة ومضمون محادثات السلام في دارفور على نحو يأخذ في الاعتبار هذه الحقائق الوطنية التي يحق لأهل دارفور أن يشاركوا و يساندوا الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم لقضية دارفور والمسألة القومية على حد سواء بشكل منظم وبطريقة ديمقراطية وسلمية ومشروعة. لا يجب حرمان أهل دارفور من فرصة المشاركة في هذه القرارات الهامة. ما لم تتمكن أطراف النزاع في دارفور من حل خلافاتها بطريقة سريعة فان الحرب، أيا كان مستوى العنف فيها، قد تصبح مستعصية على الحل و ذلك بدوره سيعيق قدرة السودان كأمة على المضي قدما.

رابعا. <u>البحث عن السلام بين الجماعات وداخلها</u>

149. أبرز الفصل السابق أسباب الحرب في دارفور وطبيعتها. بينما أوضح الفصل ذاته مدى أهمية التوترات التي نشبت بين المجتمعات وداخلها وفي بعض الأحيان بين الأقارب أنفسهم. إن السلام داخل الجماعات هو جزء هام ولكنه مهمل في عملية السلام الشاملة. في الواقع، فان السلام الدائم في دارفور يجب أن يبدأ بتأمين السلام داخل الجماعات المحلية و فيما بينها.

150. في غضون ذلك، كانت هناك جماعات وأفراد في جميع أنحاء دارفور يعملون على تحقيق الوحدة. غير أن جهودهم وبالضرورة، تظل محدودة في نطاقها وهشة نسبة لعدم وجود اتفاق شامل للسلام. فهم لا يملكون القدرة على بسط الأمن في حين أن أجزاء كبيرة من المنطقة لا تزال بشكل فعلي مسرحا للمعارك بين الحركات المسلحة والحكومة أو ربما تتحول إلى ساحة لهذه المعارك، بينما لاتوجود آلية لنزع السلاح أو قوات يمكنها

تنفيذ القانون. في هذا السياق تعد نشاطات صندوق الاستقرار والسلام في دارفور أساسية و يجب دعمها تمهيدا لإعادة إطلاق بعثة التقييم المشتركة لدارفور.

151. اقتصرت جهود السلام بشكل كبير على وضع أسس التعايش. حيث شملت فتح الأسواق ووضع شروط الاحترام المتبادل للحدود المشتركة بين الجماعات وآليات إنفاذ القانون، واتفاقات الحماية المشتركة. ومثل اتفاقات السلام هذه قد لا تكون عادلة أو نزيهة. ففي بعض الحالات قد تتأثر علاقات السلطة المحلية جذريا أثناء النزاع كما أن الجماعات التي كانت من قبل مقيمة وتنعم بملكية أراضيها مطالبة الآن بدفع ثمن مقابل امتياز زراعة أراضيها الأصلية، ويتم تحديد ذلك بناء على رغبة أولئك الذين كانوا خصوما خلال الحرب. ورغم ذلك ،فإن مثل هذه الاتفاقات تثبت قدرة الجماعات المحلية في دارفور على إعادة إرساء أساس التعايش.

152. في أجزاء كبيرة من دارفور هناك درجة من التطبيع تجعل المبادرات المحددة محليا لتوفير الأمن والمنافع المادية للسكان قابلة للنجاح. وتشمل المطالب الرئيسية التعليم والخدمات الصحية والغذاء وسبل العيش بالتوازي مع المحاكم ودوائر الشرطة وضمان الأمن في مواجهة خروقات القانون أو الإجراءات التعسفية من قبل الأجهزة الأمنية. تستجيب الوكالات الدولية لهذه الاحتياجات من خلال المشاريع ذات العائد السريع غير انه في حالة دارفور، حيث يعتبر بناء الثقة عاملا حاسما فإن الفريق يرى أنه من المهم أيضا تقديم مشاريع عاجلة ويمكن دعمها على فترات طويلة .

153. بينما تعمل الجماعات الريفية بنشاط على ترقية الإجراءات التي تمكن من حل المشاكل عمليا و تفضي إلى إحلال السلام المحلي والمصالحة، أصبحت جماعات النازحين وخاصة قادتهم في عزلة عن هذه العمليات ويبدون و كأنهم يركزون على تحقيق أقصى قدر من مطالبهم السياسية. خلال السنوات القليلة الماضية أثار هذا النهج القتالي اهتماما كبيرا أدى إلى تدفق الموارد على مخيمات النازحين داخليا واستثارت الاهتمام السياسي بما في ذلك زيارات منتظمة من قبل الصحفيين والمشاهير والسياسيين الأجانب. غير انه مع مرور الوقت عاد النازحون داخليا العاديون إلى حياتهم و طوروا لأنفسهم سبل عيش جديدة اعتمادا على الحقائق الجديدة.

154. زار الفريق، في مناسبات عديدة، مخيمات النازحين في دارفور. استمع إلى الإحباط الذي عبر عنه العديد من النازحين داخليا بشأن الرفض المستمر من قبل معظم الجماعات المتمردة، للمشاركة في مفاوضات السلام. هناك أيضا إحباط واسع النطاق في

أوساط النازحين داخليا من الانقسامات بين الحركات المسلحة وعدم قدرتها على ما يبدو، أو رفضها للوحدة وصياغة موقف مشترك والمشاركة في المفاوضات.

155. للنازحين داخليا بعض المطالب الهامة التي تتناول الحقوق الأساسية واستحقاقات سياسية واقعية. تشمل اهتماماتها الرئيسية: السلام والأمن والحق في العودة إلى ديارهم ومشكلة المستوطنين الجدد على الأراضي التي هي ملك لهم (بما في ذلك بعض المستوطنين الذين يزعم أنهم ليسوا سودانيين) والتعويض وإعادة تأهيل القرى وتأمين سبل العيش وتوفير الخدمات الأساسية.

156. وفي نهاية المطاف، تكتسي مسالة السلام بين الجماعات والمصالحة أهمية كبيرة من اجل إحلال سلام طويل الأمد في دارفور، وبصفة أعم في السودان، وينبغي أن تكون جزءا من إستراتيجية شاملة، تمت مناقشتها بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث.

خامسا. استعراض عمليات السلم الماضية والجارية

157. يمثل اتفاق السلام في دارفور المبرم في مايو 2006 أكبر جهد لتحقيق سلام شامل في دارفور. غير أن اتفاق السلام في دارفور كان واحدا فقط في سلسلة من العمليات التي هدفت إلى تحقيق وقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاقية سلام بين الحركات المسلحة والحكومة. من الضروري استعراض وتحليل هذه التجارب وأسباب فشلها.

الجهود الأولى بوساطة تشاد: اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار الإنساني

158. كانت عملية الوساطة التي قام بها الرئيس التشادي إدريس ديبي اتنو، من أولى محاولات إحلال السلم وأسفرت عن اعتماد اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته حكومة السودان وحركة تحرير السودان في 3 سبتمبر 2003 بأبيشي بتشاد. حددت مدة وقف إطلاق النار ب45 يوما ولم يحترم ذلك بشكل كامل كما أنه لم يجدد. بعد ذلك بوقت قصير، اقترح الاتحاد الإفريقي إسهامه كوسيط مشارك.

159. انطلقت مفاوضات وقف إطلاق النار في 31 مارس 2004 بإنجامينا، تحت رعاية الرئيس ديبي. بعد تسعة أيام، وقع الطرفان على اتفاق وقف إطلاق النار وبروتوكول خاص بالمساعدات الإنسانية، واتفقا على إنشاء فريق من المراقبين العسكريين مع قوة صغيرة لحمايتهم، سميت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

160. من أكبر نقاط الضعف في اتفاق وقف إطلاق النار إصداره في صيغتين. بعد أن وقعت حركة تحرير السودان على الاتفاق، أصرت حكومة السودان على أن يتضمن الاتفاق بندا ينص على تجميع الحركات المسلحة في مواقع محددة. ضمن هذا البند في النص من دون الحصول على موافقة مسبقة من الحركات المسلحة التي رفضت الإضافة رفضا قاطعا.

161. شكلت لجنة لوقف إطلاق النار ومقرها في دارفور ،بالفاشر. رفعت اللجنة تقريرا إلى اللجنة المشتركة، ومقرها بإنجامينا. كانت المهمة الرئيسية للجنة جمع المعلومات عن الانتهاكات ورفع تقارير إلى اللجنة المشتركة. غير أن لجنة وقف إطلاق النار و بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (أميس) كانتا تفتقران إلى القدرة على مراقبة وقف إطلاق ولم تكن اللجنة المشتركة مخولة لمعاقبة منتهكي وقف إطلاق النار. سرعان ما تم خرق وقف إطلاق النار من قبل الجانبين. لم تمتد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي (أميس) لتشمل حماية السكان المدنيين. إلا أن اتفاق وقف إطلاق النار، تزامن مع انخفاض ملحوظ في عدد الوفيات العنيفة في دارفور وتحسن سريع في وصول المساعدات الإنسانية.

سياق اتفاق السلام الشامل

162. جرت المراحل المبكرة من عملية السلام في دارفور في سياق تميز بإجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق سلام للحرب المستمرة منذ فترة طويلة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش. شكل التوقيع على بروتوكول ماشاكوس في يوليو 2002 أول تقدم أحرز في المحادثات، تلاه بعد ذلك التوقيع على اتفاق إطار في مايو 2004. في تلك الفترة كان الأمل يحدو الكثيرين بشان إمكانية تسوية الصراع في دارفور في إطار اتفاق السلام الشامل. إلا أن حكومة السودان لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات إضافية لدارفور. بينما كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان حريصة على المضي قدما في استكمال مفاوضات اتفاق السلام الشامل، وكان من الواضح أن الحركات المسلحة في دارفور لم تكن .مستعدة لإجراء محادثات سلام. بالإضافة إلى ذلك، وعد رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، الدكتور جون قرنق، بأنه وبمجرد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة ستصبح مسالة تسوية النزاع في دارفور على رأس أولوياته الشخصية.

163. كانت وفاة الدكتور قرنق المفاجئة في 30 يوليو 2005 بعد 21 يوما فقط من توليه منصب النائب الأول لرئيس السودان، ضربة للأمل في إمكانية تسوية النزاع في دارفور بصورة عاجلة في إطار السلام الشامل. مع ذلك فان اتفاق السلام الشامل شكل "الاتفاق الأساسي" للجهود المبذولة باتجاه دارفور. من خلال الآليات الرامية إلى إضفاء الديمقراطية ونقل السلطة، وأحكامه المتعلقة باحترام اللغات والثقافات المحلية يتناول اتفاق السلام الشامل الكثير من القضايا التي تهم أبناء دارفور. إلا انه، عوضا عن النظر إلى اتفاق السلام الشامل وأحكامه ذات الصلة بالديمقراطية كمنفذ يمكن من خلاله الحصول على حقوقهم السياسية من خلال الوسائل الديمقراطية، فان العديد من زعماء دارفور كانوا ينظرون إلى اتفاق السلام الشامل كاتفاق حصري يخدم مصالح جنوب السودان على حسابهم. لم يفهم كل من طرفي النزاع في دارفور أن اتفاق السلام الشامل كان الفرصة الأخيرة بالنسبة للسودان للحفاظ على الوحدة الوطنية و أن التأخر في تنفيذه قد يهدد مشروع اتفاق السلام الشامل المتمثل في "جعل الوحدة جاذبة". ساهم في تعميق سوء الفهم عدم وجود محفل يمكن أهل دارفور وغيرهم من السودانيين من التوصل إلى فهم مشترك لمطالبهم وتطلعاتهم المشتركة في الديمقراطية والتنمية والوحدة .

عملية الاتحاد الإفريقي بأبوجا واتفاق السلام في دارفور

164. مباشرة بعد اتفاق إنجامينا وتفعيل لجنة وقف إطلاق النار بادر الاتحاد الإفريقي إلى تنظيم محادثات للسلام بين الأطراف السودانية بشأن دارفور. وكان الهدف من هذه المحادثات هو التعامل مع دارفور بطريقة حاسمة وشاملة من شأنها أن تكمل وتدعم اتفاق السلام الشامل بما في ذلك حركة العدل والمساواة فضلا عن حركة تحرير السودان. بدأت المحادثات بأديس أبابا في 15 يوليو وتحولت بعد ذلك إلى أبوجا، حيث افتتحت الجولة الثانية في 23 أغسطس 2004.

165. بعد قرابة عام من المحادثات، وقع الطرفان على إعلان للمبادئ خلال الجولة الخامسة من المحادثات في 5 يوليو 2005. ولا يزال الإعلان يشكل اتفاق الإطار الوحيد الذي وقعته حكومة السودان وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. في الجولة السادسة من المحادثات في سبتمبر 2005، تعمق الشرخ داخل حركة تحرير السودان/الجيش ما أدى في النهاية إلى بروز حركة تحرير السودان/الجيش جناح عبد الواحد وحركة تحرير السودان/الجيش جناح فصيل ميناوي اللذين أرسلا وفدين منفصلين إلى المفاوضات

.166 انطلقت الجولة الأخيرة من المفاوضات في أبوجا في نوفمبر 2005 وجرت على مستوى ثلاث لجان، هي لجنة تقاسم السلطة ولجنة تقاسم الثروة واللجنة الخاصة بالترتيبات الأمنية. كانت المحادثات مكثفة وطويلة الأمد و لم تحقق تقدما كبيرا في التوصل إلى اتفاق حول القضايا الجوهرية.

.167 كانت لجنة تقاسم السلطة قلقة من تمثيل دارفور في الحكومة المركزية وحصص دارفور في المؤسسات الوطنية ووضع دارفور كإقليم واحد و كذا حدود دارفور، والتمثيل في هياكل السلطة في الإقليم. دخلت الأطراف في الجولة الأخيرة من المفاوضات بمواقف متباينة بشأن هذه المسائل و لم تتغير إلا نادرا خلال الشهور التي تلت.

.168 كانت هناك عقبة كأداء تعبق التقدم في محادثات اقتسام السلطة تتمثل في تصور الحركات المسلحة بأن اتفاق السلام الشامل صار يطغى على أي اتفاق أخر خاص بدارفور، وأن اتفاق السلام الشامل خصص أهم المناصب في السلطة التنفيذية وغالبية المناصب في الهيئة التشريعية إلى طرفي اتفاق السلام الشامل وهما حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. كان يبدو أن اتفاق السلام الشامل يستبعد مطالب أهل دارفور للحصول على منصب نائب الرئيس و إقليم واحد لدارفور، وحصة هامة من المقاعد في الجمعية الوطنية. وبشكل عام اعتبرت حركة العدل والمساواة أن برنامجها الوطني لم يؤخذ بعين الاعتبار في إطار اتفاق السلام الشامل. ظل النص الذي اقترحته الوساطة ضمن الحدود التي وضعها اتفاق السلام الشامل وهو السبب الرئيسي الذي جعله غير مقبول بالنسبة للحركات المسلحة.

.169 تمكنت لجنة تقاسم الثروة من التوصل إلى اتفاق بشأن معظم المسائل المتنازع عليها، بما في ذلك الأرض والترتيبات المالية لموازنات الدولة والتنمية. كانت مسألة التعويضات هي العائق الوحيد إثر الخلاف حول المبلغ الذي يحول إلى صندوق التعويضات كدفعة أولى.

.170 كانت المناقشات التي دارت في لجنة الترتيبات الأمنية شاقة إذ تمسك كل من الطرفين بمواقف متباينة للغاية. اقترحت الوساطة اتفاق وقف إطلاق النار بصورة مدعمة في محاولة لسد الفجوة وعلى أمل أن يكون تمهيدا لمفاوضات بشأن ترتيبات أمنية شاملة. إلا أن هذا الافتراض لم يكن صائبا فقد أصرت حركة العدل والمساواة و حركة تحرير السودان جناح ميناوي على التوقيع على وقف لإطلاق النار فقط بينما كان

الاتفاق السياسي الكامل في متناول اليد. رغم ذلك نجح الوسطاء في التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل الأمنية تقريبا، بما في ذلك ترتيبات وقف إطلاق النار، ونزع السلاح والتسريح، وبقيت مسألة استيعاب أو دمج مقاتلي الحركة المتبقين الموضوع الأخير المثير للانقسام. أخيرا تم قبول الفصل الخاص بالترتيبات الأمنية النهائية من جانب جميع الأطراف المشاركة في أبوجا، حتى وان أعربت الحكومة السودانية عن بعض التحفظات بشأن بعض القضايا الرئيسية.

171. نص اتفاق السلام في دارفور أيضا على الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور كأداة للترويج لاتفاق السلام في دارفور و تمكين السلام بين الطرفين المتحاربين ليصبح أساسا لسلام محلي مدعم. في ظل عدم وجود اتفاق قابل للتطبيق تعين على الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور التكيف مع الحقائق السياسية. بموافقة الأطراف الموقعة على اتفاق السلام في دارفور، وبدعم من الاتحاد الإفريقي وشركائه أصبح الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور بدلا من ذلك آلية مؤقتة لها قيمة لوضع اللبنات الأساسية لعملية سلام شاملة.

172. غابت مسألتان هامتان عن المناقشات التي جرت في أبوجا. أولهما تتعلق بهوية قوة حفظ السلام: ففي حين طالبت الحركات المسلحة بقوة من الأمم المتحدة أو قوات حلف الشمال الأطلسي أصرت الحكومة السودانية عن الإبقاء على بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان. في مارس 2006 عندما حصلت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي على موافقة الحكومة السودانية على الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى قوة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، كلف مجلس الأمن للأمم الدولي الوسيط بالتعجيل بمحادثات أبوجا ومنحه مهلة لا تتجاوز 30 ابريل.

173. أما المسألة الأخرى فتتعلق بالمحاسبة والعدالة. كان سبب هذا الإغفال هو أن المسألة أحيلت إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم 1593 المعتمد في 31 مارس 2005. لدى استذكار الإحداث يتضح أن هذا الإغفال كان خطأ. دعا القرار 1593 أيضا إلى بذل جهود من أجل الحقيقة والمصالحة ولم يستبعد بأي حال من الأحوال الجهود المحلية الرامية إلى المحاسبة.

174. تميزت عملية التفاوض برمتها بالتوجه الخارجي للأطراف. كانت حكومة السودان تتفاوض على مضض مع الحركات وتنظر إلى العملية أساسا كأداة للتوصل لاتفاق مع الولايات المتحدة، على افتراض أن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على إنقاذ

الحركات المسلحة. أما الحركات فلم تكن مهتمة بالمفاوضات مع حكومة السودان بقدر ما كانت مهتمة بمناشدة المجتمع الدولي للاعتراف بعدالة قضيتها وتقديم الدعم لها. في هذا السياق، لم يتم سوى إحراز تقدم ضئيل في التوصل إلى اتفاقات جوهرية بين الطرفين.

175. في 25 ابريل، و قبل اجتماع مجلس الأمن بستة أيام فقط، قدم كبير الوسطاء للإطراف مجموعة شاملة من مقترحاته الخاصة باتفاق سلام دارفور، مؤكدا أن ذلك يمثل حلا عادلا وشاملا وقابلا للتنفيذ. كان على الأطراف في فترة تقل عن أسبوع لإطلاع و التفكير في نص يتكون من 87 صفحة ولم تتح لها الفرصة لإجراء مشاورات مستفيضة مع دوائرها. وهكذا لم يوقع على اتفاق سلام دارفور سوى طرفين هما حكومة السودان وحركة تحرير السودان جناح فصيل ميناوي. ورفضت الحركتان الأخريان اللتان شاركتا في المحادثات التوقيع عليه وهي حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد وحركة العدل والمساواة.

176. كشفت محادثات السلام بين الأطراف السودانية بشأن الصراع في دارفور عن عدد من أوجه القصور الكبيرة التي جعلت العملية محبطة وتشوبها العيوب . فحتى نهاية المحادثات في مايو 2006 كانت الأطراف تميل إلى النظر لمحادثات أبوجا كمنتدى تكتيكي بدلا من قاعدة مركزية قد تمكن من التوصل إلى حل للنزاع في دارفور. بينما كانت عملية التفاوض جارية كان القتال مستمرا في دارفور ، سواء بين حكومة السودان والحركات وبين الحركات نفسها. نادرا ما تجاوبت إحدى الأطراف بطريقة بناءة مع الوساطة في البحث عن حلول. وكان من نتيجة الإصرار الدولي على وضع قيود زمنية ضيقة وطريقة عمل قد جعلت من محادثات السلام مسالة ثانوية أمام الجهود الدولية لجلب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى دارفور أن تعذر على الوسيط وضع إستراتيجية تأخذ في الاعتبار تعقيدات النزاع في دارفور. وكان العيب الأكبر أن عملية التشاور الوحيدة التي تمت مع أهل دارفور كان قد تم التخطيط لها بعد إبرام الاتفاق، بدلا من أن تكون مقدمة وشرطا مسبقا لذلك. ودون الفهم الشعبي ، ناهيك عن الدعم، قوبل اتفاق سلام دارفور على الفور بتنديد الدوائر الانتخابية الكبيرة داخل دارفور، وهكذا كان مآله الفشل الفوري .

الوساطة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، 2007

177. منذ أبوجا أطلقت مبادرتان لإحياء عملية السلام، الأولى قام بها مبعوثان خاصان من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي تلتها بعد ذلك مبادرة أخرى بإشراف وسيط كبير مشترك واحد غير انه لم يكتب لهما النجاح.

178. بعد انقضاء مهلات زمنية متكررة منحت للأطراف غير الموقعة حتى تنضم إلى اتفاق السلام في دارفور، وصل الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين إلى موقف مفاده انه لا حاجة لمواصلة المفاوضات و أن المهمة الوحيدة هي أن تنضم الجماعات غير الموقعة إلى تلك التي قررت التوقيع على "إعلان الالتزام" باتفاق سلام دارفور. بحلول نهاية عام 2006، ظهر جليا أن هذه الطريقة لم تعد ذات جدوى فقرر الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة سويا أن تطلب من السفير يان الياسون والدكتور سالم أحمد سالم أن يصبحا وسيطين مشتركين على أساس عدم التفرغ، من اجل إحياء عملية السلام بدارفور.

179. واجه الوسيطان مجموعة من المصاعب شملت الوضع الغامض لاتفاق سلام دارفور (الذي قبلته الأطراف الموقعة عليه منها حكومة السودان بينما رفضته الأطراف الأخرى)، والطبيعة المتغيرة للواقع السياسي العسكري في إقليم دارفور. ظل موقف جناح ميناوي الذي وقع اتفاق السلام في دارفور يكتنفه الغموض. خلال فترة ما بعد أبوجا ، انقسمت الحركات المسلحة إلى حد أصبح من المستحيل معه جمع تمثيل متناسق. ففيما تفككت مجموعات حركة تحرير السودان/الجيش أصبحت حركة العدل والمساواة أكثر قوة ، حتى و إن كانت تطلعاتها إلى الهيمنة السياسية والعسكرية لا يقابلها دعم على مستوى دوائر دارفور. الإضافة إلى ذلك ،عبرت قطاعات واسعة من المجتمع العربي في دارفور عن استيائها لاستبعادها. لذلك يلاحظ الفريق أن تمثيلها في أي عملية سلام هو شرط أساسي للنجاح. وأصبح الدارفوريون والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والذين نال منهم الإحباط بسبب قصور القيادة السياسية يطالبون بمكان حول طاولة المفاوضات ، أو على الأقل آلية يمكن من خلالها تمثيل مصالحها. أثبتت الأطراف غير المتحاربة، بما في ذلك المجتمع المدني، أنها قادرة على صياغة جدول أعمال موضوعي يتضمن العناصر الأساسية.

180. بدا الوسيطان مهمتهما في مطلع عام 2007. وقاما بمشاورات واسعة حتى أنها شملت مجموعات من المجتمع المدني بمساعدة هيئة الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور واعتمدت خطة من ثلاث مراحل هي : (أ) تأمين موقف مشترك بين حكومات المنطقة بما فيها ليبيا وتشاد واريتريا، (ب) تأمين موقف تفاوضي مشترك كحد أدنى بين

الحركات المسلحة، و (ج) فتح محادثات مباشرة. أنجزت المرحلة الأولى من خلال سلسلة من الزيارات والمشاورات مع الحكومات في المنطقة. أما المرحلة الثانية فأحرزت تقدما بطيئا بعقد اجتماع أروشا، تنزانيا حقق نجاحا جزئيا. في ذلك الحين أصبح من المستحيل تقريبا على الفصائل العديدة المتفرعة عن الحركات التوصل إلى توافق في الآراء. عندما عقدت المحادثات أخيرا في سرت، ليبيا، في نوفمبر 2007 كان تمثيل الحركات غير كاف و لم تحرز المحادثات أي تقدم يذكر. اعترف الوسيطان على مضض أن هدفهما المتمثل في التوصل إلى اتفاق سلام شامل بحلول ديسمبر لن يتحقق و ثمة حاجة لتفكير جديد.

من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى اليوناميد

181. طيلة عام 2007 أجريت مفاوضات السلام في ظل الجهود الدولية لاستقدام قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلى دارفور بولاية تمنح بموجب الفصل السابع بناءا على مبدأ "مسؤولية الحماية". تطلبت هذه الجهود وقتا وجهدا وعملا سياسيا على الصعيد الدولي أكثر مما تطلبه إحياء الوساطة المشتركة. في أغسطس 2006، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1703، الذي أذن بإرسال بعثة للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع و من دون موافقة حكومة السودان. رفض الرئيس عمر البشير القرار رفضا قاطعا. لما أصبح تردد مجلس الأمن الدولي في فرض مثل هذه البعثة في السودان واضحا كان السعي إلى حل توفيقي في شكل بعثة مختلطة من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. تم الاتفاق على هذا من حيث المبدأ في اجتماع عقد في أديس أبابا في نوفمبر 2006، مع الاتفاق على أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة المؤقتة لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان (أميس) في شكل "مجموعة حزمة دعم خفيف" و "حزمة دعم ثقيل". أدت مفاوضات حثيثة إلى تمرير القرار 1769 في يوليو 2007، الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختلطة في دارفور (يوناميد) وتحديد موعد تسليم المهام في 31 ديسمبر 2007. بحلول ذلك الوقت، كان من المفترض أن تكون الوساطة المشتركة قد توصلت إلى اتفاق شامل و أن تكون "حزمة الدعم الثقيل" التي توفرها الأمم المتحدة لليوناميد قد وصلت إلى عين المكان. غير أنه في الواقع، لم يتحقق أي من هذين الشرطين فورثت بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختلطة في دارفور(يوناميد) قوة بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان (أميس)، من دون أي دعم لوجستي كبير أو تعزيزات إضافية ولا أي اتفاق سلام.

182. منذ إنشائها في ابريل 2004 تصدت بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان (أميس) لمهمة شاقة. كانت قوة صغيرة لاتتوفر لها الوسائل اللوجستية الكافية كما أن ولايتها محدودة، بل إضافة إلى ذلك كانت لا تحظى بثقة أي من الأطراف. بينما كانت حكومة السودان غير راغبة في رؤية أي قوات حفظ سلام دولية أخرى في دارفور ، كانت الحركات المسلحة تنظر إلى أميس كبديل غير مرض للتدخل المسلح من جانب حلف شمال الأطلسي أو قوة للأمم المتحدة التي كانت تطالب بها في إطار الفصل السابع. وكانت بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان (أميس) أيضا أول عملية رئيسية لدعم السلام يقوم بها الاتحاد الإفريقي، فكان يقوم ببناء قدراته على حفظ السلام في المقر وعلى المستوى الميداني، وفي الوقت ذاته يشرف على تنفيذ عملية استثنائية ومستعصية.

183. من العراقيل التي وقفت في وجه نجاح (أميس) النقص المتكرر في التمويل والخدمات اللوجستية. كان جنود بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرين في الخطوط الأمامية يتقاضون رواتبهم بانتظام حتى لو كانت المساهمات المالية للأمم المتحدة تدفع ببطئ. أما بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (أميس) فقد كانت تواجه ظروفا مالية صعبة، مما جعل الجنود كثيرا ما لا يتقاضون رواتبهم لعدة شهور متتالية. وكانت البعثة تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية والخدمات اللوجستية، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر. حتى بعد أن وعدت الأمم المتحدة بتسريع تسليم حزمات الدعم في 2007 إلا أنه لم يتم تسليم أي شيء تقريبا في الواقع. إضافة إلى ذلك كانت هناك عملية دعاية مكثفة من خلال نقاش حول أهمية وجود قوة للأمم المتحدة تعمل على حساب الاتحاد الأفريقي. كان أنصار قوات الأمم المتحدة يؤكدون أن بعثة الاتحاد الأفريقي إلى دارفور لم تكن قادرة على القيام بهذه المهمة. تلقت أميس ضربة موجعة اثر هجوم على موقع الفريق في حسكنيتة في سبتمبر 2007 أوقع احد عشر جنديا قتيلا، مما كان له بالغ الأثر على الروح المعنوية للقوات .

184. تزامن وصول بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان مع انخفاض كبير في عدد حوادث القتل في دارفور ، وإضافة إلى عوامل أخرى كان من المؤكد أن وجود الاتحاد الأفريقي على أرض الواقع ساهم بشكل كبير في هذا التطور. وفي وقت لم يكن فيه احد على استعداد لإرسال قوات إلى دارفور فعلت إفريقيا ذلك. اضطر قائد القوة وضباطه إلى الارتجال، في كل المجالات، وكان لذلك أثر طيب. اثر ذلك اخذ مستوى العنف، سواء بين المقاتلين والمدنيين اتجاها تنازليا. يشكل هذا مؤشرا موضوعيا لنجاح بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان وينبغي أن يحسب ذلك لصالحها.

185. علاوة على ذلك، يجب الاعتراف بالقيود الشديدة والاستثنائية التي فرضت على أميس. كانت البعثة معرضة للهجمات وتعتمد على تعاون حكومة السودان لتوفير حاجياتها اللوجستية الأساسية. كانت تعمل بتفويض و قدرات محدودة إذ لم يكن هناك سلام للحفاظ عليه. كما أنه لم تتحقق وعود الدعم الدولي وفي ذات الوقت سارع المجتمع الدولي إلى الحكم على البعثة بالفشل. وقد اتضح إثر هذه القيود بعد نقل السلطة إلى اليوناميد في 31 ديسمبر 2007 إذ واجهت الأمم المتحدة القيود نفسها وكانت غير قادرة على الوصول أو التفوق على القدرة العملياتية لبعثة الاتحاد الأفريقي لعدة شهور.

186. أخيرا ساهم الطابع الإفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان (اميس) و البعثة المختلطة للأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي إلى دارفور (يوناميد) في تحقيق بعض النجاحات التي تقدر على حقيقتها. إن تغير طبيعة النزاع في دارفور بعد عام 2005 كان يعني أن أهم عمل قامت به البعثة أنجزه موظفو الشؤون المدنية والسياسية وهيئة الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور والقادة الذين عملوا كوسطاء محليين بدلا من قوات حفظ السلام التقليدية. في هذا الصدد، يجب الاعتراف بالمساهمة الهامة التي قدمتها دائرة الشؤون المدنية لبعثة الأمم المتحدة في السودان، التي عملت جنبا إلى جنب مع بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان من 2005 إلى 2007، قبل أن يتم تحويلها لتصبح دائرة الشؤون المدنية للبعثة المختلطة الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي إلى دارفور (يوناميد). ساهم هذا العمل الميداني، فيما بين الجماعات ومع القادة المحليين من جميع الأطراف بشكل أساسي في الحد التدريجي من انعدام الأمن والنزاعات المحلية في أنحاء عديدة من دارفور. وكان عمل أميس و اليوناميد بمكوناتها العسكرية والشرطية والمدنية كذلك أساسي في بناء الثقة بين أهل دارفور.اعتمد الفريق خلال وجوده بدارفور بشكل كبير على الخبرة والتجربة والثقة وقدرات دائرتي الشؤون المدنية والشؤون السياسية وهيئة الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور. حتى عندما تعثرت عملية السلام الرسمية ظلت هاتان الإدارتان تساهمان مساهمة كبيرة في بناء السلام في دارفور.

187. تعد اليوناميد بعثة مشتركة رائدة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. وهي نموذج لمنظمتين متعددتي الأطراف تعملان سويا، وتساهم كل واحدة بقدراتها لتعويض القيود المفروضة على الآخر. لا شك أن الخبرة، والقدرات والنظم اللوجستية والمالية والإدارية التي جلبتها إدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة قد تسببت في تحول وتطور قدرات أميس . في الوقت نفسه مكن دور الاتحاد الافريقى، و هيمنة الطابع

الإفريقي على البعثة من التعامل مع المشكلة السياسية المعقدة التي تمثل دارفور. تتطلب أي عملية لدعم السلام من هذا الحجم وبهذه الدرجة من التعقيد تعمل في إقليم دولة ذات سيادة تعاونا جيدا مع السلطات الوطنية. نظرا للشكوك التي كانت قائمة بين حكومة السودان والأمم المتحدة فان دور الاتحاد الافريقي كان هو التخفيف من حدة الشك دون المساومة على المبادئ الأساسية، وسمح للبعثة أيضا بالتوسط في الاتفاق الثلاثي الذي يتيح لدائرتي الشؤون الإدارية اللوجستية العمل مع التعاون النشط من جانب الحكومة السودانية. و يتجلى الطابع الإفريقي أيضا في النجاحات التي حققتها العناصر المدنية في اليوناميد، فضلا عن الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور (الذي يرتبط مع الاتحاد الإفريقي). برفعها تقارير لكل من مجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تجد قيادة اليوناميد نفسها في وضع ممتاز للحصول على أقصى قدر من النفوذ السياسي الدولي. أخذ الفريق علما بأهمية هذا الطابع المشترك أو الهجين للبعثة و يأمل أن يتمكن كل من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة من الاستفادة من المزايا المقارنة للمنظمتين حتى لا تخدم اليوناميد أهل دارفور فقط بل تكون كذلك نموذجا للتعاون في المستقبل بما يتفق مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

الوساطة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي 09-2008

188. في يونيو 2008 تم تعيين السيد جبريل باسولي وسيطا كبيرا مشتركا واحدا يعمل بشكل دائم من أجل إحياء مفاوضات السلام بين حكومة السودان والحركات المسلحة. بعد فترة قصيرة من تعيين السيد باسولي، عرض أمير دولة قطر عقد محادثات سلام في الدوحة ومنذ ذلك الحين احتضنت هذه المدينة عملية السلام.

189. كانت طريقة عمل الوسيط الكبير المشترك لمهمته مختلفة عن سابقيه. فقد سعى إلى التعامل أولا مع النزاع العسكري بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة وكانت غايته استخدام هذا كأساس للتوصل إلى تسوية سياسية. وبدعم من بعض الشركاء الدوليين ركز جهوده على حركة العدل والمساواة بصفتها حركة متماسكة و قادرة عسكريا. اتفق الطرفان في فبراير 2009 على وثيقة إعلان للنوايا، غير أن حركة العدل والمساواة تنصلت منها في الشهر التالي بعد أن أعلنت المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس عمر البشير. بعد ذلك أعد السيد باسولي خطة من أربع نقاط تتضمن إطلاق سراح السجناء ووقف الأعمال العدائية و تفضي إلى استئناف المحادثات. طلب من الطرفين أيضا تقديم مقترحاتهم من اجل صياغة اتفاق إطار.

190. يلاحظ الفريق أنه من المهم أن يعتمد الوسيط الكبير المشترك إستراتيجية تقوم على التشاور مع طيف أوسع من أصحاب المصلحة في دارفور والسودان و يأخذ وجهات نظرهم في الاعتبار عند صياغة أسلوبه في العمل. ويلاحظ أن هناك انجازات كبيرة أحرزت في جهود الوساطة السابقة، مثل إعلان مبادئ دارفور لعام 2005 ، الذي وافقت عليه جميع الأطراف المتحاربة وهو يصلح كأساس يُبنى عليه. يرى الفريق أيضا أنه من المهم لأي إستراتيجية وساطة أن تتم في إطار الانتخابات العامة المقبلة والجدول الزمني لاستكمال اتفاق السلام الشامل. و يتعين على أي اتفاق للسلام و بخاصة أي وقف لإطلاق النار أو ترتيبات أمنية يتم التوصل إليها تحت رعاية الوساطة المشتركة أن تنفيذ في إطار شراكة وثيقة مع اليوناميد. ويمكن لإستراتيجية الوسيط الكبير المشترك الإفادة كثيرا من خبرة الضباط والموظفين المدنيين التابعين اليوناميد .

191. في يونيو 2009 اعتمد الوسيط الكبير المشترك نهجا جديدا تضمن إجراء مشاورات مع بعض الحركات المسلحة التي لم تشارك حتى الآن في عملية الدوحة وعقد اجتماع مع جماعات من البدو الرحل فضلا عن مشاورات أولية مع المجتمع المدني والطلب من اليوناميد أن تسهام بدورها في هذا الجهود.

192. يرحب الفريق بهذه الجهود و يحث الوسيط الكبير المشترك في الوقت نفسه على توضيح إستراتيجيته لمواصلة عملية السلام. مازال فريق الاتحاد الإفريقي يأمل أن يعتمد السيد باسولي بشكل كبير على المشاورات التي أجراها الفريق فضلا عن خبرة اليوناميد و هيئة التشاور والحوار الدارفوري الدارفوري

سادسا. <u>البعد الإقليمي: البحث عن السلام بين السودان وتشاد</u>

193. كانت العلاقات بين حكومتي السودان وتشاد ممتازة خلال التسعينات وظلت كذلك حتى الأيام الأولى من الحرب في دارفور ثم تدهورت بشكل سريع خلال عامي 2004 و 2005 إلى حد أن البلدين كانا في حالة حرب غير معلنة بحلول ديسمبر 2005. لازال البلدان يتبادلان التهم بإيواء ودعم المتمردين المعادين لكل واحد منهما.

194. كانت هناك سلسلة من الجهود قام بها الاتحاد الإفريقي و ليبيا والكونغو برازافيل واريتريا والسنغال والمملكة العربية السعودية وقطر شملت مراقبة وتسيير دوريات على حدود تشاد والسودان ومنع الجماعات المسلحة من عبور الحدود وتطبيع العلاقات بين تشاد والسودان. ويدرك الفريق الذي زار ليبيا ثلاث مرات أهمية دور ليبيا في إحلال السلام في دارفور.

195. بينما يظل الاتفاق بين تشاد والسودان شرطا مسبقا لتحقيق السلام في دارفور فان السلام بين السودان وتشاد يظل غاية بعيدة المنال ما لم تتم التسوية في دارفور.

196. إن التفاؤل التي تنشأ عندما كان تشاد شريكا كاملا في جهود الوساطة لن يظهر مرة أخرى لبعض الوقت في المستقبل ما لم يكن لدى الخرطوم وإنجامينا رغبة صادقة في العودة إلى طاولة المفاوضات. هناك حاجة ملحة لحل يحظى بثقة الدولتين ويضمن الاستقرار لدارفور. قد يتضمن مثل هذا الحل إنهاء تدفق الأسلحة والمسلحين عبر حدود البلدين. إضافة إلى تدابير من جانب واحد اتخذها كل من الحكومتين لنزع فتيل التوتر بين البلدين ومشاركة الدول الأخرى التي لها تأثير سواء على انجمينا أو الخرطوم. في هذا الصدد أبلغت حكومة السودان الفريق بقرارها من جانب واحد باتخاذ خطوات لتحريك المتمردين التشاديين بعيدا عن الحدود السودانية التشادية. زيادة على ذلك فان كلا الحكومتين بحاجة لفهم مشترك لمركزية دارفور في بقاء و نجاح مشروعيهما الوطنيين الراميين إلى التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة والوحدة الوطنية. ليست هناك حاجة لاتفاقات جديدة بين السودان و تشاد فهناك مجموعة كبيرة من الاتفاقات والمطلوب هو أن يبدي الجانبان الإرادة السياسية ويضعا خلافاتهما جانبا للعمل من أجل السلام من خلال تنفيذ هذه الاتفاقات.

الفصل الثالث

مقتضيات العدالة والمساءلة والمصالحة وتضميد الجراح

أولا. مقدمة

197. بعد مضي أكثر من ست سنوات على بدء النزاع المسلح بين الحركات المسلحة والحكومة السودانية وأكثر من سبع سنوات على بداية الصراع المسلح على نطاق واسع في دارفور، لايزال أهل دارفور ينتظرون تحقيق العدالة والمحاسبة وبداية عملية تضميد الجراح عن طريق المصالحة. تظل دارفور غير آمنة وغير مستقرة ولايزال الآلاف من أهلها يعيشون في مخيمات اللاجئين والنازحين ولا يرغبون أو لا يقدرون في الظروف الحالية على المغامرة والعودة إلى منازلهم. ومن الصعب تقييم الآثار البشرية والنفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المدمرة على الأفراد والأسر والمنطقة برمتها. قد أجبرت الهجمات ضد المدنيين، حوالي 2.7 مليون شخص على النزوح بما في ذلك نحو 250.000 لاجئ في تشاد، فيما تم قتل الآلاف وتعرضت النساء والفتيات للاغتصاب، مما يقتضي التحقيق الفوري للعدالة والمحاسبة والمصالحة.

198. أوجدت الحرب حالة من الخوف وانعدام الأمن وعدم الاستقرار. إن المواطنين الذين كان يعتمدون في أمنهم على حكومتهم لم يعد لديهم ثقة في استعدادها أو قدرتها على توفير الحماية لهم. ونظرا لانهيار الثقة وإذكاء وتعزيز التحيز والشبهات بين "العرب" و "الأفارقة" أو بين القبائل والعشائر داخل المجموعات التي توصف بأنها "عربية" أو "أفريقية"، أضرت سياسة الحرب بالعلاقات التي كانت تجمع أهل دارفور. وكانت النتيجة تعميق فقدان الثقة في نزاهة وقدرة النظام القانوني الرسمي وهياكل الحكومة المحلية والزعماء التقليديين والأساليب التقليدية لتحقيق العدالة والمصالحة.

199. إذ يتطلع أهل دارفور إلى المستقبل، فهم يبحثون عن سبل للتصالح مع ماضيهم وإنشاء هياكل جديدة وبناء علاقات تفضي بهم إلى مستقبل أكثر إشراقا. إن تحقيق آفاق التطور السلمي يتوقف على توفير الفرصة للتفكير وصياغة وتنفيذ سياسات

واستراتيجيات ملائمة لإقرار العدالة والمصالحة، وكذا على الاستعداد الجماعي المشترك والقدرة على اغتنام هذه الفرصة. عكست جلسات الاستماع التي أجراها الفريق بدارفور وأكدت واقعا مفاده أنه نتيجة للنزاع العنيف الذي استمر لأكثر من ست سنوات وشاركت فيه مجموعة من الأطراف الفاعلة، فإن العدالة والمساءلة والمصالحة وتضميد الجراح، مسائل مترابطة ويجب أن ينظر إليها على نطاق واسع. ونتيجة لذلك، يجب أن تكون الحلول في هذا المجال وبالضرورة، شاملة. ونظرا لمجموعة التدابير المطلوبة، ينبغي أن تدمج إجرائيا في نظام عملي. ولا ينبغي أن ترك مسائل المحاسبة المنبثقة عن النزاع لأهل دارفور وحدهم. وهذه القضايا تهم جميع السودانيين الذين هم أصحاب المصلحة الشرعيين في العدالة وفي محادثات المصالحة في دارفور لما للمسألة من أهمية وطنية وقانونية وسياسية .

ثانيا. <u>مستقبل العدالة والمصالحة في دارفور: آراء من الميدان</u>

200. في لقاءاته مع أهالي دارفور، سأل الفريق مواطنين من مختلف الفئات والأصول عن تعريفهم للعدالة والمصالحة وعن البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من شانها أن تسهل تحقيق العدالة والمصالحة في دارفور ، وكذلك عن الأدوات والعمليات والمؤسسات التي يضعون فيها آمالهم ويثقون فيها لإقامة العدل وإعادة حسن النية وتسهيل الحوار ومساعدتهم على تحقيق التقدم نحو المصالحة. إضافة إلى ذلك، طلب منهم رأيهم في ما يعتبرونه عراقيل وما يأملون في تحقيقه فضلا عن أفضل السبل لحقيق أهدافهم. فكانت هناك بطبيعة الحال اختلافات وتباين في التركيز على النقاط ولكنها كانت ضئيلة نسبيا بالمقارنة مع الآراء التي وردت من المجموعات المختلفة في ولايات دارفور الثلاث وكذلك في الخرطوم وبين اللاجئين من دارفور في تشاد. وفي اتصالاته مع الجهات السودانية الأخرى ، بما في ذلك القانونيين والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني وأصحاب المصالح الدولية، لاحظ الفريق اتفاقا واسع النطاق على الحاجة إلى العدالة والمصالحة. كما برزت اختلافات في الرأي فيما يتعلق بالتدابير التي ينبغي اعتمادها.

201. وعلى الرغم من أن الفريق، في جميع المقابلات وجلسات الاستماع العامة التي عقدها، طرح أسئلة، على نحو منفصل، تتعلق بالعدالة والمصالحة، كان هناك تداخل كبير في الإجابات، كما هو مبين أدناه. هذه ليست نتيجة سوء فهم إنما هو انعكاس لواقع هو أن مسائل العدالة والمصالحة يتم تصورها بشكل واسع ولا يمكن الفصل بينهما

بسهولة ويسر. تلك الردود التي هي مصممة خصيصا لمناقشة المصالحة تظهر لاحقا في هذا الفصل.

ما هي العقبات الرئيسية التي تقف حاليا في طريق تحقيق العدالة والمصالحة في دارفور؟

- عدم وجود الإرادة السياسية.
- إنكار ما حدث ويحدث في دارفور، فضلا عن التعتيم على الحقيقة.
- الحرب والخوف وانعدام الأمن.
- عدم رغبة جميع الأطراف في العمل معا لإيجاد حل للحرب.
- انتشار الأسلحة.
- ضعف الشرطة وأجهزة إنفاذ القانون والنظام.
- الإفلات من العقاب عن الجرائم التي ارتكبت في دارفور.
- عدم وجود اعترافات واعتذارات.
- عدم الرغبة في استخدام القانون لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان.
- الفشل في إصلاح النظام القضائي.
- عدم وجود عدد كاف من الموظفين المؤهلين في سلك القضاء.
- عدم وجود آليات عمل لتنفيذ الاتفاقات.
- عدم الامتثال للاتفاقات.
- اندثار العادات والتقاليد، على سبيل المثال طريقة الجودية للوساطة. أضف إلى ذلك الطابع السياسي للحرب والبعد الذي أخذته وسوء الأوضاع الأمنية وعدم قدرة الكثيرين من السكان على دفع "الدية" كتعويض عن الخسائر في الأرواح والشكوك المتبادلة وضعف الإدارات المحلية.
- التوزيع غير العادل للسلطة والثروة في البلاد.

- غياب التنمية الاقتصادية في دارفور .
- المواقف السلبية لمن يملكون السلطة والسلاح، التي تحبط كل الآمال في المصالحة.
- تهميش الإدارات الأهلية وإبعادها عن الناس. وفي ظل تكاثر المشاكل في دارفور، لم تعد لديها صلاحيات وموارد كافية كما أنها أصبحت تتدخل بشكل كبير في السياسة.

ما هي العوامل التي من شأنها تيسير العدالة والمصالحة؟

- السلام وتهيئة بيئة آمنة خالية من الأسلحة وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم والاستقرار.
- حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير.
- احترام سيادة القانون.
- الإصلاحات القضائية التي من شأنها أن تؤدي إلى وجود قضاء مستقل ونزيه.
- التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.
- تقديم صورة دقيقة عن الوضع في دارفور.
- إدارة أهلية مقتدرة ونزيهة ومحايدة سياسيا.
- عدم التعاطف مع مرتكبي الجرائم ورفض منحهم حماية القبيلة أو الهروب من العدالة عن طريق دفع الدية.
- الاعتراف بالجرائم والأخطاء وتقديم الاعتذارات وقول الحقيقة من جانب الأفراد المسئولين.
- محاكمة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم في دارفور من قبل المحاكم المختصة والمستقلة التي من شأنها أن تمنح لهم محاكمات عادلة.
- دفع التعويضات الفردية والجماعية وإعادة الممتلكات المنهوبة.

- دفع الدية.
- إنشاء صندوق قد تدفع منه الدية ومحاكم لإنفاذ الدفع.
- التمسك بالعادات والتقاليد التي تنظم الخلافات والنزاعات داخل القبائل والجماعات وفيما بينها على سبيل المثال، الجودية
- اعتماد مناهج جديدة وأساليب لتكييف وتعزيز الهياكل القديم للعدالة والمصالحة والتي أصبحت ضعيفة أو طغى عليها الطابع السياسي، حتى تتمكن من العمل في دارفور في هذا الوقت.
- العودة إلى نظام الحكورة لملكية الأراضي.

ثالثا. إعطاء مضمون للعدالة والمصالحة

202. عرض أهل دارفور والسودان الذين اتصل بهم الفريق لاستشارتهم حول العدالة والمصالحة بدارفور، مجموعة من الاقتراحات بشأن عدد من الإجراءات العملية على المدى القصير والمتوسط فضلا عن الحلول الطويلة الأجل. كانت وجهات نظرهم واضحة وعملية وثاقبة. وفي ظل الإجماع الذي اتسمت به هذه الآراء، يظل السؤال هو كيف يمكن إعطاء مضمون لأفكارهم وطموحاتهم. إن القيود المفروضة على العدالة والمصالحة وتضميد الجراح في خضم الحرب والأزمة السياسية القائمة بين الحكومة والحركات المسلحة، أمر بديهي. خلال جلسات الاستماع التي عقدها الفريق بدارفور تم التأكيد مجددا على ضرورة استعادة السلام والنظام. وعندما تصبح مسألة الأمن خارج وشاغل، سيشعر سكان دارفور بثقة كافية لاتخاذ خطوات جريئة نحو المستقبل وسيتملكون مشاكلهم وسيعيدون بناء الثقة وسيتحدون من أجل دراسة أوجه الظلم مهما كان تعريفها وسيبحثون عن سبل القصاص والمشاركة مع المؤسسات الحكومية من موقف قوة لتصحيح الأخطاء وجبر الأضرار التي وقعت في السنوات الست الماضية.

رابعا. الالتزام من أجل العدالة

203. كانت الأهمية التي يوليها جميع المحاورين للعدالة واضحة للفريق طوال زياراته إلى السودان. رغم أنهم كثيرا ما يسبقون مواقفهم بالتعبير عن دعمهم للعدالة الدولية، فان أهل دارفور أظهروا فهما متنوعا وغنيا للعدالة والمصالحة. كان الطلب الأكثر إلحاحا يتمثل في توفير الحماية والضمانات الأمنية، يليه التوصل إلى تسوية سياسية يمكن أن

تؤدي إلى التوزيع العادل للثروة والتنمية وسيادة القانون والنظام السياسي الذي يمنحهم قدرة التأثير على شؤونهم الخاصة داخل دارفور. إن العدالة باعتبارها قيمة، ينبغي أن تؤثر على حياتهم اليومية - من توفير الأمن وسيادة القانون من خلال تدابير مثل نزع سلاح الميليشيات، ووضع حد لأعمال النهب التي تقوم بها الشرطة، والحاجة إلى عمل الأجهزة الأمنية لتحقيق المصالح المشتركة. من الواضح أنه لا يوجد مفهوم واحد للعدالة يمكنه الاستجابة لكل هذه الاحتياجات. وفي في ذات الوقت، فهم كغيرهم من السودانيين الذين تحدث إليهم الفريق، أبدوا ارتياحهم لتعدد إرثهم القانوني بالاعتماد على ثقافتهم التقليدية والفقه الديني مع الدعوة إلى وضع مؤسسات سليمة للعدالة وموثوق فيها ومستقلة.

204. إن حجم الفظائع التي ارتكبت في دارفور وعجز آليات العدالة الخارجية لوحدها عن التصدي لكافة هذه الجرائم وآثارها يتطلب من أهل دارفور النظر في داخل السودان للحصول على مجموعة أشمل من خيارات العدالة للتعامل مع ما حدث في دارفور. وفي سياق الحل السياسي للأزمة في دارفور، يجب أن يتعامل الشعب السوداني نفسه مع مسألة العدالة والمصالحة ويطالب حكومته بإجراء التغييرات الضرورية التي من شأنها وضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة.

205. وعليه، فهناك ضرورة للتوصل إلى آلية من شأنها تعزيز العدالة وعمليات المصالحة، ويكون هدفها الرئيسي تويد أهل دارفور بنظام عدالة ذات مصداقية وشامل ومتماسك، بالتشاور الوثيق مع أبناء دارفور والسودان بصورة عامة وشركاء السودان بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. سيكون للعدالة الجنائية دورهام وليس حصري، ينبغي أن يستند إلى الإجراءات التي تسمح بالمشاركة الفعالة للضحايا والتعويضات وغيرها من أعمال المصالحة. في إطار نظام العدالة الجنائية، يجب ان تسير التحقيقات والمتابعات القضائية والدفاع والقضاء جنبا إلى جنب أو في تسلسل سلس. إن وجود نقاط ضعف في أي عنصر من عملية العدالة الجنائية سيخيب الأمل في التوصل إلى نتيجة ناجحة. وعليه، فإن التحقيقات التي تجرى بشكل غير ملائم لن تسفر عن ملاحقة قضائية فعالة؛ كما أن عدم توافر السلطة القضائية على موارد كافية من ناحية أخرى سيمنعها من التعامل مع التحقيقات بصورة فعالة. وبغية التصدي بشكل فاعل للانتهاكات في السودان ينبغي أن يستفيد النظام من التراث القانوني الغني للسودان، بما في ذلك الشريعة (الإسلامية) والقانون والممارسة لاسيما أن الشريعة تشدد على مشاركة الضحايا في الإجراءات وتحديد التعويضات. توفر نماذج العدالة التقليدية التي تركز على المصالحة

والمشاركة الأوسع للمجتمع، آليات ناجعة للتعامل مع الماضي. كما أنه يجب إعطاء الأولوية للاعتراف بالحقيقة وإجراء تحليل مستقل ومطلع بشأن الماضي وصولا إلى استخلاص الدروس من دارفور، باعتباره ذلك استثمارا في استقرار السودان. وكل هذه المكونات وغيرها من آليات العدالة الإضافية والمصالحة بحاجة إلى العمل معا للتوصل إلى استجابة فعالة للوضع في دارفور.

206. كما هو الحال بخصوص السلام، يجب أن ترتكز التدخلات في قطاع العدالة على الإرادة السياسية لإحداث تغييرات حقيقة يتطلب بعضها سن تشريعات. مما يعني ضرورة تخصيص الموارد اللازمة للعدالة ومشروع المصالحة، بما في ذلك التعويض وجبر الأضرار التي يُؤمر بدفعها أثناء النظر في الدعاوى. يعتبر استقلال السلطة القضائية حجر الزاوية في سيادة القانون، وشرطا أساسيا لتوليد الثقة في العدالة. وينبغي حماية هذه القيمة المكرسة في الدستور الوطني الانتقالي. وإذا كان قضاة السودان لا يُنظر إليهم على أنهم خارج نطاق التأثير المباشر أو غير المباشر للحكومة، ستظل الشكوك تراود السودانيين في نظام العدالة ولن يكتب له النجاح. إن انعدام الثقة في العدالة بين العديد من السودانيين، هو نتيجة للخطوات التي اتخذتها الحكومة أو عجزت عن اتخاذها حتى الآن بخصوص نظام العدالة. وفي مناسبات عديدة قيل للفريق خلال مشاوراته، أن العديد من القضاة السودانيين المدربين والمتمرسين أجبروا على مغادرة وطنهم وهم يخدمون الآن في أماكن أخرى خاصة في دول الخليج كما اضطر آخرون إلى التخلي عن مناصبهم والبقاء في البلاد. ويعتبر الكثيرون في السودان أن هؤلاء القضاة يقيمون فعلا في المنفى، فيما يتحدث زملاؤهم الذين بقوا في البلاد عن نظام قضائي متواطئ. يعتقد الفريق مع ذلك أنه ينبغي أن ينظر الآن إلى هؤلاء القضاة السابقين ككفاءة في مجال القانون يمكنها إنعاش النظام القضائي في السودان والتعامل مع الوضع في دارفور. وقد واجه المحامون، بما يشمل المحامين من دارفور صعوبات في ممارسة مهنتهم؛ فأولئك الذين يتحدون الحكومة أو الذين يسعون إلى اتخاذ خطوات للدفاع عن حقوق الإنسان يُستهدفون أحيانا و يتعرضون لمضايقات من جانب السلطات. وقد ساهمت مثل هذه الأحداث في فقدان الثقة في النظام القضائي. إن العدالة التي تقام على آثار الماضي لا يمكن أن تكون ذات مصداقية إذا كان الظلم لا يزال يشكل سمة من سمات الوضع الراهن.

207. لم ينته النزاع في دارفور بعد، حتى وإن كان من المسلم به الآن عموما أن العنف انخفض بشكل جذري في كثافته وتغير في أنماطه. رغم أن المجموعة الكاملة من

خيارات العدالة لا يمكن توفيرها في البيئة الحالية، التي لا تزال غامضة، وفي المناطق التي لم يعمها الأمن بعد، فان هذا لا يعني أنه لا يمكن اتخاذ تدابير خاصة بالعدالة والمصالحة. واعتمادا على تحليل الخيارات، يمكن انتقاء الجيد والملائم منها للأنشطة التي يمكن العمل بها لصالح شعب دارفور. يعتبر الفريق أنه ينبغي حاليا إجراء تحقيقات قضائية قادرة على دعم المتابعات. وفي كل الحالات يمكن تحديد القرائن والحفاظ عليها لاستغلالها في التحقيقات القادمة أو في المحاكمات التي ستجري في المستقبل . وفي هذه البيئة، تعطي مثل هذه البدايات الثقة لأهل دارفور في التزامات الحكومة بشأن وضع حد للإفلات من العقاب. لا ينبغي اعتبار مضمون تقرير الفريق حجة لتأخير الإجراءات الضرورية لإقرار العدالة و المصالحة.

خامسا. إطار الحديث عن العدالة: الإرث القانوني ونظام السودان

208. يتألف السودان وهو أكبر دولة في إفريقيا من مجتمعات وديانات وأعراق ومجموعات اجتماعية متنوعة ومختلفة. وتعكس قوانينه تعدد هذه الهويات، فيما يعكس تراثه التأثير التركي والمصري والبريطاني والإسلامي فضلا عن المعايير التقليدية والثقافية للمجتمعات المحلية المتنوعة في السودان. وعند نيل الاستقلال في عام 1956، كانت هيمنة التجربة الاستعمارية على البنية التحتية القانونية للسودان متباينة، فالكثير من محتوياتها واتفاقياتها كانت مستمدة من تقاليد القانون العام البريطاني. عززت عودة القضاة والمحامين السودانيين من جامعات انكلترا وويلز ومحاكم لندن نفوذ نهج القانون العام البريطاني. غداة الاستقلال، وبالتوازي مع التحولات السياسية، واصل السودان البحث عن هوية قانونية وطنية. فاعتمد لفترة على القانون المدني المصري المستمد من القانون المدني الفرنسي. وفي سبتمبر 1983، أصدر الرئيس جعفر النميري عددا من المراسيم عرفت باسم "قوانين سبتمبر" أعادت العمل بالشريعة التي كان البريطانيون قد حصروها في المسائل الشخصية لتصبح مصدرا للقانون الرسمي في السودان. إن المصدر الأساسي للقانون الجنائي السوداني اليوم هو القانون الجنائي لسنة 1991 وقانون الإجراءات الجنائية لعام 1991.

209. للسودان إرث قضائي يعود إلى عهد قديم. وفي منتصف القرن الـ15 أنشأ سليمان بن أحمد بن سفيان نظاما قضائيا في أول سلطنة دارفور. تطور النظام القضائي الوطني مع تطور الوضع السياسي المتغير. أما اليوم، فإن الدستور الوطني المؤقت لعام 2005 ينص على تسلسل هرمي للمحاكم يوجد على رأسه المحكمة العليا. تتمتع السلطة

القضائية في السودان بضمانات الاستقلال الرسمي الموجودة في معظم الولايات القضائية الوطنية. تعد لجنة الخدمة القضائية الوطنية من المؤسسات التي تسهر على حماية هذا الاستقلال. يتمتع رئيس المحكمة العليا بصلاحيات واسعة لإدارة شؤون العدالة الجنائية ويمكنه إصدار تعليمات أو توجيهات مفصلة للقضاة في مسائل العدالة الجنائية (المادة 212 ، قانون الإجراءات الجنائية).

210. أنشئت المحكمة الدستورية في عام 1998 وهي لا تتبع الهرم القضائي الوطني ولا تملك اختصاصا استئنافيا. ومن بين مسؤولياتها النظر والبت في دستورية القوانين، وفي قضايا الحقوق الفردية للمواطنين التي يكفلها الدستور والبت في المسائل التي تتعلق بحقوق الأفراد المكفولة دستوريا والفصل بين مختلف المحاكم في المسائل التي تتعلق بالاختصاص القضائي.

نظام المحاكم الجنائية

211. تحتاج دارفور بصورة ملحة إلى نظام عدالة جنائية يمكنها من الفصل بقوة وكفاءة في الجرائم المرتكبة. وتضطلع السلطة القضائية في السودان بدور هام في هذه العملية وهي تتكون من سلسلتين هرميتين تهتمان بالمسائل المدنية والشريعة. تمارس محاكم مختلفة في السودان ولاية قضائية جنائية بما فيها المحاكم العادية والمحاكم الأمنية المختلطة الخاصة والمحاكم العسكرية والمحاكم القبلية. يوجد في أعلى هذا النظام، المحكمة العليا أو محكمة النقض التي تعتبر محكمة الاستئناف النهائي. تتمتع كل ولاية بسلم هرمي للمحاكم الجنائية. يمكن لرئيس المحكمة العليا إنشاء محاكم خاصة ويمنحها اختصاصا موضوعيا معينا. وقد أنشئت المحاكم الجنائية الخاصة للنظر في أحداث دارفور وفقا لهذه السلطة. تسمح المادة 127 من الدستور الوطني المؤقت لعام 2005 للجهاز التشريعي أيضا بإنشاء المزيد من المحاكم الوطنية حسب الحاجة.

القانون الموضوعي: الشريعة

212. رغم أن تطبيق الشريعة لا سيما في مجال القانون الجنائي وإصدار الأحكام ظلت مسالة مثيرة للجدل وأدينت على نطاق واسع في مختلف الأوساط، إلا أنه لا تزال المسألة تشكل جزءا من القانون في السودان. يقيد الدستور الوطني المؤقت أحكام التفاوض بشأن مسألة تطبيق الشريعة في الولايات الشمالية ذات الغالبية المسلمة في السودان (و دارفور جزء منها)، فيما يخصص مواد لمراكز السكان المختلطين في العاصمة الخرطوم. لا تطبق الشريعة في الولايات الجنوبية. فيما يتعلق بالولايات

الشمالية تنص المادة 5 من الدستور على أن "الشريعة الإسلامية وإجماع الشعب" هما مصدرا التشريع ويمنح "العرف" مكانة مماثلة بالنسبة لجنوب السودان. تتطلب الإمكانية المتاحة بموجب القانون الجنائي لعام 1991 للمحاكم أن يتم في بعض الأحيان وضع الأحكام الجزئية (القصاص) جانبا لا سيما فيما يتعلق بالنقاش حول دارفور. تشمل هذه الإمكانيات حالات تختار فيها الضحايا الحصول على التعويض. في مثل هذه الحالات التي تشمل جرائم القتل والجرائم الدولية، قد تأمر المحكمة بدفع الدية بدلا من الأحكام الأولية الصارمة. حدد الفريق هذه الجوانب من الشريعة التي تسمح بمشاركة الضحايا في المحاكمات وإمكانية التخفيف من الأحكام الجزائية كعوامل تساهم في المصالحة في السياق الخاص بدارفور. غير أنه في تطبيق مبادئ الشريعة يجب العناية بحماية الضحايا من الحالات المفرطة أو الضغوط الاجتماعية لتختار الدية و إلا سيفقد النظام كل مصداقيته. وفي كل الحالات، فإن خيار الدية لا يجب أن يكون سببا لإغفال عمليات تقصي الحقائق والمحاكمات الرسمية التي تسمح بإثبات الأحداث بشكل رسمي. والقصد من ذلك هو تلبية حاجة الضحايا والمجتمع لإثبات ما حدث في الماضي ولا بد من أن تعتمد كل عمليات العدالة على أدلة مقنعة وتحكم على الأحداث بكل مصداقية.

التوفيق بواسطة القضائي

213. تتمتع المحاكم الجنائية في السودان بالسلطة التي تمكنها من تعزيز المصالحة كوسيلة لتجنب الإجراءات الرسمية وإنهاء الخلافات. أشار أعضاء في الهيئة القضائية السودانية إلى العمل الذي تم إنجازه خلال المحاكمات الجنائية حيث كان القضاء يشجع التوفيق بين المجموعات المتنازعة حول ملكية الأرض ويضع التدابير لدفع التعويض.

214. يبين مثل هذا الاستعمال المبدع لسلطات الحكم، قدرة نظام العدالة الرسمي على التصدي لمظاهر العنف في سياق بروزها ويذهب إلى ابعد من مجرد الاتهام والمعاقبة. حتى وان تعذر تطبيق هذه الوسيلة على بعض الجرائم المرتكبة في دارفور، خاصة عندما تكون أطراف تابعة للدولة هي التي ترتكب الجريمة، فإن قدرتها على التعامل مع الجرائم الناجمة عن الاختلافات بين الجماعات يجعلها جديرة بالاهتمام. إن الجرائم الناجمة عن النزاعات بشان حقوق الأراضي والموارد أو العنف بين البدو الرحل والمزارعين لا يمكن معالجتها بالمتابعة القضائية والعقاب على وجه الحصر بل تتطلب اعتماد أساليب داخل العملية القضائية أو أخرى إضافية تشجع الجماعات المحلية على التوصل إلى تسويات سلمية فيما بينها. تتمثل المسالة الجوهرية هنا في تطوير القدرة على تحديد أنواع القضايا التي تصلح لأسلوب أوسع من وعاء المقاضاة الجنائية.

سادسا. مكافحة الإفلات من العقاب: قيود الإطار القانوني

المحاكم الجنائية الخاصة بأحداث دارفور

215. بعد دراسة تقرير لجنة التحقيق الوطنية (أنظر أدناه) في يناير 2005 مباشرة، وخلال السنوات التي أعقبت ذلك، شرعت حكومة السودان في اتخاذ سلسلة من التدابير لتحقيق هدف معلن يتمثل في تحسين أساليب العمل في نظام العدالة الجنائية. وأدخلت تدابير جديدة تتعلق بالقضاء والمتابعة، فضلا عن القوانين الموضوعية، استجابة للوضع في دارفور. في 7 يونيو 2005، أمر رئيس المحكمة العليا القضاة في المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور بموجب مرسوم، وكما يوحي إليه اسمها، بمحاكمة الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع في دارفور. تمت صياغة اختصاص المحكمة بعبارات عامة لتغطي القانون الجنائي السوداني والانتهاكات كما وردت في تقرير لجنة التحقيق الوطنية، والتهم وفقا لأي قانون آخر وعلى النحو الذي يحدده رئيس المحكمة العليا. تم توسيع اختصاصها في نوفمبر 2008 ليشمل الجرائم المنصوص عليها في "القانون الإنساني الدولي".

216. يشير القانون الإنساني الدولي عادة إلى مجموعة من القواعد القانونية التي ترمي إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة عن طريق حماية أولئك الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو الذين كفوا عنها. اشتق المصطلح من سلسلة اتفاقيات وبروتوكولات جنيف (1864 فصاعدا وبصفة خاصة الاتفاقية الرابعة لعام 1949)، فضلا عن اتفاقيات لاهاي (1899 و1907). وتشير كلها إلى ما يسمى عادة بقوانين الحرب وأعرافها. ما لم يكن هناك تعريف صريح في النظام القضائي السوداني، سيكون هناك شيء من الغموض يكتنف القانون الإنساني الدولي وقد ينتج عنه بعض المشاكل كمصدر للقانون الجنائي. زيادة على ذلك وحسب المعنى الذي يُعطى للقانون الإنساني الدولي، فدلا يشمل المفهوم جميع أنوع الجرائم بما فيها الجرائم ضد الإنسانية. تم تحسين هذا المشكل إلى حد ما بإدراج بعض الجرائم الدولية في القانون الجنائي السوداني في يونيو 2009. بما أن القانون الدولي الإنساني سيظل يعتبر مصدرا محتملا للقانون الجنائي تطبقه المحاكم السودانية، ستكون هناك حاجة إلى المزيد من التوجيهات القضائية أو التشريعية من أجل توضيح مضمون القانون الموضوعي الذي تجري على أساسه التحقيقات وترفع المتابعات القضائية إلى هذه المحاكم. قد لا يكون من الغريب أن التهم التي رفعت إلى المحاكم الخاصة لم تعكس بصورة عامة الجرائم الدولية.

217. عملت المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور في البداية كمحكمة متنقلة. وتعاملت مع حالات في العواصم الثلاث لولايات دارفور: الفاشر ونيالا والجنينة. ونظرا لكونها محكمة تغطي كل دارفور كان من المتوقع أن يكون لها جدول دعاوى مكثف لكل الحالات عبر الولايات الثلاث. غير أنه خلال زيارته إلى دارفور لم يجد الفريق دليلا على نشاط قضائي كان يجب أن يتسبب فيه الوضع في دارفور. اطلع الفريق على 13 حالة فقط أحيلت إلى المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور. تتعلق هذه الحالات جميعها بجرائم عادية. أما الحالات الوحيدة التي تعلقت بهجوم واسع النطاق ضد المدنيين – وهو موضوع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية – فأدت إلى توجيه تهم بالسرقة رغم أنها حدثت بعد وقوع الهجوم. مهما كانت الأسباب المقدمة لتبرير ذلك، كان من الواضح لكل المراقبين أن المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور لم تنجز حتى الآن إلا القليل. لازال يتعين المحاكمة على الانتهاكات الكبيرة في دارفور بشكل جدي.

مبادرات التحقيق الأولى

218. تعد التحقيقات حجر الزاوية في العدالة الجنائية وأساس جميع الإجراءات الأخرى. تمثلت إحدى أولى مبادرات حكومة السودان للتخفيف من حدة القلق المتزايد حول دارفور في إنشاء لجنة وطنية لتقصي الحقائق في مايو 2004 بموجب مرسوم رئاسي. كانت مهمة اللجنة المشكلة من محامين بارزين وكبار الضباط العسكريين المتقاعدين تتمثل في التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة في ولايات دارفور والتحقق من الأسباب التي أدت إلى هذه الانتهاكات. رفعت اللجنة تقريرها إلى رئيس جمهورية السودان في يناير 2005.

219. واجه تقرير اللجنة الوطنية انتقادات في بعض أجزائه لاخفاقه في إبراز البعد الحقيقي للجرائم في دارفور لا سيما في ضوء تقارير لاحقة عن نفس الأحداث، بما في ذلك تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة والمعينة من قبل مجلس الأمن. ورغم أن تقرير اللجنة الوطنية أشار إلى عدد من الظروف المبرئة والاختلاف بشان عدد الوفيات ورفض الادعاءات المتعلقة بارتكاب إبادة جماعية، فإنه مع ذلك تضمن أدلة على ارتكاب جرائم الحرب بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء فضلا عن الاغتصاب. أوصى التقرير بإجراءات قانونية أخرى وخلص إلى أن الانتهاكات تتطلب المزيد من التحقيقات. أوصت اللجنة " بالإسراع في إنشاء اللجان المقترحة للتحقيق القضائي والإداري في الانتهاكات المذكورة في هذا التقرير واتخاذ الخطوات القانونية ضد أي شخص تتوفر ضده أدلة صريحة في هذا الشأن". وإضافة إلى تقرير الأمم

المتحدة، فإن النتائج التي توصلت إليها اللجنة الوطنية تشكل أساسا واضحا ومفصلا لحكومة السودان لاتخاذ المزيد من التحقيقات القضائية لدعم مكافحة الإفلات من العقاب في دارفور. إذ أنه كان على الآخرين إكمال مهمة هاتين اللجنتين.

220. إضافة إلى الاقتراحات المتعلقة بإجراء المزيد من التحقيقات الإجرامية، أمعنت اللجنة الوطنية النظر في الوضع في دارفور وسعت للتعامل مع مسببات النزاع و وأثاره. وطالبت بإنشاء لجنة للنظر في مسألة التعويضات، وأخرى لترسيم وتحديد طرق ومسارات للبدو الرحل. من الواضح أن المشكلة فيما يتعلق بدارفور لم تكن تتعلق بنقص التحليل أو الأفكار حول الآليات الواجب إنشاؤها لمعالجة الصراع. بل كانت الأخطاء تكمن في أماكن آخر.

الإخفاق في الادعاء و مبادرات التحقيق الإضافية

221. في أعقاب صدور تقرير اللجنة الوطنية، عين وزير العدل، في يناير 2005 لجنة من سبعة أعضاء للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة في دارفور خلال عام 2004. قامت اللجنة التي كان برأسها قاضي المحكمة العليا، بزيارات إلى دارفور بين فبراير وأبريل 2005 ، حيث جمعت شهادات وأدلة. واعتمادا على هذا العمل، أعلن وزير العدل عن أسماء حوالي 160 فردا يحالون على المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور ليحاكموا. رغم هذا التعهد، لم يوجه أي اتهام رسمي ضد أي واحد من هذه القائمة بارتكاب جرائم ذات صلة بالموضوع، ويبدو أن هذه المسألة قد تم نسيانها. كما أن النتائج الكاملة للجنة لم يتم الكشف عنها.

222. في مبادرة أخرى بتاريخ 18 سبتمبر 2005، أعلن وزير العدل عن تأسيس مكتب لمدع عام متخصص في الجرائم ضد الإنسانية يكون مقره الخرطوم. وهو مكتب وطني غير مخصص للأحداث في دارفور حتى و إن كان بوسعه فتح فروع له في أي جزء من البلاد. وقد تم تكليف المكتب بممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها السودان، وأية قوانين أخرى ذات صلة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم أخرى يشار إليها في أي قانون آخر أو تشكل تهديدا لأمن وسلامة البشر. لم يكن المكتب أبدا موضع تنفيذ كلي حتى وإن قدم بعض الدعم لمدعي الولايات ولم يكن تأثيره على تأمين محاكمة الجرائم الخطيرة في دارفور ذي أهمية تذكر. بعض النشاطات التي أنجزت كانت بمبادرة من مكتب المدعي الخاص، ويناقش ذلك أدناه.

المدعي العام الخاص بدارفور

223. في 3 أغسطس 2008، عين وزير العدل مدع عام مختص بالجرائم المرتكبة في دارفور منذ عام 2003. كان هذا أول جهد رسمي لدمج مهام التحقيق والمتابعة فيما يتعلق بدارفور. يشغل المنصب السيد نمر إبراهيم محمد ويساعده ثلاثة من كبار المستشارين القانونيين ولجان مكون من وجهاء المجتمع (لجان الحكماء) وتتمثل مهمتهم في تحديد الشهود والضحايا والإشراف على عمليات المصالحة وتقييم لأضرار. يلحق المدعي الخاص بالمحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور ويبدو أن لجنته قد بدأت العمل في ولايات دارفور الثلاث. في فبراير 2009 أعلن محمد نمر أن ثلاثة رجال من بينهم علي خشيب -الذي هو موضوع مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية، قد اتهموا بارتكاب جرائم جنائية. غير أن تلك الحالات لم تحول بعد إلى المحكمة، وهناك أمل ضئيل في أن يتم ذلك في المستقبل القريب. يواجه المدعي العام الخاص وفريقه مهمة عسيرة. فنطاق عملهم واسع جدا، كما أنهم مطالبون بالتحقيق في جرائم خطيرة ومعقدة ارتكبت على مدى فترة طويلة من جانب عدد من المرتكبين في منطقة شاسعة. صرح السيد محمد للفريق أنه وعدد محدود من الموظفين مطالبون بتغطية مساحة تزيد عن 500.000 كيلومتر مربع لا تتوفر فيها إلا شبكة طرقات محدودة. وأنه بدون دعم سياسي قوي، فإن جهودهم لا يمكن لها أن تحدث الأثر الذي تستحقه ضحايا دارفور .

التحقيق والمتابعة في قضايا العنف الجنسي

224. كثيرا ما أثيرت مزاعم الاغتصاب والعنف الجنسي على نطاق واسع بدارفور، مما تسبب في إثارة قلق واسع النطاق. وردا على هذه المخاوف، أنشأت وزارة العدل في 28 يوليو 2004 ثلاث لجان ضد الاغتصاب، بواقع لجنة واحدة في كل ولاية من ولايات دارفور. كانت اللجان المؤسسة بموجب قانون لجان التحقيق، مشكلة حصرا من النساء وتترأس كل واحدة منها قاضية من محكمة الاستئناف. كان عليها أن ترفع تقارير عن عملها في غضون أسبوعين. في ذلك الوقت لم يكن عملها يقتصر على إجراء التحقيقات إنما كان يشمل المتابعة أيضا كصياغة التهم ومراقبة المتابعة القضائية للحالات المعروضة على المحاكم. ركزت ولاية اللجان على جرائم الاغتصاب ولم توسع عملها لتنظر في الأشكال الأخرى للعنف الجنسي والانتهاكات التي كثيرا ما تُرتكب خلال النزاعات. وعلى غرار لجنة التحقيق الوطنية، ذكرت تقارير لجان مكافحة الاغتصاب أن بعض حوادث الاغتصاب وقعت فعلا لكنها خلصت إلى أنه لم يحدث هناك حالات اغتصاب جماعية.

225. تصعب مقاضاة حالات الاغتصاب على نحو فعال في جميع أنحاء العالم. ومن الأهمية بالنسبة لنظام العدالة الجنائي برمته، كسب ثقة الجماعات المحلية المتضررة وعلى وجه الخصوص الضحايا أنفسهم. إن توفير ضمانات مؤكدة لحماية واحترام كرامتهم، أمر ضروري لتعاون الضحايا مع التحقيقات الجنائية. لم يكن من الممكن وضع التدابير اللازمة لدعم مثل هذه التحقيقات في الإطار الزمني القصير الذي خصص لعمل اللجان. ولا توجد أدلة على إنه منذ إنشاء اللجان أصبحت جريمة الاغتصاب تتلقى الاهتمام الذي تستحقه سواء على مستوى المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفورأو المحاكم العادية.

226. بالإضافة إلى أوجه القصور في التحقيقات الخاصة بحالات الاغتصاب في دارفور، هناك مسالة أوسع وربما أكثر خطورة تتمثل في أن القانون والإجراءات وقواعد الإثبات المعتمدة حاليا في السودان تضع عراقيل تمنع إثبات مزاعم الاغتصاب. إن القواعد المتعلقة بالإثبات وتقييم الأدلة التي تقدمها صاحبة الدعوى وخطر اتهام الضحايا بالزنا، كلها عوامل تزيد من الصعوبات. كل هذه العوامل قد ساهمت في الحيلولة المتابعة الفعالة للجرائم الجنسية على مستوى المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور. وإذا كانت هناك إرادة لإحقاق العدالة لصالح ضحايا الاغتصاب، فثمة حاجة إلى إصلاح شامل ومبسط لأساليب وقواعد التحقيق، أخذًا في الاعتبار مصالح الضحايا.

الجهود المبذولة على مستوى الدولة

227. في السنوات التي تلت النزاع في دارفور، تم إنشاء عدة لجان تحقيق على مستوى الولايات الثلاث. للسودان نظام سياسي اتحادي والعديد من الكفاءات بما في ذلك في مجال التحقيقات الجنائية والتي تقع مسؤوليتها في المقام الأول على عاتق الشرطة التي تعمل لصالح الولاية. كانت هيئات التحقيق التي أنشأتها الولاية ترفع تقاريرها للحاكم وعلى الأقل في حالة واحدة على ما يبدو، إلى لجنة أمن الدولة. ينبغي أن تكون التحقيقات، ولا سيما عندما تكون جهات متنفذة في الدولة متورطة في ارتكاب الجرائم، مستقلة وينظر إليها على أنها كذلك. وكغيرها من التدابير، اعتبر الفريق أن أداء لجان التحقيق التابعة للولايات لم يفض دائما إلى متابعات قضائية كما تقتضيه نوعية الانتهاكات المرتكبة في دارفور. ومن الواضح أنه من أجل تحقيق العدالة يتعين تعزيز وظائف التحقيق والادعاء الرسمي للدولة وإمدادها بالموارد وضمان تنسيقها على نحو ملائم حتى تخدم على الوجه الأمثل المحاكم والهيئات القضائية التي ستبت في جرائم دارفور.

سابعا. <u>مخاوف تتعلق بالقوانين الموضوعية</u>

معالجة الجرائم الدولية في القانون الوطني

228. أدخلت حكومة السودان منذ عام 2005، عدة إجراءات جزائية لتمكين محاكمها الجنائية من أن تأخذ في الاعتبار القانون الجنائي الدولي. استخدمت العديد من الوسائل، بما في ذلك منح المحاكم الخاصة في دارفور الولاية القضائية للتعامل مع "القانون الإنساني الدولي". غير أنه وكما ورد في تعليق سابق، قد تكون هذه الصياغة غير دقيقة للتصدي للمشكل القانوني أو لتتحول إلى اتهامات جنائية مقبولة.

229. قامت الحكومة بتعديل القانون الجنائي لعام 1991 للأخذ بعين الاعتبار الجرائم الدولية. ومن شأن المواد الجديدة التي أضيفت إلى القانون أن توسع الأساس القانوني، الذي يمكن الدولة من التعامل مع الجرائم الخطيرة، ولا سيما تلك التي ارتكبت في سياق النزاع. كما يوفر قانون القوات المسلحة لعام 2007، إطارا قانونيا آخر لمتابعة الأفعال غير القانونية التي تصل إلى حد الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. رغم أن هذا القانون ينطبق أساسا على عناصر القوات المسلحة، فهو يمتد ليشمل أي شخص آخر يرتكب هذه الجرائم في داخل السودان أو ضد ضحايا من السودانيين. وهكذا يمكن لهذا القانون أن ينطبق على الجماعات المسلحة وغيرهم من أفراد الأمن. غير أنه عند تنفيذ هذه القوانين الجديدة، سيتعين على الحكومة أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى ب "مبدأ الشرعية" الذي يعترف به الدستور الوطني الإنتقالي، ويحول دون تطبيق القانون الجنائي بأثر رجعي.

مبدأ الشرعية

230. تمت صياغة مبدأ الشرعية في المادة 34 (4) من الدستور الوطني الانتقالي لعام 2005 في السودان كما يلي: " لا يجوز توجيه الاتهام ضد أي شخص بسبب فعل أو امتناع عن فعل ما لم يشكل ذلك الفعل أو الامتناع جريمة عند وقوعه ". يتعين قراءة هذه المادة مقرونة بالمادة 27 (3) التي تجعل من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها السودان جزءا من مدونة الحقوق : "جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والعهود والمواثيق التي صادقت عليها جمهورية السودان يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من هذا القانون". ومن بين هذه الاتفاقيات، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي انضم إليه

السودان في عام 1986 (للانضمام تأثير مماثل لتأثير التصديق). تؤكد المادة 15 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على المبدأ العام المتمثل في معارضة تطبيق القانون الجنائي بأثر رجعي في حين تنص المادة 15 (2) على استثناء يتعلق بالجرائم الدولية: " ليس في هذه المادة من شيء يخل بمحاكمة ومعاقبة أي شخص على أي فعل أو امتناع عن فعل كان حين ارتكابه يشكل جرما وفق المبادئ القانون العامة التي يعترف بها المجتمع الدولي ".

231. قد تكون الغاية من المادة 27 (3) من الدستور هي جعل المادة 15 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية جزءا لا يتجزأ من الدستور السوداني. هذا يعني أنه ما دام سلوك الفرد يعد جريمة معترفا بها بموجب القانون الدولي العرفي يمكن محاكمته بموجب القوانين الجديدة التي تشتمل على تلك الجرائم الدولية. وفي الممارسة العملية، تغطي مبادئ القانون المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، الجرائم الدولية.

232. على الرغم من أن إدماج معاهدات حقوق الإنسان في الدستور الوطني الانتقالي لعام 2005 تم بصياغة واضحة وصريحة، فإن المادة لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 9 يوليو 2005. لذلك فان المادة 27 (3) لن تنطبق على الجرائم المرتكبة في الفترة ما بين 2003 و 2004 و هي الفترة التي شهدت ذروة الانتهاكات في دارفور. ومن الضروري الحصول على المزيد من التوضيحات فيما يتعلق بالسلوك قبل يوليو 2005 سيما أن دستور عام 1998 الذي كان الإطار القانوني المعمول به آنذاك، لم يتضمن حكما يدخل المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في القانون السوداني. بدلا من ذلك، تؤكد المادة 32 من دستور عام 1998 مجددا على مبدأ قانوني يسقط المسؤولية الجنائية والعقوبة المترتبة على أي شخص في ظل غياب قانون مسبق يجرم السلوك.

233. تتعلق هذه المسائل بالتفسير ويبدو لالفريق أن أسلوبًا أوسع لكلا الدستورين قد يسمح بمحاكمة الجرائم الدولية في المحاكم السودانية بالنظر لما حدث في دارفور. يبدو أن هذا التفسير قد راود السلطة القضائية لما منحت الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور للتعامل مع حالات خرق "القانون الإنساني الدولي." المسجلة خلال النزاع. رغم أن منح الاختصاص لمحكمة لا يرقى إلى تشريع القانون الموضوعي، فان مثل هذه الطريقة تشير، على الأقل، إلى الاستعداد لاعتماد تفسير يعتبر أقل تقييدا لمبدأ الشرعية ضد هذا السلوك، كما أن الممارسة المسجلة في السودان

حتى الآن تشير، على الأقل، إلى إرادة لتبني تفسير أاقل تقييدا لمبدأ الشرعية. ورغم أن الفريق قد استمع إلى آراء حول المسألة، لم تكن هناك أي صعوبات قانونية للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور في هذا المجال. وتفاديا للشكوك والمخاوف المستدامة بشأن مشروعية أي تهم توجه فيما يتعلق بالأحداث التي سبقت يوليو 2005، يتطلب هذا السؤال إجابة حاسمة، إما عن طريق توجيهات محددة ومفصلة من رئيس المحكمة العليا أو من خلال قانون يسنه البرلمان.

234. حتى لو اُعتبرت المسالة عقبة قانونية مستعصية أمام التشريع بأثر رجعي، هناك طرق أخرى للتأكد من أن التهم الموجهة فيما يتعلق بدارفور تعكس الجرائم الدولية قد تشمل، على سبيل المثال، مطالبة المتابعة القضائية باستعمال معايير الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، حسب مقتضى الحال، كأساس لاختيار بعض الأفراد لمحاكمتهم، وخاصة أولئك الذين خططوا أو أمروا بارتكاب جرائم. يمكن للقضاة في سياق حكمهم التحري فيما إذا كان السلوك يرتقي إلى الجرائم الدولية ذات الصلة. وينبغي ألا يتنافى مثل هذا الأسلوب مع مبدأ الأثر الرجعي. وبالتالي فإن مسالة الأثر الرجعي، لا يمكنه إعاقة العدالة في دارفور. يرى الفريق أن الهدف الأسمى هو التحقيق بشكل دقيق في الانتهاكات المرتكبة في دارفور واتخاذ القرارات المناسبة بشأن الملاحقة والعقاب وغيرها من أشكال المحاسبة على أساس تلك التحقيقات.

التعرف على المرتكبين الرئيسيين - أنماط المسؤولية الجنائية

235. حتى تكون المتابعة القضائية فعالة وذات مصداقية، من المهم التعرف على أولئك الذين تورطوا مباشرة في ارتكاب الجرائم ولاسيما أولئك الذين أشرفوا أو أمروا بارتكاب جرائم في دارفور. تجرم المادة 25 من القانون التحريض على ارتكاب الجريمة. وفي هذا السياق، يتضمن قانون عام 1991 أحكاما تضمن محاكمة مخططي الجرائم ومن يشرفون عليها أو يأمرون بها. تجرم المادة 23 من القانون هؤلاء الذين يأمرون قصرا أشخاصا يعملون بحسن نية بارتكاب جنح. كما تجرم كذلك إجبار أي شخص على ارتكاب جنحة. إن الذين يأمرون أو يجبرون على ارتكاب الجرائم مسئولون على جزاء الجريمة وكأنما كانوا هم المرتكبين الوحيدين لتلك الجرائم. إن الإكراه يشمل تجاوز إرادة الفرد ويمكن أن يشمل العلاقات بين القادة وهؤلاء الذين ينفذون الأوامر العسكرية. تجرم المادة 25 من القانون التحريض على الجريمة و تعرف ذلك كما يلي: "... تحريض شخص لأخر على ارتكاب جريمة، أو أمر أي شخص ناضج تحت

سيطرته لارتكابها." (المادة 25 (1)). هذه صيغة واسعة من شأنها أن تشمل سلوك القادة الذين، على الرغم من بقائهم في المؤخرة، قد أمروا أو سهلوا ارتكاب الجرائم بطرق أخرى. رغم أن القانون السوداني لا يعكس حتى الآن بعبارات دقيقة مفهومي "مسؤولية القيادة" و "المشاريع المشتركة" أو "الارتكاب غير المباشر"، كما هي محددة في القانون الجنائي الدولي، يبدو للفريق أن القوانين المعمول بها في السودان كافية لدعم محاكمة جميع أولئك الذين أمروا أو تسببوا في ارتكاب جرائم جماعية في دارفور.

عراقيل تشريعية أخرى تحول دون المحاكمة: حصانات ضد المتابعة

236. بغض النظر عن القانون المطبق، هناك في السودان عدد كبير من الصكوك القانونية التي تعرقل مقاضاة عدد كبير من المسؤولين. توفر التشريعات السودانية، بما في ذلك الدستور الوطني الانتقالي لعام 2005، الحصانات المدنية والجنائية لعدد كبير من المسؤولين عن أفعال ارتكبت أثناء تأديتهم لواجباتهم. ومن أجل مقاضاة أعضاء الهيئة التشريعية الوطنية لارتكابهم جريمة خطيرة، يتعين رفع الحصانة عنهم من جانب الغرفة التشريعية ذات الصلة. بموجب الدستور الحالي، يتمتع رئيس الجمهورية ونائبه على العموم بحماية ضد المتابعة القضائية، إلا أن المادة 122 تمنح المحكمة الدستورية الاختصاص الجنائي لمحاكمة رئيس الجمهورية في حالة ارتكابه خيانة عظمى أوخرق صريح ومتكرر للدستور أو خطإ جسيم في إدارته لشؤون الدولة. تنص المادة 60 على رفع الحصانة عن الرئيس بناء على قرار يوافق عليه ثلاثة أرباع الهيئة التشريعية الوطنية. وبذلك يمكن محاكمة الرئيس السوداني في الوقت الذي يكون فيه في منصبه.

237. تُعد الحصانات التي يتمتع بها أفراد من قوات الأمن ضد العملية الإجرامية، بناءا على التشريع أو في إطار ممارسة الصلاحيات المخولة للرئيس، مصدرًا للقلق. يعد قانون قوات الأمن الوطني (المادة 33) وقانون الشرطة لسنة 1999 (المادة 46) وقانون القوات المسلحة لعام 2007 (المادة 34) أمثلة عن الأحكام التي تحول دون التطبيق المباشر لعملية جنائية ضد أفراد قوات الأمن. وتتطلب موافقة رسمية من القوة بعينها قبل أن يعرض الأفراد للمحاكمات القضائية. وطبقا للمادة 58 (1) (ط) لدستور 2005، يمكن لرئيس الجمهورية منح العفو أو رفع التهم أو تقليص العقوبات الجنائية. وفي سياق اتفاق سلام دارفور، أصدر رئيس جمهورية السودان المرسوم رقم 114

والذي يعفي من المقاضاة الجنائية أعضاء الحركات المسلحة التي وقعت اتفاق سلام دارفور، فضلا عن غيرهم من الأفراد الذين شاركوا في عمليات المصالحة بدارفور.

238. خلال محادثات أبوجا التي توجت بتوقيع اتفاق سلام دارفور، كان موقف الوسطاء والأحزاب قائما على ضرورة النظر في مسألة العدالة بالتفصيل خلال المفاوضات والاتفاق الذي سيتم التوصل إليه، لأن الجرائم المرتكبة في دارفور كانت بالفعل موضوع تحقيق من جانب المحكمة الجنائية الدولية. غير أن الفريق تبنى وجهة نظر مختلفة: فهو يرى أن قضايا العدالة والمصالحة، بما في ذلك دور القضاء المحلي والدولي، هي في غاية الأهمية ويجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الحل في دارفور، لذلك ينبغي أن تكون قضية رئيسية في جدول أعمال المفاوضات السياسية. عرض الفريق توصيات بشأن الأساليب والعمليات التي يمكن اعتمادها من أجل تحقيق العدالة في دارفور.

ثامنا. <u>المحكمة الجنائية الدولية ودارفور</u>

239. أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في 4 مارس 2009، مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير بموجب قرار أضحى موضوع نقاش حاد وقلق في السودان وأفريقيا ودوليا. ورغم أنه ليست دولة طرفا في نظام روما الأساسي، صار السودان موضع اهتمام للمحكمة الجنائية الدولية عندما أحال مجلس الأمن طبقا للقرار 1593 في 31 مارس 2005 الوضع في دارفور اعتبارا من 01 يوليو 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية طبقا للمادة 13 (ب) لنظام روما الأساسي . وبتمريره قرار الإحالة، كان المجلس يمتثل لتوصية من لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، المعينة من قبل الأمم المتحدة في أكتوبر 2004 طبقا للقرار 1564 (2004) المؤرخ في سبتمبر 2004. كان يرأس اللجنة القاضي انطونيو كاسيسي. دعا قرار الإحالة إلى تعزيز العدالة الداخلية وإجراءات المصالحة داخل السودان وقدم توصيات تتعلق بتعويض ضحايا النزاع. بعد الإحالة بوقت وجيز، باشر المدعي العام تحقيقاته وبناء على الأدلة التي جمعها المدعي، أصدرت غرفة الاتهام التمهيدية بموجب المادة 58 من نظام روما الأساسي، مذكرات اعتقال في 27 أبريل 2007 بحق أحمد محمد هارون الذي كان لحظة ارتكاب الجرائم، وزيرا للداخلية مكلفا بمكتب دارفور وقائد ميليشيا وعلي محمد عبد الرحمن كوشيب . وفي 07 مايو 2009، أصدرت غرفة الاتهام التمهيدية استدعاءا لبحر إدريس أبو قردة وهو أحد زعماء جبهة المقاومة

المتحدة، وهي حركة تمرد في دارفور. لازالت تطبيقات المدعي العام فيما يتعلق بالتهم الموجهة لفردين آخرين تنتظر قرارا أو كشفا عنها من جانب غرفة الاتهام التمهيدية.

240. خلال زياراته إلى السودان، وفيما يتعلق بالأسئلة التي أثيرت حول كيفية دفع العدالة في دارفور، لاحظ الفريق استقطابا للأراء بشأن المحكمة الجنائية الدولية. كان هناك أولئك الذين رفضوا المحكمة الجنائية الدولية وإحالة مجلس الأمن، في مجملها، معتبرين أن عملية المحكمة الجنائية الدولية تدخل سافر وغير شرعي، لأن السودان لم يصادق على نظام روما الأساسي، وهم يعتبرون أن عملية المخكمة الجنائية كانت تهدف إلى تقويض شرعية حكومة السودان وتشجيع تغيير النظام وإذكاء النزاعات الداخلية وتفكيك السودان. أما الآخرون، ولا سيما النازحين داخليا في دارفور، فرحبوا بفكرة ملاحقات المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها الألية الوحيدة المناسبة للتعامل مع الوضعية التي عانوا منها في دارفور، وأعربوا عن تأييدهم القوي لعمل المحكمة الجنائية الدولية. أدت هذه المسألة أيضا إلى تأطير النقاش الشعبي داخل أفريقيا ودوليا بشأن كيفية التعامل مع أزمة دارفور. يتفهم الفريق الحجج المقدمة.

الاتحاد الأفريقي والمحكمة الجنائية الدولية

241. أولا، يشير الفريق إلى أن الاتحاد الأفريقي أعرب عن قلقه إزاء الانتهاكات التي حدثت في السودان وأصر على ضرورة التصدي لمسألة المحاسبة فيما يتعلق بجرائم دارفور. عبر الاتحاد الإفريقي أيضا عن قلقه إزاء استقرار السودان والآثار المحتملة للتدخلات الخارجية على الوضع هناك. ويعتبر على وجه الخصوص أن مذكرة توقيف الرئيس عمر البشير قد تزيد من زعزعة الاستقرار في السودان في الوقت الذي يعيش فيه هذا البلد أحداثا سياسية مصيرية. إن الاتحاد الإفريقي الذي شارك في استتباب السلام وحفظه والتزم سياسيا مع السودان طيلة فترة ما بعد الاستقلال، متخوف بشأن العملية السياسية الأوسع نطاقا في السودان بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام الشامل والانتخابات العامة المقرر إجراؤها في أبريل 2010 ، فضلا عن الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان، المزمع إجراؤه في يناير 2011.

242. إزاء هذه الخلفية وفي 21 يوليو 2008، أكد مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي التزامه بمكافحة الإفلات من العقاب وإدانة "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في دارفور" وطلب من مجلس الأمن الدولي وفقا للمادة 16 من نظام روما الأساسي "إرجاء العملية التي باشرتها المحكمة الجنائية الدولية". وبموجب المادة 16

من نظام روما الأساسي، يجوز للمحكمة الجنائية الدولية أن لا تبدأ أو تواصل تحقيقا أو ملاحقة قضائية لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد إذا طلب مجلس الأمن، بقرار يتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من المحكمة وقف أو عدم مباشرة مثل هذا التحقيق أو الملاحقة القضائية. وتجدر الإشارة إلى أن طلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي الموجه إلى مجلس الأمن كان يخص فقط الرئيس البشير إذ اعتبر الاتحاد الإفريقي أن محاولات محاكمة الرئيس السوداني قد تهدد الجهود الكبيرة المبذولة لتسوية النزاع في دارفور والمساعي الرامية إلى إقرار السلام في ربوع دارفور، و ذلك ما سيطيل معاناة شعب السودان وتزعزع استقرار البلاد وكذا المنطقة برمتها. لم يتلقى الاتحاد الإفريقي ردا إيجابيا على طلبه وقامت المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف ضد الرئيس البشير . في يوليو 2009 واعتمادا على المادة 98 (1) من النظام الأساسي، قرر رؤساء دول الاتحاد الإفريقي عدم تعاون الدول الأعضاء مع المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بمذكرة الاعتقال التي صدرت بحق الرئيس عمر البشير. المادة 98 (1) تمنع المحكمة الجنائية الدولية مطالبة دولة باعتقال فرد إذا كان ذلك يفرض على الدولة المعنية انتهاك الحصانة الدبلوماسية لشخص من دولة ثالثة، إلا إذا قامت الدولة الثالثة برفع الحصانة عن الشخص المعني.

243. رغم أن الاتحاد الإفريقي أكد باستمرار أنه لا يغض النظر عن الإفلات من العقاب، وأنه يعمل للحفاظ على مستقبل دارفور والاستقرار في السودان إلا أن هذا لم يقيه من الانتقادات الخارجية أو المعارضة الداخلية بسبب الموقف الذي اتخذه. يعارض العديد في دارفور والسودان بصفة عامة أي تعليق لعمل المحكمة الجنائية الدولية وهم يرون أن ذلك ليس إلا مهربا للحكومة من مطالب العدالة.

التركيز على القضاء الوطني

244. نظرا لهيمنة المحكمة الجنائية الدولية على الخطاب حول العدالة والسياسة في السودان إحداث القضية انقساما بين السودانيين والمراقبين على حد سواء، فإن هذه المسألة تحتاج إلى مناقشة بين السودانيين أنفسهم باعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسيين في البحث عن العدالة. لا يمكن مناقشة العدالة في دارفور في فراغ إنما ينبغي أن يتم النقاش واتخاذ القرار في سياق البحث عن السلام والمحاسبة . يجب أن تركز هذه المسألة على جدول أعمال المفاوضات لحل النزاع في دارفور. هناك عنصران ينبغي أن يؤخذا بعين الاعتبار في مثل هذا الخطاب: أولا، أن المحكمة الجنائية الدولية هي "محكمة يلجأ إليها في أخر المطاف" وقدرتها العملية محدودة، مما يجعلها لا تقدر إلا

على ملاحقة القليل. إدراكا منه لمحدودية موارده، اعتمد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية سياسة تركز فقط على أولئك الذين يعتقد أنهم يتحملون المسؤولية الكبرى عن معظم هذه الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في كل حالة. هذه السياسة تترك الأغلبية الساحقة من الأفراد خارج نظام المحكمة الجنائية الدولية وهم مطالبون بالإجابة عن الجرائم المرتكبة.

245. إن اختصار العدالة في المحكمة الجنائية الدولية قد يمكن الغالبية الساحقة من المجرمين في دارفور، بما في ذلك تقريبا جميع مرتكبي الجرائم الرئيسيين، من الإفلات من العقاب. لهذا السبب، فان نظام روما الأساسي يؤكد على واجب الدول في ممارسة الولاية القضائية المحلية على الجرائم الدولية. على أي حال، فإن التدخلات الخارجية لن و لا يمكن، في حد ذاتها، أن تقدم إجابات على الأسئلة الصعبة التي تواجه السودان. يعتقد الفريق أن أهل دارفور والسودان بصورة عامة قادرون على معالجة هذه المسائل والتوصل إلى مواقف مبدئية. ويعتقد أن المقترحات التي وردت في هذا التقرير تتضمن عناصر أساسية وطرق معالجة ضرورية وملائمة للتعامل مع هذه المسألة. وزيادة على ذلك، يبقى مجلس الأمن متابعا لمسالة المحكمة الجنائية الدولية في دارفور ولاشك أنه سيقدر المسائل بعناية. رغم أن تدخل المحكمة الجنائية الدولية في السودان قد أثارت قلقا من هذا القبيل، فإن الفريق لا يعتقد أن الدافع أو المبرر لاتخاذ خطوات وطنية للتصدي لقضايا العدالة ينبثق فقط أو في معظمه من الحاجة المتصورة للتعامل مع مسالة المحكمة الجنائية الدولية. قد تكون إجراءات المحكمة الجنائية الدولية محفزا للعمل في السودان، غير أن أهل دارفور يستحقون الاهتمام ليس بسبب التهديد باللجوء إلى عمل دولي ولكن أساسا لأن لديهم الحق في العدالة، في بلدهم، نظرا لما عانوا منه.

تاسعا: التعاون من أجل العدالة: الدعوة إلى المحكمة الهجين

246. لاحظ الفريق خلال مشاوراته وجود نداءات من ضحايا النزاع في دارفور ومن المحاورين السودانيين، تدعو إلى تدخل خارجي قوي جدا ضمن نظام العدالة الجنائية للرد على الجرائم المرتكبة في دارفور. كما سبق قوله خلال المناقشات المختلفة التي أجراها الفريق، في جميع أنحاء دارفور ومع أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم ممثلو الجماعات المسلحة، تبين للفريق وجود شعور عميق جدا بعدم الثقة في نظام العدالة. ودون التشكيك في الكفاءة التقنية أو نزاهة موظفي النظام القضائي السودانيين، يعترف الفريق أن ضحايا الصراع لا يؤمنون ببساطة بأن نظام العدالة في السودان

سيعمل بنزاهة للتصدي للجرائم التي تعرضوا لها. وتلك المخاوف الكبيرة، التي تجسدت دوما في الدعوة لإنشاء محكمة هجين في دارفور، لا يمكن تجاهلها.

247. حتى وإن كانت هناك عدة بدائل يمكن الاختيار من بينها، فإن السمة المميزة للمحكمة الهجين أنها تجمع بين عاملين وطني ودولي، وغالبا ما تتضمن مزجا بين إجراءات العدالة الجنائية المعترف بها دوليا ومحليا. أصبحت المحاكم الهجين النموذج المفضل بعد التجربة الأولى للمحاكم الخاصة للأمم المتحدة في يوغوسلافيا ورواندا، وهي محاكم دولية أصبحت بطيئة ومكلفة للعدالة. وبغية ضمان النجاعة والكفاءة وفي بعض الحالات القبول على المستوى المحلي أو الإقليمي كان يتعين على المحاكم أن تعمل في الموقع على أن تعزز بأطراف فاعلة خارجية.

248. قليلون هم أنصار المحاكم الهجين في السودان الذين حددوا بالتفصيل ما يأملون أن يكون عليه الترتيب الجديد، أو الكيفية التي سيتم بموجبها تقسيم العمل بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. هذه مسائل ثانوية وبدا للفريق أن الطلب المتعلق بالمحكمة الهجين كان يغذيه القلق العميق من أن النظام القضائي الوطني السوداني لن يكون قادرا على التعامل بشكل ملائم مع جرائم دارفور. لم تُمكّن الإجراءات التي قام بها السودان من طرف واحد، اعتمادا على الآليات المتوفرة، من كسب الثقة الواسعة المطلوبة لضمان تعاون أهالي دارفور، الذين تراجعت ثقتهم في المؤسسات الحكومية.

249. يرى آخرون خارج دارفور، سواء داخل السودان أو وخارجه، أن المحكمة الهجين تشكل مثالا لآلية وطنية ذات المصداقية قد ترجح كفة المحادثات داخل مجلس الأمن لصالح تأجيل عمل المحكمة الجنائية الدولية بمقتضى المادة 16 لنظام روما الأساسي. وعلى النقيض من ذلك، يعتبر أي قرار سيصدر عن المحكمة الهجين يمكن من شأنه أن يوفر قاعدة تتخذ على أساسها المحكمة الجنائية الدولية قرارات تكون مقبولة طبقا لمبدأ قرارات التكامل (انظر أدناه). لم يكن كل أنصار هذين الرأيين مؤيدين لحكومة السودان أو للرئيس البشير لكنهم كانوا يتعاملون مع الخيارات لتفادي ما كانوا يعتبرونه انسدادا يلوح في الأفق داخل السودان. كانوا يأملون في اعتماد المحكمة الهجين لعل ذلك سيضع حدا لمسألة العدالة بصفة نهائية. غير أن الفريق رأى أن الموظفين القانونيين العاملين في الحكومة ومن مناصري الحكومة، يصرون على أن النظام القضائي الحالي يتوفر على الكفاءة والاستعداد لمعالجة مسالة العدالة في دارفور. أحاط الفريق علما بكل هذه الآراء والحجج.

250. رغم أن الفريق لم يحصل على تعريف مشترك للمحكمة الهجين إلا أنه كان درس عمل المحاكم الهجين الأخرى في ولايات قضائية أخرى حيث اعتمدت، وقدم ملاحظتين أساسيتين. أولا أن المحاكم الهجين بوصفها إطار التعاون عبر الحدود الوطنية ستشمل دوما اعتماد آليات قانونية ومؤسسية معقدة وتتطلب موارد دبلوماسية وسياسية كبيرة. وبينما تتم الاستعدادات اللازمة، يتم تأجيل التحقيقات والإجراءات القضائية التي كان من الممكن أن تبدأ اعتمادا على القدرات الموجودة داخل البلد. مثل هذه المحاكم الهجين تسبب عادة التأخير.

251. ثانيا، اعتمادا على النموذج المعتمد، قد تكون المحاكم الهجين باهظة التكلفة، لذلك فان الاعتبارات المالية غالبا ما تفرض أجالا محددة. لذلك تميل هذه المحاكم إلى اعتماد استراتيجيات الملاحقة القضائية التي تركز إلى حد كبير على الإنجاز وعلى الحاجة إلى إقامة العدل بشكل كامل. يمكن عند الممارسة العملية، لعدد كبير من الأشخاص أن يتجنبوا أي محاكمة جنائية : مثلما لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تتعامل إلا مع جزء صغير من الحالات التي تستحق الملاحقة القضائية. رغم أن غالبية الحالات قد تقع خارج نطاق سيطرة المحاكم الهجين ويتعين التعامل معها من خلال آليات محاسبة وطنية أخرى، فإن المحاكم الهجين تقتضي استثمارات كبيرة وغالبا ما تحصل على الأموال من مؤسسات العدالة الأخرى داخل البلد، وبالتالي يمكن أن تتسبب في إحداث تفاوت داخلي في توفير العدالة.

المساهمة المحتملة للمحكمة المختلطة

252. رغم وجود هذين العائقين، فإن الفريق على يقين بأنه من شأن المحكمة الهجين في دارفور أن يخدم هدفا أساسيا، باعتبارها أحد العناصر المكونة للهيكل المعنى بالتصدي لماضي دارفور. يعترف الفريق أيضا بأن الثقة في المؤسسات السودانية منخفضة للغاية، بل تكاد تنعدم في بعض الأوساط. إن الظروف ببساطة ليست متوفرة في الوقت الحالي لإيجاد ثقة الجماهير الضرورية لمباشرة تحقيقات وملاحقات قضائية يمكن أن تضطلع بها الحكومة فيما يتعلق بالجرائم الناجمة عن الصراع في دارفور. في ظل هذه الظروف، فإن قبول حكومة السودان بالمحكمة الهجين سيمكنها التخفيف من التشاؤم السائد بشان التزامها بإقرار العدالة. لذلك على شعب السودان أن يقدر اعتماد الدائرة الجنائية الهجين ضمن النظام القضائي السوداني لتتألف من مزيج من القضاة السودانيين والدوليين ومدعين عامين ومحامي الدفاع ومحققين. وستطبق القوانين

الوطنية وتدمج بأكبر قدر ممكن في النظام السوداني. اونظرا للخيارات القائمة، فإن إنشاء المحاكم الهجين قد تكون وأبسط ومدجها في النظام القانوني الوطني أسهل.

253. ينبغي ألا ينظر إلى اقتراح المحكمة الهجين للنظر في الجرائم المرتكبة في دارفور كإهانة للشعب السوداني . ينبغي الا ينظر إليها أيضا كنتصار سياسي لأي طرف. بدلا من ذلك ومع التركيز على احتياجات دارفور، ينبغي أن ينظر إليها كابتكار ضروري لمواجهة حالة تقتضي اتخاذ تدابير استثنائية. إذا اعتمد هذه المحاكم على التعاون مع الآخرين وضمنت حصول مؤسسات العدالة الوطنية على ثقة الضحايا، فإن الفريق يعتقد أن ذلك مبرر قوي لتبني المحكمة الهجين.

254. مهما يكن الحال، يرى الفريق أن المحكمة الهجين تعتبر عنصرا واحدا فقط في إستراتيجية شاملة للتعامل مع جرائم دارفور. في أحسن الأحوال ينبغي للمحكمة الهجين أن تخصص لأولئك الذين يبدو أنهم يتحملون مسؤولية خاصة في تخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم. لا يمكن التشديد بالقدر الكافي إذ أن العبء الرئيسي للعدالة ستتحمله المحاكم الأخرى التي أنشئت وتعززت في إطار النظام القانوني السوداني، ولا سيما المحاكم الخاصة لدارفور. قد تستفيد هذه الأخيرة من عمليات ملاحقات قضائية وتحقيقات منظمة ومناسبة. يفترض الفريق أن العدالة والمصالحة ستخدم وظائف اجتماعية أوسع وتترك التغيير كارث لنظام العدالة في السودان إذا ما كانت الآليات محلية وسهلة الاعتماد وتعطي الضحايا دورا هاما في المحاكمات. بخصوص التكلفة، ينبغي عدم التأكيد على العدالة ذات المستويين، مع محكمة هجين تتوفر على موارد كثيرة وفي القمة نظام يظل يعاني من نقص الموارد. بدلا من ذلك، ينبغي أن يكون الهدف هو تحقيق الاستثمار العادل في جميع أنحاء قطاع العدالة الجنائية وخاصة بالنسبة للمؤسسات التي اقترحها الفريق للتصدي للانتهاكات في دارفور. يجب اعتماد نموذج يهدف إلى تحقيق الكفاءة دون التفريط في نوعية العدالة.

وجاهة مبدأ التكامل في ظل نظام روما الأساسي

يعد مبدأ التكامل ركيزة أساسية لنظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية كما هو مبين في المقدمة والمادة 1 للنظام. ,يتطلب من المحكمة إعطاء الولاية لدولة قادرة ومستعدة للتعامل بشكل جدي مع الجرائم التي تتناولها المحكمة. يتم تفعيل التكامل من خلال قواعد "القابلية" المتضمن في المادة 17. وعندما تكون الدولة قادرة ومستعدة صراحة لممارسة الولاية القضائية فيما يتعلق بجريمة ما، فإن المحكمة الجنائية الدولية

لن تحل محل القضاء الوطني. لذلك وبموجب المادة 19 (2) يمكن لأي فرد يواجه اتهامات من المحكمة الجنائية الدولية أو دولة تريد تأكيد ولايتها القضائية، أن يطال بقابلية القضية، أي بحق المحكمة الجنائية الدولية في التعامل مع القضية. على الطرف الذي يطالب بالقابلية أن يبين أن الجرائم المعنية قد تم أو يجري التحقيق بشأنها أو المتابعة بشكل صريح. قد تحدد المحكمة أيضا قابلية قضية بمبادرة خاصة. من الضرورة بمكان ألا تكون المحاكمات أو القرارات الوطنية قد أعدت لحماية أفراد من المسؤولية الجنائية.

255. لذلك إذا ما بذل السودان جهودا صريحة للتصدي للجرائم المرتكبة في دارفور، سيتعين على قضاة المحكمة الجنائية الدولية تقييم تلك الخطوات وتقدير مدى استجابتها لمقتضيات المادة 17. غير أن القرار الأخير في هذه المسالة يعود إلى قضاة المحكمة الجنائية الدولية وحدهم. إن المهم بالنسبة للفريق هو أن يت تحيقق العدالة في دارفور بشكل يضمن المصداقية والشمولية والمواءمة في الوقت الملائم. إن الاحتياجات بهذا الشأن ضخمة و من الواضح أن العبء الكامل للعدالة لا يمكن أن تتحمله مؤسسة أو نموذج واحد حتى و إن كانت المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الخاصة أو المحاكم التقليدية أو غيرها من المحاكم أو المحكمة الهجين.

عاشرا: <u>أوجه تعاون أخرى من اجل استجابة متكاملة</u>

256. حتى وإن كان التفكير يدور حول محكمة هجين خاصة، ينبغي مواصلة وتعزيز الأشكال الأخرى من التعاون في قطاع العدالة. تستفيد المؤسسات القانونية في السودان ودون أي ترتيبات هجينة رسمية على الصعيد الوطني والولاية، من الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف بين حكومة السودان وغيرها من الهيئات العاملة في قطاع العدالة في جميع أنحاء السودان. يلاحظ الفريق، في هذا الصدد، أهمية العمل الذي تم إنجازه مع وكالات الأمم المتحدة ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يشرف برنامج الأمم المتحدة بدعم من دول أخرى على برنامج تدريب خاص بقطاع العدالة بما في ذلك السلطة القضائية، وتقديم الدعم القانوني ومشاريع لصالح هيئة المحامين السودانيين. ويمتلك كل من بعثة الأمم المتحدة في السودان واليوناميد برامج خاصة بسلطة القانون تشمل مكونات دعم للنظام القضائي لا سيما المؤسسات القضائية والجزائية. ينبغي تنسيق أنشطة سلطة القانون على مستوى مختلف وكالات الأمم المتحدة من أجل أن يكون لها أكبر تأثير وفعالية. يعمل الدعم التقني للحكومات بشكل جيد حين يتوفر اتفاق حول المعايير والقيم. هناك حاجة لمثل هذا الاتفاق في السودان. وثمة عامل آخر يجب أخذه

بعين الاعتبار ويتعلق بالمدة الزمنية التي ستعمل فيها وكالة معينة في السودان. إن الوكالات التي عملت لمدة طويلة في السودان يمكنها أكثر من غيرها أن تقوم بتدخلات تتطلب التزاما طويلا وشراكة. يبين مثل هذا التعاون، على الصعيد الوطني وعلى مستوى الإقليم، قيمة وجدوى التعاون في هذا القطاع، وسوف يحتاج إلى تعزيز كبير كجزء من الإستراتيجية الرئيسية للتكفل باحتياجات العدالة في دارفور.

تدخلات من قبل الولايات في دارفور

257. ينص الدستور في السودان على شكل من الحكم يمنح صلاحيات كبيرة للولاية التي تتولى المسؤولية عن وظائف معينة من العدالة، مثل التحقيقات والحفاظ على الأمن. وطبقا لقانون الإجراءات الجنائية، تتدخل الشرطة بشكل كبير في مختلف مراحل عملية العدالة الجنائية بما في ذلك إحالة القضايا على المحاكم. تقع مهمة تسيير المسؤولية العامة على مراقبة المتابعات القضائية على عاتق وزارة العدل. يظل القضاء الرسمي عبارة عن تسلسل هرمي مركزي غير أن لكل ولاية تسلسلا هرميا من المحاكم يتم تسييره داخل الولاية. إن الكفاءات على مستوى الولاية تبشر بانفتاح أكبر للعدالة على أهل دارفور إذا استخدمت السلطات المخولة بشكل فعّال. يتعين تعزيز التنسيق بين الولايات وفي دارفور كله في مجالي التحقيقات والمتابعات القضائية وكذا اتخاذ قرار حول مكان تناول القضايا. قد يتم ارتكاب بعض الجرائم في المناطق الحدودية بين ولايتين. ومن المهم أن تتوفر ولايات دارفور الثلاث على نفس الموارد و تعتمد طرقا متشابهة في مجالي التحقيق والملاحقة القضائية. يجب قبل كل شيء، تنفيذ التدابير التي تعتمدها ولايات دارفور وذلك في الإطار الشامل للعدالة والمصالحة في دارفور. بالتالي وفي سياق الاستجابة الوطنية، ينبغي الحرص على اعتماد ممارسات تعطي لولايات دارفور دورا رئيسيا فيما يتعلق بالأحداث الجارية هناك. وإذا ما نفذ بشكل فعّال، فإن إرث تدخل الولايات في التعامل مع أحداث دارفور ستشمل مؤسسات عدالة جنائية معززة وأكثر استجابة، من شأن ذلك تدعيم حكم القانون في دارفور لفترة تتجاوز المدة الزمنية الممنوحة للتدخلات الخاصة بالتصدي لماضي دارفور.

258. سعيا لضمان الاستفادة القصوى من جميع المؤسسات التي ستقع على عاتقها مسئولية تحقيق العدالة والمصالحة في دارفور وتجنبا لتضارب المطالب بشان شخص واحد، ينبغي اعتماد معايير عقلانية لتحديد الإطار الذي يتم من خلاله محاسبة الأفراد. وهناك عدة عوامل قد تكون ذات صلة، بما في ذلك طبيعة ومكان ارتكاب الجرائم المزعومة والجماعة التي ينتمي إليها الجاني المزعوم والضحايا وسن الجاني المزعوم ووجهات نظر الضحايا. ينبغي إعطاء اهتمام خاص لتوضيح العلاقة بين لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة (أنظر أدناه) ومبادرات الملاحقة القضائية. عند التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في دارفور، سوف يكون من الضروري أيضا اعتماد إطار زمني

إرشادي يتم ضمنه استكمال استجابات العدالة الرسمية. ومن شأن ذلك المساعدة على تركيز جهود التخطيط والموارد لتحقيق أهداف العدالة والمحاسبة في دارفور لا سيما لصالح أي من أجهزة التحكيم بما فيها المحكمة الهجين أو المحاكم المتخصصة. زيادة على ذلك وبعد مدة محددة يتم التركيز خلالها على التعامل مع الماضي بشكل رسمي، سيتمكن أهل دارفور من العودة إلى توجههم نحو التحسن الاجتماعي واحتياجات المصالحة على المدى البعيد. ومن شأن اعتماد استراتجية تنفيذية واقعية، تمكين جميع المؤسسات ولاسيما الآليات الرسمية من استكمال ولايتها وتلبية الطلب الرسمي لأهل دارفور وضحايا النزاع على وجه الخصوص ولا بد من أخذ تجربتهم بعين الاعتبار.

259. وعلاوة على الجرائم الجماعية، تسعى العدالة إلى تحقيق أهداف متنوعة. فهي تتفهم تجربة الضحايا وتمثل اعترافا رسميا بإخفاقات الماضي وإشارة إلى تضامن الأمة مع الناجين من الظلم. ومن المهم إذا، في سياق وضع وتنفيذ آليات المحاسبة والعدالة في دارفور، أن يتم إعطاء العناية الكاملة لاحتياجات الضحايا واخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار. تؤكد العدالة على تجديد القيم المشتركة مثل سيادة القانون الذي يقوم عليه استقرار المجتمع. في أفضل أحوالها وخاصة في الحالات التي تشبه الوضع في دارفور، ينبغي لعمليات العدالة أن تعتمد أيضا إجراءات تعزز المصالحة بين الأفراد وبين الجماعات المحلية. ومن شأن التعويض والمصالحة عندما يدمجان في المحاكمات أن تخدم هذا الغرض. عندما تنتهي العدالة مع انتهاء المحاكمة تحتاج المصالحة وتضميد الجراح وتحقيق الانتعاش إلى رعاية مستمرة في المستقبل المنظور.

الحادي عشر : <u>الالتزام بالمصالحة</u>

260. ينظر إلى المصالحة وهو المصطلح المستعمل لوصف عملية مساعدة الجماعات المحلية على التغلب على الحزن والغضب والعداء وعدم الثقة وتحقيق الشفاء، على أنها مفتاح لتجديد وتقوية العلاقات الاجتماعية والأساس الذي سيُبنى عليه السلام الدائم. غير أن معنى المصطلح قابل للتمدد ولا يوفر في حد ذاته طريقا نحو علاقات أفضل. يعتبر الأمن والحقيقة والعدالة والتعويضات وغياب الممارسات التمييزية والاعتراف والندم والمغفرة، متطلبات أساسية. إلا أن التركيز على كل من هذه المواضيع قد تختلف كثيرا حسب السياق والمتحدث. ولا يشكل الوضع في دارفور حالة مختلفة عن الحالات المماثلة الأخرى.

261. إن المصالحة في دارفور عملية متعددة الأوجه والأبعاد، مع أساليب ومناهج مختلفة. كانت المبادرات السياسية الضرورية لمباشرة المفاوضات والتقارب بين الخرطوم والمناطق المحيطة وبين الحكومة والحركات المسلحة موضوع فصول سابقة. يتناول هذا القسم من التقرير معنى المصالحة داخل دارفور نفسها وضرورة المصالحة على مستوى المجتمع المحلي. لذلك من الضروري أن لا تكون القرارات التي تؤثر على

فرص المصالحة بعيدة عن التجارب والاحتياجات الحالية لأهل دارفور بل يجب أن تقوم على أساس الاعتراف بوجهات نظرهم على النحو المبين أدناه.

262. كما سبقت الإشارة إليه، يندرج الكثير من الإجابات على أسئلة الفريق حول المصالحة في دارفور ضمن إطار العدالة، بينما كانت الإجابات المتعلقة بتعزيز العدالة متشابهة. لهذا السبب، تم تجميعها معا وهي واردة أدناه. كانت هناك أيضا تعليقات أخرى موجهة تحديدا لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت فيها الحرب وتضميد الجراح والآلام وإصلاح العلاقات بين الجماعات المحلية، على النحو المبين أدناه.

ما هي العوامل التي قد تساعد على ترسيخ المصالحة؟

- فرص الحوار بين أبناء دارفور بما في ذلك مناقشة الأسباب الجذرية للحرب؛
- إيلاء الاهتمام لاحتياجات النازحين داخليا واللاجئين؛
- العودة الطوعية للنازحين داخليا واللاجئين إلى ديارهم ومجتمعاتهم المحلية؛
- الوصول إلى الضرورات الاقتصادية الأساسية كالغذاء والماء والمأوى؛
- ضمان وصول الجميع إلى المرافق الصحية والتعليمية؛
- إعادة تأهيل القرى التي دمرت إبان الحرب ؛
- الامتثال للاتفاقات بشأن المصالحة وتنفيذها ؛
- وضع آليات لتنفيذ هذه الاتفاقات ؛
- وضع حد للتدخلات السياسية من جانب الحكومة في جهود التوفيق التي يبذلها أهل دارفور؛
- توزيع الثروة والسلطة من قبل الدولة وفقا للحجم النسبي للسكان؛
- التعاون بين المشرفين على الإدارة المحلية ؛
- وجود وسائل إعلام محايدة تقدم تقارير دقيقة ؛
- الحياد السياسي من جانب منظمات المجتمع المدني ؛

- عمليات تعتمد على حلول دائمة من قبل جماعات المجتمع المدني ؛
- حملات سياسية محايدة ودائمة تقوم بها منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لنشر ثقافة السلام ؛
- مشاركة أكبر للمرأة في عملية المصالحة ؛
- احترام تقاليد الزواج بين القبائل ؛
- إصلاحات تعكس الرغبة في التعلم من أخطاء الماضي.

ما هي أهداف السياسة والممارسة المتعلقة بالمصالحة؟

- السلام الدائم؛
- التعايش السلمي والوئام الاجتماعي والثقة المتبادلة وعلاقات أوثق بين المجتمعات المحلية؛
- التسامح واحترام الآخرين وتقدير التنوع؛
- وضع حد للآراء المتطرفة والمواقف المشجعة على الإقصاء؛
- التغلب على الانقسامات الطائفية والقبلية؛
- منح الفرص لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية للتعبير عن وجهات نظرهم لتنفيذ القانون قصد حماية المدنيين؛
- التمسك بالقيم التقليدية والقوانين العرفية والممارسات الخاصة بالتحكيم في المنازعات القبلية ؛
- نظام قضاء مستقل ومنصف ؛
- اعتراف المذنبين بأخطائهم ؛
- محاكمات عادلة وإنزال العقاب المناسب على مرتكبي الجرائم؛
- بناء الثقة بين الحكومة والشعب ؛
- التقاسم العادل للسلطة والثروة في السودان ككل؛

- الإسراع بوتيرة التنمية الاقتصادية في دارفور.

متى ينبغي أن تبدأ جهود تعزيز المصالحة؟

تشير إلى ذلك الآراء الواردة أدناه. وقد انقسمت الآراء فيما يتعلق بأفضل توقيت لإطلاق أنشطة وبرامج محددة لتعزيز فرص المصالحة.

- على الفور من أجل إرساء أسس السلام ،
- بعد تحقيق السلام وإنشاء بيئة آمنة للسلام تشمل برامج التعليم الخاصة بالسلم والتوعية.

الثاني عشر: <u>تعزيز المصالحة</u>

الأمن للجميع

263. تكون المصالحة اقتراحا خاليا من أي مضمون في ظل الخوف وانعدام الأمن. طالما أن الغالبية العظمى من النازحين داخليا واللاجئين في تشاد يشعرون بالخوف من العودة إلى ديارهم طوعا، تظل المصالحة إلى حد كبير كلاما. ومن شأن إنهاء القتال بشكل رسمي وإبرام اتفاق سلام أن يمكن من قطع شوط طويل على سبيل طمأنة اللاجئين والنازحين داخليا. ورغم تراجع الانتهاكات الخطيرة والمنتظمة خلال سنتي 2004/2003، فإنه لا تزال هناك بعض الحوادث. ونظرا لتعدد مصادر انعدام الأمن في دارفور، يجب بذل كل الجهود من جانب كل من الحكومة واليوناميد، لتوسيع نطاق الحماية وتعزيز الشعور بالأمن ليشمل جميع المجتمعات. شدد الفريق على الحاجة إلى هياكل عدالة متينة للتعامل مع انتهاكات ما بعد الصراع وذلك خدمة للعدالة والمصالحة.

التعويض

264. كما هو الحال في العديد من الدول التي تزخر بإمكانات اقتصادية هائلة في أفريقيا، لا تزال غالبية الشعب السوداني تعاني من الفقر، الذي يدفع بالأفراد والأسر إلى اليأس ويقوض وحدة الجماعة والوطن وهو في حد ذاته مصدر للتوتر الاجتماعي. وفي ظل هذا الوضع، فإن التخلف في دارفور والدمار الاقتصادي والضائقة التي نجمت عن الحرب وأدت إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية حقيقية، عوامل تؤثر على غالبية أهل دارفور، سواء كانوا من النازحين داخليا أو الرعاة أو سكان المناطق الحضرية. أحرقت القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها مئات القرى والمنازل كما سرقت المواشي ونهبت الممتلكات واضطر مئات الآلاف من الناس إلى التجمع في مخيمات النازحين داخليا أو عبور الحدود إلى تشاد فاقدين بذلك شبكات الدعم التقليدية للأسرة والمجتمع. ونتيجة لذلك، طرأت مسألة جدلية خطيرة لها تأثير مباشر وملموس على السلام وجهود

المصالحة المحلية، وهي مسالة الأرض. إن أهمية الأرض في الحالة التي آل إليها دارفور اليوم، قد تمت مناقشتها. يجادل اللاجئون بأن منازلهم وأراضيهم قد تم الاستيلاء عليها من قبل الوافدين الجدد. كان لإغلاق طرق الهجرة التي تمثل شريان الحياة الاقتصادية للرعاة، وفقدان أسواقهم، تأثير عميق الضرر. في حين أن الأولوية الفورية هي تلبية الاحتياجات الإنسانية للنازحين داخليا، فإنه يتعين في ذات الوقت الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص الذين يعيشون خارج المخيمات- بما في ذلك الرعاة - وأولئك الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحركات المسلحة.

265. ساهمت العوامل الاقتصادية في نشوب الحرب كما اتضح ذلك في الفصول السابقة. وينبغي ألا يسمح لها بتقويض قدرة الناس على التغيير ومدى استجابتهم للمبادرات السياسية الجديدة. إن التعويضات، بما في ذلك التعويض الفردي والجماعي عن الخسائر والأضرار التي تأثر منها جميع سكان دارفور، وإعادة بناء المنازل والقرى وتوفير الخدمات الأساسية، هي جزء مهم لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والنفسية وإعادة التأهيل الاجتماعي. يرى الفريق أنه لا بد، بالتالي، أن يشكل ذلك عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجيات المصالحة. أصبح بعض الضحايا يعانون من إعاقات جسدية أو أزمات نفسية جراء التجارب التي مروا بها. تعرض عدد كبير من النساء والفتيات للاغتصاب، ومنهن من تعرضن للاغتصاب الجماعي وكل منهن تحتاج إلى عناية خاصة ويتعين أن لا تترك احتياجاتهم جانبا.

266. بموجب اتفاق سلام دارفور (الفقرات 199-213)، وافقت الحكومة على مبدأ التعويض الفردي والجماعي على حد سواء، وافقت كذلك على لجنة تعويضات وعلى صندوق تصرف منه التعويضات بصورة عاجلة. ينبغي لهذه الالتزامات أن تكون أساسا يُبنى عليه ويتحول إلى عملية يتم ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للضحايا وممثليهم فيها.

267. على ضوء ماضي دارفور وحاضره المعقد، ينبغي صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى التخفيف من آثار الحرب بعناية وحذر، وأن يؤخذ في الحسبان آثارها على السلام والعدالة والوئام الاجتماعي والمصالحة في دارفور. إن أسباب الحرب والمظالم الجديدة الناشئة أو المتفاقمة بفعل النزاع عوامل يجب أن تؤخذ جميعها بعين الاعتبار. ستتنافس جماعات مختلفة معادية لبعضها البعض، واجهت صعوبات اقتصادية في أشكال مختلفة، على الموارد المحدودة وقد يثير ذلك توترات إضافية تزيد من تعقيد الوضع البائس والهش أصلا.

الشفاء عن طريق الإقرار والندم وقول الحقيقة

268. إذا كان الأمن والعدالة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية هدفا يمكن تحقيقه ضمن إطار زمني معقول، فإنه لا يمكن التوصل إلى مصالحة دائمة دون العمل الحثيث من أجل التوصل إلى اتفاق شامل حول الأسباب الجذرية للحرب ومجراها وعواقبها. ينبغي على السودانيين عامة وأهل دارفور على وجه الخصوص كحد أدنى أن يكون لهم منتدى للتفكير والنقاش في تجارب مختلف الجماعات في دارفور بطريقة جدية وحقيقية وصريحة وقوية على أمل تعزيز رؤية شاملة للتاريخ. وزيادة على ذلك، يتعين بحث دور العدالة الرسمية أو العدالة التقليدية غير الرسمية في تشجيع المصالحة والهياكل غير القضائية التي يمكن أن تسهل قول الحقيقة والمحاسبة والمصالحة. من تشيلي والأرجنتين في أمريكا اللاتينية إلى جنوب أفريقيا وسيراليون وليبيريا والمغرب في إفريقيا، شهدت بلدان انتهاكات واسعة النطاق أو ماض قمعي واختارت نهج اللجان الوطنية لإلقاء الضوء على الماضي ووضع تدابير وقائية لذلك الماضي حتى لا يتكرر، لتمكين الضحايا من إسماع صوتهم والاعتراف بمعاناتهم وآلامهم، وتمكين مرتكبي الجرائم من الاعتراف علنا بارتكاب أفعالهم والتعبير عن الندم والاستغفار.

269. كان واضحا للفريق أنه لا يزال هناك إنكار كبير، من جميع الأطراف بدارفور وفي السودان عامة وعدم الاستعداد للاعتراف بالذنب عن الانتهاكات الخطيرة التي أثرت بشكل عميق على أهل دارفور. ليس من الممكن لدارفور أو السودان إحداث قطيعة مع الماضي دون فحص جماعي للأسباب الجذرية التي أفضت إلى الحرب والكيفية التي جرت بها الحرب نفسها ونتائجها الواضحة. يعتقد الفريق أن وجود لجنة مستقلة للمصالحة والعدالة والحقيقة، مهمتها التحقيق والتدقيق في جميع جوانب الأحداث ذات الصلة التي جرت في الفترة ما بين 2003-2009، من شأنه أن يسهم بشكل هام في تضميد الجراح وإيجاد حل للانقسامات في السودان بشأن دارفور. وسعيا لإقناع مرتكبي الأعمال الإجرامية من الإدلاء باعترافات كاملة وصادقة أو قبول المسؤولية عن جرائمهم، لا بد من حوافز تدفعهم إلى المثول أمام لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة والكشف عن أفعالهم للتنصل عن الماضي والمضي قدما.

هياكل تمثيلية موثوق بها للحكم المحلي والوساطة

270. تعتبر عملية المصالحة والمشاركة في إطار نظام شامل وعملي للحكم الديمقراطي داخل دارفور جزء من الحل. غير أنه يجب أن تكون حقيقية ومتحركة. كانت المصالحة في دارفور عبر التاريخ تتم بوساطة العادات والتقاليد التي تحكم العلاقات داخل الدول وبين القبائل. فالجودية وسيلة لتسوية الخلافات بين القبائل. يعمل شيوخ القبائل كوسطاء ويعرفون باسم الأجاويد، وهم مسئولون عن حل النزاعات. أما الإدارة الأهلية فهي نظام هرمي للحكومة المحلية تتألف من شيوخ القرية وكبار زعماء القبائل. إن الحكومة المحلية في دارفور ليست ممثلة ولا فعالة في الوقت الراهن. رغم أن التقاليد لا تزال قوية إلا أن أساليبها

لم تثبت مرونة كافية للتعامل مع المتطلبات الجديدة والمتطورة والمعقدة للنزاع في دارفور. تعاني مصداقيتها وفعاليتها من انعدام الثقة في الأشخاص والمؤسسات.

271. إن للحداثة آثارا في جميع أنحاء أفريقيا، كما في أماكن أخرى، وغالبا ما أضعفت هياكل الحكم التقليدية. وعندما وجد أناس كانوا بالماضي يعيشون جنبا إلى جنب، فجأة أنفسهم على طرفي انقسام سياسي حاد ودموي، كما هو الحال مع أهل دارفور، تفككت العلاقات التي كان قد تم تطويرها على مدى عقود من الزمن أو أجيال بسهولة. إن الصدمة التي أحدثها العنف وما تلى ذلك من خيانة وتفكك واضطراب، حين اضطر الآلاف من السكان إلى الفرار من منازلهم وقراهم، أمور تعمق الانقسام بين الناس، فيصبح من الصعب على الزعماء التقليديين ممارسة نفوذهم نظرا لتشردهم هم وجماعاتهم كما تم التأكيد على ذلك للفريق. أدى ذلك إلى ظهور قيادات جديدة في مخيمات النازحين داخليا، أكثر تشبعا بالسياسة ويستخدمون خطابا يخدم أهداف وأنشطة موجهة للتأثير على العالم الخارجي وجلب اهتمامه إلى دارفور. إن الترتيب لدفع الدية في حال الوفاة أو الإصابة، سمة مهمة من سمات عمل الزعماء التقليديين. غير أن الحرب جعلت الدية عبئا ماليا لا يستطيع تحمله إلا القليلون. إضافة إلى ذلك، علم الفريق أن سهولة الحصول على الأسلحة الحديثة، واتساع رقعة الحرب في دارفور، أمران أديا إلى تعقيد عملية دفع الدية.

272. تأثرت سلطة ونفوذ الإدارات الأهلية بدارفور بسبب عدم استعدادها للتصدي لطبيعة أو نطاق أو أمد الحرب. تدهور الوضع أكثر في ظل قيام الحكومة بإنشاء إدارات أهلية جديدة دون امتيازات وسلطة كان ينظر إليها على نطاق واسع كآليات تفتقر لأي جدوى في يد الخرطوم. شاركت هذه الإدارات في تعبئة مقاتلين مؤيدين للحكومة. إلا أن الاعتراف بهذا العجز في المصداقية يوفر فرصة لشعب دارفور لمعالجة هذه المشكلة والتغلب عليها.

الشعور بالانتماء

273. كما أشار إليه هذا التقرير في عدة مناسبات، يجمع أهل دارفور على التأكيد بأنهم كانوا دوما ولا يزالوا محرومين من التمثيل المناسب في معظم المؤسسات السياسية الوطنية وكذلك في مجال الخدمة المدنية ومؤسسات التعليم العالي وبأن منطقتهم تعاني من الإهمال في المجال الاقتصادي. وحتى تظهر دارفور كمنطقة مستقرة ومتكاملة من السودان تنعم بالسلام وتكون لها روابط مع بقية البلاد، يتعين على الحكومة وجميع الفاعلين السياسيين الآخرين التوصل إلى شعور وطني قائم على أشكال الهويات الأخرى كمكان الميلاد والمنطقة والقبيلة أو العشيرة ، بغض النظر عن تاريخ الفرد أو المجموعة أو المكانة الاجتماعية. لن يحدث هذا إلا إذا شعر أهل دارفور بالثقة في وجود بديل: سودان ذو تمثيل شامل ينتمون إليه كمواطنين متساوين في العملية السياسية التي يلعبون فيها دورا وفي الفرص الاقتصادية والخدمات الحكومية حتى و إن كانت محدودة.

274. يجب تقديم الدعم المادي والمعنوي لأنشطة وهياكل المصالحة، سواء من قبل الحكومة أو اليوناميد أو منظمات المجتمع المدني أو الجهات الفاعلة الدولية بالشكل وعلى المستوى الهرمي المناسب لدعم هذه الجهود خدمة لدارفور برمته . ومن الأهمية بمكان أن لا تسعى الحكومة للتحول إلى أداة لاستحواذ مبادرات الجماعات الأخرى أو لممارسة الرقابة عليها.

الخلاصة

أهمية السودان لإفريقيا

275. يحتل السودان مكانة محورية في القارة الأفريقية وتعتبر الأمة السودانية صورة مصغرة لشعوب أفريقيا في ظل ما لها من هويات متنوعة ومتعددة، كما أنه يعد ملتقى للإفريقيين من مختلف أنحاء القارة، الذين تدفقوا إلى السودان من الشمال والجنوب والشرق والغرب على مدى القرون الماضية. والسودان هو جسر يربط بين شمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى.

276. للسودان تسعة جيران. وقد جلبت الاضطرابات التي شهدها خلال السنوات الأخيرة، عدم الاستقرار لأولئك الجيران. إذ ساهمت الحرب في دارفور في إشعال فتيل النزاع في تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى، مما تطلب تدخل البلدان المجاورة الأخرى مثل مصر وإريتريا وليبيا للبحث عن تسوية. وعبر بلدان الساحل، فإن الطريقة التي وُصفت بها النزاع في دارفور باعتباره نزاعا بين "العرب" و"الافارقة" وبين البدو الرحل والمزارعين كانت لها انعكاساتها على العلاقات بين المجتمعات المحلية وعلى السياسات الوطنية.

277. إن أمام الأمة السودانية قرارات تاريخية بشأن التحول الديمقراطي. سواء بقي السودان دولة واحدة أو أصبح دولتين، فسيظل محل اهتمام بالغ على المستوى الإفريقي. إن اتفاق السلام الشامل الذي يعكس الاهتمام الكبير الذي توليه إفريقيا لمستقبل السودان، تم إبرامه بواسطة من مجموعة اقتصادية إقليمية إفريقية وهي الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيغاد). ولا تزال أفريقيا تولي اهتماما بالغا لإنجاح اتفاق السلام الشامل. وإذا ما تمكن السودان من التغلب على إرث ماضيه، فسيكون ذلك مثالا يحتذي به لبقية دول القارة وحافزا على تسريع عمليات إرساء الديمقراطية والتنمية. وإذا ما فشل في ذلك، فإن أي أزمة وطنية جديدة في السودان ستكون كارثة لكل من الجيران المباشرين وإفريقيا بأسرها.

278. كانت مسألة معالجة النزاع في دارفور على رأس جدول أعمال الاتحاد الأفريقي عندما قام بإنشاء مجلس السلم والأمن في عام 2004. وكانت أزمة السودان في دارفور أول مسألة طرحت للمناقشة أمام مجلس السلم والأمن، ضمن الإطار العام لمساعي إفريقيا لإيجاد حلول خاصة بها لمشاكلها بموجب المادة 4 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، التي تطلب من أفريقيا أن تُعنى بأوضاع النزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والأزمات الإنسانية في الدول الأعضاء. ولم يتردد الاتحاد الافريقي في التصدي للوضع في دارفور وقد قام بذلك قبل أن يُعنى مجلس الأمن بالمسألة. عملت قوات إفريقية في دارفور حيث لقي البعض منها حتفهم.

279. ولا يبقى لإفريقيا خيار سوى أن تضطلع بدور قيادي بخصوص السودان. وفي إطار تعاملها مع السودان، يجب على إفريقيا أن تكون صريحة تماما واستباقية ومفيدة بل إنها قادرة على ذلك. يجب أن تشمل القيادة الأفريقية مساعدة شعب دارفور على إسماع صوته وبالتالي إيجاد حلول خاصة به وتحديد مصيره. وعلى الرغم من أن الفريق تنتابه بعض المخاوف بشأن المستقبل، فقد وجد شعورا قويا في جميع أنحاء السودان بأن هذه هي فرصة لإجراء التغيير ولحظة حرجة بالنسبة لدارفور والسودان وإفريقيا.

الجزء الثاني

توصيات
لحل الأزمة في دارفور

أولا: مقدمة

280. حرصًا منه على إيجاد حل للنزاع في دارفور، قرر مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي إنشاء الفريق الرفيع المستوى حول دارفور لبحث الوضع في دارفور وتقديم توصيات بشأن أفضل السبل لتسريع التقدم نحو السلام والمصالحة والعدالة في دارفور. بدأ الفريق عمله في مارس 2009. وعلى مدى ستة أشهر شهدت تمديدا لفترة ولايته الأصلي لمدة شهرين، أجرى أربع بعثات إلى السودان حيث أمضى أربعين يوما وأجرى مشاورات موسعة واجتمع مع مجموعة أصحاب المصلحة السودانيين في دارفور والخرطوم وجوبا. زار الفريق أيضا بلدان المنطقة واجتمع مع زعماء الدول المجاورة وكذلك مع ممثلي الحركات المسلحة والمجتمع الدولي. وكان الفريق مكلفا ب:

"إمعان النظر في الوضع وتقديم توصيات إلى المجلس بشأن أفضل السبل لضمان المعالجة الفعالة والشاملة لقضايا المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب من ناحية والمصالحة ولم الشمل من ناحية أخرى، بما في ذلك من خلال إنشاء لجان للحقيقة والمصالحة، بمشاركة قوية من الاتحاد الإفريقي ومؤسساته ذات الصلة ودعم من المجتمع الدولي بأسره عند الاقتضاء"

281. كما سبقت مناقشته في هذا التقرير، يعتقد الفريق أن جذور الأزمة في دارفور تعود إلى إهمال المناطق السودانية النائية من قبل مركز السلطة والثروة في الخرطوم، وهو تركة سبقت الاستقلال واستمرت حتى الآن. إن عدم التوازن هذا الذي يتسم بالتوزيع غير العادل للثروة والسلطة قد أجج التوترات والنزاعات في السودان وأدى إلى

الوضع الذي كان الفريق قد دعا إلى إجراء تحقيق بشأنه. ويعتقد الفريق أنه يجب معالجة جميع المستويات المتداخلة والمختلفة للنزاع، ولكنه قبل كل شيء يجب مواجهة المشكلة الأساسية في السودان إذا ما أريد تحقيق السلام الدائم في دارفور. وقد عرّف الفريق هذه الأزمة بأنها "أزمة السودان كما تتجلى في دارفور".

282. يتضمن هذا الجزء من التقرير توصيات إلى السلطة الصادرة عنها الولاية وهي الاتحاد الأفريقي. وتهدف هذه التوصيات إلى اقتراح مجموعة من التدخلات التي ستكون مطلوبة لتمكين أهل السودان، بدعم بناء من الآخرين، من التعامل مع أسباب وآثار الأحداث المعقدة التي جرت في دارفور.

283. تشمل التوصيات، من بين قضايا أخرى، العملية من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل؛ والقضايا المهمة المتعلقة بالعدالة والمصالحة؛ وتعزيز الحوار بين الدارفوريين؛ وتعبئة جيران السودان؛ الانتخابات العامة في السودان والاستفتاء في جنوب السودان؛ والتدابير من أجل تنفيذ الاتفاقات؛ وتقديم الدعم لعملية الوساطة المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة؛ ودور اليوناميد في تعزيز وتوطيد السلام في دارفور.

ثانيا: الملاحظات العامة

284. ومن الأمور التي شجعت الفريق كثيرا كون جميع أصحاب المصلحة السودانيين الذين تشاور معهم قد أعربوا بصراحة عن التزامهم بالسلام والمصالحة. وبالتالي، فإن الفريق مقتنع بأنه إذا ما توفر الدعم اللازم، سيكون شعب السودان قادرا على إنهاء النزاع في دارفور بطريقة شاملة وسلمية وسريعة. لاحظ الفريق المبادرات العديدة التي اتخذها شعب دارفور، على المستوى الشعبي، في محاولة لتسوية الخلافات بينهم و تحقيق السلام والمصالحة على المستوى المحلي ووضع اللبنات الأساسية لتحقيق تسوية سياسية على مستوى أعلى. كما أن الفريق قد لمس بقوة نفاذ الصبر والإحباط لدى شعب دارفور في ظل البطء الذي طبع تحركات جميع الزعماء من الجانبين نحو المهمة العاجلة المتمثلة في إبرام تسوية سياسية شاملة ودائمة.

285. وإذا كان هناك اختلافات حول ترتيب الأولويات بين العدالة والسلام، إلا أن جميع أصحاب المصلحة متساوون في الإعراب عن أملهم وعزمهم على تحقيق العدالة والقضاء على الإفلات من العقاب.

286. يؤمن أصحاب المصلحة إيمانا راسخا بأن النزاع في دارفور هو نزاع سياسي. وبالتالي، فإنهم يعتقدون أن التوصل إلى اتفاق سياسي يعتبر ضروريا لحل النزاع وأن الحل العسكري ليس ممكنا ولا مرغوبا فيه.

287. إضافة إلى ذلك، ونظرا للأهمية الكبيرة لعملية المفاوضات، اتفقت هذه المجموعات على عدد من القضايا الهامة، بما في ذلك:

أ) الحاجة الملحة إلى تحقيق السلام من خلال المفاوضات بدلا من للجوء إلى القوة/الكفاح المسلح ؛

ب) ضرورة إيجاد عملية مفاوضات شاملة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة والنازحين واللاجئين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والإدارة الأهلية والبدو الرحل وجيران السودان وبقية المجتمع الدولي؛

ج) ضرورة أن تعترف حكومة السودان بحقيقة المعاناة التي عاشها أهل دارفور على مدى السنوات الست الماضية؛

د) ضرورة أن تتفق الحركات المسلحة، على الأقل، على موقف تفاوضي مشترك وتتخلى عن الأجندات الشخصية وعن الانتماءات الحزبية والقبلية والعشائرية والدخول في مفاوضات؛

ه) أهمية الاتفاق على جدول أعمال للمفاوضات؛

و) اعتبار دارفور جزءا لا يتجزأ من السودان؛

ز) تمكين دارفور من الحصول على حصة عادلة من توزيع السلطة والثروة في السودان وأهمية تلبية احتياجاتها التنموية؛

ح) إمكانية تعزيز السلام والعدالة والمصالحة من خلال العمليات التقليدية على المستوى المحلي، شريطة عدم التلاعب بهذه العملية لتحقيق غايات سياسية ضيقة وتركها لأهالي دارفور بمشاركة زعماء إداريين حياديين وغير منحازين ؛

ط) ضرورة الاستجابة، على الفور ودون انتظار التوصل إلى اتفاق سياسي شامل، لمختلف مطالب السلام والعدالة والمصالحة الوطنية على جميع المستويات في دارفور وبين دارفور والحكومة المركزية؛ و،

ي) الحاجة إلى الترويج لاتفاق سياسي شامل بين أهل دارفور عموما.

288. قام الفريق بعمله استنادا إلى العديد من الاتفاقات الموجودة حاليا من أجل التوصل إلى حل سياسي في السودان. وحتى الآن، تم إبرام عدة اتفاقات تتعلق مباشرة بدارفور أو لها تأثير على بعض الحلول الممكنة للنزاع في دارفور. ويشمل ذلك اتفاق وقف إطلاق النار الموقع أبريل 2004 (نجامينا)، وإعلان المبادئ لتسوية النزاع في دارفور المبرم في يوليو 2005 (أبوجا)؛ واتفاق سلام في دارفور الموقع في مايو 2006 (أبوجا)،

واتفاق سلام شرق السودان الموقع في أكتوبر 2006 (أسمرا) فضلا عن اتفاق السلام الشامل المبرم في يناير 2005 (نيفاشا ونيروبي).

289. في هذا السياق، يعتقد الفريق أن المشاركين في اللعبة السياسية السودانية، على مر السنين، قد وضعوا إطارا يمكن من خلاله تحقيق أهداف السلام والمصالحة والعدالة والمساءلة في دارفور. وإذا كانت هذه المحاولات السابقة قد تعرضت للانتقاد، فإن ذلك يرجع، من بين أمور أخرى، إلى عدم تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة.

290. إن الوضع الراهن الخطير في دارفور يعتبر مظهرا من مظاهر التحديات السياسية الأوسع نطاقا التي تواجه السودان بأسره. في الواقع، فإن العديد من المحاورين السودانيين يتكلمون عن "أزمة السودان في دارفور"، بدلا من "أزمة دارفور في السودان." ولهذا السبب، فإن الفريق يرى أن أي محاولة لإيجاد حل دائم في دارفور والسودان ككل يجب أن تراعي هذا الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية سلام شاملة وتشاركية في دارفور ستسهم بدورها في عملية التحول الديمقراطي في السودان.

291. إن للنزاع في دارفور أبعادا إقليمية ودولية يجب إيلاء الاهتمام الواجب لها. وهي أبعاد تخص أيضا بعضا من جيران السودان المباشرين، ولا سيما تشاد وغيرها. يتعين على جميع الأطراف بالتساوي أن تولي اهتماما جديا لأبعاد النزاع هذه ولا سيما من خلال تعزيز تنفيذ الاتفاقات التي وقعها السودان مع جيرانه ومن خلال مواصلة العمل من أجل تطبيع مواءمة علاقات السودان مع كافة الدول الأخرى. ويتعين على المجتمع الدولي، بالمعنى الواسع للكلمة، إعادة النظر في فهمه لأسباب وطبيعة وانعكاسات النزاع في دارفور والسودان وتحديد الحلول المناسبة بشكل صحيح وذلك تلبية لحاجة البلاد الملحة للسلام والمصالحة والتنمية.

292. إن لإفريقيا مصلحة كبيرة في استعادة السلام في دارفور. وعلى الرغم من أن جيران السودان هم الأكثر تأثرا بانعدام الاستقرار داخل أكبر دولة في إفريقيا، فإن القارة كلها تتأثر بالصعوبات التي تواجه السودان. وبالتالي، لا يجوز أن تقف إفريقيا متفرجة أمام دارفور وبالتالي يجب على الاتحاد الأفريقي أن يستمر في لعب دور نشط في المساعي الرامية إلى إيجاد حلول للسودان ومعه. ومع ذلك، فإن عملية تحسين فهم الوضع في دارفور والسودان يجب أن تقبل الشعب السوداني كاللاعب الأساسي في تحديد مستقبل بلده، على أن تنحصر دور الأطراف الأخرى في دعم المبادرات السودانية.

منهجية السلام والعدالة والمصالحة

293. إن من البديهي أن أهداف السلام والعدالة والمصالحة في دارفور مترابطة ومرغوب فيها بالتساوي. ومن البديهي هو أيضا أن الرغبة الملحة لشعب دارفور تتمثل

في العيش في السلام والأمن. وذلك مطلب لجميع السودانيين، يؤكد عليه النازحون بشكل خاص.

294. غير أن جميع أصحاب المصلحة السودانيين قد شددوا على ضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل تحقيق العدالة، الأمر الذي، حسب رأيهم، يكفي بحد ذاته لتوطيد السلام. ونظرا لطبيعة النزاع في دارفور وخصوصا العنف الشديد والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي عانى منها شعب دارفور، فإن منهجيتهم هي في محلها وجديرة بالثناء.

295. هذا يعني أنه حتى في مفاوضات السلام الجارية، ينبغي اتخاذ الإجراءات للتحقيق في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في دارفور ولمنع ارتكاب جرائم جديدة. ويمكن أن تعطي هذه التدابير الأولوية لجهود الحفاظ على الأدلة للإجراءات اللاحقة، على أن تشمل ترتيبات قوية لحماية الشهود وتشجيع ضحايا الجرائم الجنسية على وجه الخصوص على الجهر بشكاواهم.

296. إن من الضروري إذن أن تشكل مسألة العدالة الوطنية والدولية فضلا عن المصالحة جزءا من جدول أعمال مفاوضات الاتفاق السياسي الشامل. ويجب أن تولي هذه المفاوضات عناية خاصة للكيفية التي يمكن أن يتعامل بها الشعب السوداني مع الماضي ويضمن العدالة المستدامة في المستقبل ويأخذ بعين الاعتبار، في إطار هذه العملية، المبادئ والتوصيات المحددة بشأن العدالة والمصالحة الواردة في هذه التوصيات.

ألف: خارطة الطريق نحو اتفاق سياسي شامل

297. يقترح الفريق وضع خارطة طريق ترمي إلى توفير الأمن للسكان على فور بدء المحادثات، وبنفس القدر من الأهمية، تهيئة بيئة مؤاتية تتيح لشعب دارفور المشاركة كاملة في عملية تحديد جدول أعمال ونتائج الحوار حول مستقبلهم. وبالتالي، يمكن أن تتضمن خارطة الطريق الخطوات التالية :

أ) يجب أن تتفاوض حكومة السودان والحركات المسلحة وتتوصل إلى اتفاق/هدنة لوقف الأعمال القتالية، على أن يكون ذلك مدعوما بتدابير يتم اتخاذها من جانب واحد وبحسن نية يكون هدفها الحد من العنف في دارفور موازاة لعملية المفاوضات؛

ب) اعتماد الاتفاق الإطاري بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنازحين داخليا واللاجئين والإدارة الأهلية، والبدو الرحل في دارفور (إجمالا "الأطراف السودانية")؛

ج) التفاوض بشأن الوقف الدائم لإطلاق النار، بما في ذلك الاتفاق على ترتيبات أمنية شاملة بين حكومة السودان والحركات المسلحة، تأخذ في الاعتبار جميع مصادر العنف وانعدام الأمن في دارفور؛

د) التفاوض على اتفاق سياسي شامل بين حكومة السودان والحركات المسلحة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنازحين داخليا واللاجئين والإدارة الأهلية والبدو الرحل في دارفور؛

ه) التفاوض بشأن تعليق المفاوضات بموجب الفقرة (أ) لا يحتاج إلى تأخير الخطوات اللاحقة، ولا سيما اعتماد الاتفاق الإطاري. وعلاوة على ذلك، فإن المفاوضات التي تجري تحت (ج) و (د) يمكن أن تتم في وقت واحد؛

و) هناك حاجة ملحة لأن يتشاور كبير الوسطاء المشترك مع أصحاب المصلحة، تمهيدا للمفاوضات الشاملة ويتعين عليه، في هذا الصدد، أن يأخذ في الاعتبار النتائج التي توصل إليها الفريق. ينبغي أن يشمل ذلك، بحث ومعالجة القضية الهامة المتمثلة في كيفية تمثيل ومشاركة مختلف الدوائر في هذه المفاوضات.

اتفاق وقف الأعمال القتالية

298. يتعين على حكومة السودان والحركات المسلحة وغيرها من المجموعات المسلحة والميليشيات، فرادى أو جماعيا، الموافقة على التفاوض بشأن وقف الأعمال القتالية بهدف تهيئة بيئة مواتية للحوار وصولا إلى إبرام اتفاق إطاري واتفاق سياسي شامل. وسيكون الهدف الرئيسي من اتفاق وقف الأعمال القتالية، الوقف الفوري لجميع الأعمال المسلحة والأنشطة ذات الصلة.

299. كما وردت في الاتفاقات السابقة، يتعين على الأطراف بذل كل ما في وسعها لضمان ما يلي:

أ) خفض مستوى العنف؛

ب) حماية المدنيين وعدم تعريضهم للعنف والترهيب والتهديد أو التهجير القسري وإعطاء الأولوية القصوى لحماية النساء والأطفال؛

ج) توفير المساعدة الإنسانية للنزحين داخليا وغيرهم من المدنيين المحتاجين إلى ذلك؛

د) توفير بيئة من شأنها تمكين النازحين واللاجئين من العودة طوعا وبأمان إلى أماكنهم الأصلية؛

ه) ضمان تعاون الأطراف مع اليوناميد وهيئات التحقق التابعة لها في رصد وقف الأعمال القتالية.

و) التزام الأطراف التي توافق على وقف الأعمال القتالية بما يلي:

- الاحتفاظ بأسلحتها وحداتها مسلحة؛
- البقاء في المواقع التي كانت تحتلها في بداية المفاوضات؛
- عدم اتخاذ إجراءات لتغيير الواقاع العسكري على الأرض، مثل إعادة التسليح والتجنيد أو إعادة نشر الوحدات العسكرية؛
- تجنب الدعاية المعادية؛
- ا لخضوع للتحقق غير المشروط من قبل اليوناميد.

300. بالتزامن مع عمليات التفاوض على وقف الأعمال العدائية مع الجماعات المسلحة، يتعين على حكومة السودان اتخاذ خطوات أحادية الجانب للحد من العنف في دارفور. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات ما يلي: تعزيز القيادة والسيطرة على الأجهزة الأمنية التنفيذية في دارفور، وتعزيز قوة الشرطة السودانية، والتعجيل بتوفير خدمات شرطة للنازحين داخليا والعائدين إلى قراهم والتعاون مع أنشطة اليوناميد للرصد.

301. إلى جانب ما ذُكر أعلاه، يتعين على اليوناميد تقديم المساعدة اللوجستية غير العسكرية للحركات المسلحة المعنية وتوفير التدريب وبناء القدرات في وقف إطلاق النار والعمليات المتصلة بها، لقادة الحركات المسلحة. ويمكن توسيع هذه المساعدة والتدريب ليشملا جميع المجموعات التي توافق على وقف الأعمال العدائية.

302. وفور إصدار كبير الوسطاء المشترك دعوات إلى جميع الدوائر ذات الصلة للمشاركة في عملية المفاوضات المشار إليها أعلاه، ينبغي للاتحاد الأفريقي الاتصال بمجلس الأمن للأمم المتحدة بهدف اعتبار جميع المنظمات من قبيل المجموعات المسلحة في دارفور التي سترفض المشاركة في المفاوضات ، كمنظمات إرهابية.

<u>الاتفاق الإطاري</u>

303. يتعين على الأطراف السودانية اعتماد اتفاق إطاري يُلزم أطراف عملية المفاوضات بإنهاء النزاع في دارفور. وما لم يتم تعديله من قبل الأطراف، فإن "إعلان المبادئ لتسوية النزاع السوداني في دارفور" على النحو الذي اعتمدته الأطراف في أبوجا، نيجيريا، في 5 يوليو 2005، ينبغي استخدامه كاتفاق إطاري. وهذا التعديل قد

يساعد على توضيح جدول أعمال المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل وتحديد طرق سير المفاوضات. وتبعا لذلك، يمكن التفاوض على الاتفاق السياسي الشامل على أساس الاتفاق الإطاري.

304. تتمثل الأطراف التي يمكن أن تتفاوض لاعتماد الاتفاق الإطاري فيما يلي:

أ) حكومة السودان؛

ب) الحركات المسلحة؛

ج) الأحزاب السياسية؛

د) النازحين داخليا واللاجئين؛

ه) الزعماء التقليديين/الإدارة الأهلية؛

و) منظمات المجتمع المدني؛

ز) البدو الرحل في دارفور.

305. يتعين على الوسيط إنشاء مجموعة مرجعية مكونة من الاتحاد الإفريقي ومنظمة الايجاد وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة لكي تراقب عملية التفاوض من أجل اعتماد الاتفاق السياسي الشامل.

306. يجب أن تكون النساء ممثلة في جميع وفود الأطراف على نحو كاف وبما لا يقل عن 30% وذلك نظرا إلى العبء غير المتناسب التي تحملته المرأة نتيجة للنزاع.

307. يحدد الوسيط المشترك للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، بالتشاور مع الأطراف ووفقا للفقرة (25) أعلاه، مكان ومدة المفاوضات.

الوقف الدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية

308. فور اعتماد الاتفاق الإطاري، يجب أن تدخل الأطراف المشار إليها أعلاه في مفاوضات لإبرام وقف دائم لإطلاق النار، بما في ذلك الترتيبات الأمنية الشاملة. سيكون الهدف للوقف الدائم لإطلاق النار/الترتيبات الأمنية الشاملة هو وضع حد نهائي للأعمال العدائية بين جميع الأطراف المسلحة المتحاربة، بما في ذلك ليس فقط قوات حكومة السودان والحركات المسلحة، ولكن أيضا الميليشيات القبلية والعناصر المسلحة الأجنبية وضمان أن يكون مل السلاح مختصرا على القوات الدستورية للدولة في السودان فقط، وفقا لما هو منصوحص عليه في القانون.

309. يدخل الوقف الدائم لإطلاق النار حيز التنفيذ فور إدراجه في الاتفاق السياسي الشامل ويحل محل اتفاق/هدنة وقف الأعمال القتالية الذي كان ساري المفعول طوال فترة المفاوضات.

استشارة أهل دارفور خلال المفاوضات

310. يذكر سكان دارفور عواقب إبعادهم من المفاوضات حول اتفاق سلام دارفور الموقع في أبوجا وهم مصممون على عدم السماح بتكرار تلك التجربة. وإدراكا لهذه الحقيقة، سيكون من الضروري أن يكون شعب دارفور ممثلا في الأطراف المتفاوضة بشأن بنود جدول الأعمال المطروح للنقاش والمحادثات، حتى يتسنى لأهل دارفور تبني نتائج المفاوضات بشأن مستقبلهم.

311. لهذا السبب وموازية لمنتديات التفاوض التي ستفاوض على الإطار وعلى الاتفاقات السياسية الشاملة، ينبغي إنشاء مؤتمر استشاري لدار فور يتم من خلاله تلقي وجهات نظر أهل دارفور. ويمكن عقد المؤتمر لتلقي تقارير من منتديات التفاوض الرسمي ورفع جهات نظره إلى هذه المنتديات.

312. ينبغي تسهيل إنشاء المؤتمر الاستشاري لدار فور وفعالية أدائه من قبل مبادرة الحوار الدارفوري الدارفوي والتشاور، بما في ذلك توفير الموارد والخبرات، بالتشاور مع العناصر ذات الصلة من اليوناميد وكبير الوسطاء المشترك.

313. وعلى الرغم من أهمية عملية المؤتمر الاستشاري لدار فور، فإنه من المهم أن تبذل حكومة السودان والحركات المسلحة وجميع اللاعبين السياسيين جهودا إضافية لتعزيز الشعور بالانتماء الوطني، باعتباره إحدى المبادرات الأساسية والضرورية لتسوية النزاع في دارفور .

314. يرى الفريق أن من البديهي إشراك أهل دارفور في محادثات السلام، الأمر الذي سيضمن الأخذ بعين الاعتبار أولويات وتطلعات شعب دارفور، وبقدر الإمكان، الكيان السوداني الأوسع، خلال المفاوضات. إذا كانت المسائل العسكرية من اختصاص المتحاربين، فإن الأطراف غير المتحاربة لها ما تسهم به في كل القضايا الأخرى.

315. يتعين على الوسيط، بالتشاور مع ممثلي الأطراف، العمل على وضع الأساليب الصحيحة لاختيار ومشاركة ممثلي الأطراف غير المتحاربة. إن مبادرة الحوار الدارفوري والتشاور التي اكتسبت خبرة في دعوة ممثلي المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة في دارفور، يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في هذه العملية، بالتعاون مع اليوناميد لدعم عملية التفاوض.

الاتفاق السياسي الشامل

316. يتعين على الأطراف السودانية أن تدخل في المفاوضات بهدف إبرام اتفاق سياسي شامل من شأنه التصدي لجميع بنود جدول الأعمال التي تم تحديدها في الاتفاق الإطاري وتقبل الوقف الدائم والشامل لإطلاق النار والترتيبات الأمنية. (نقدم فيما يلي مقترحات مختلفة تتعلق بعمل كبير الوسطاء المشترك).

معالجة مسألة العدالة والإفلات من العقاب

317. ينظر أهل دارفور إلى "العدالة"، بشكل عام، على أنها تشمل عمليات تحقيق المساواة والحصول على التعويض وجبر الأضرار وإرساء سيادة القانون فضلا عن العدالة الجنائية. وبالتالي، سيتوقعون مجموعة من التدخلات التي تتعامل مع كل جوانب العدالة هذه ولا تفضل أي إجراء على حساب آخر.

خارطة الطريق من أجل تحقيق العدالة والمصالحة

318. إن تحقيق العدالة وتعزيز المصالحة وتشجيع الانتعاش وتضميد جراح شعب دارفور، أمور تتطلب نهجا شاملا ومتكاملا ومنهجيا ومبتكرا يرتكز على النظام القانوني لجمهورية السودان ويستفيد من تنوع التراث القانوني للبلاد وقيمه الدستورية والتزاماته بموجب القانون الدولي. وسوف يتطلب الأمر أيضا تعزيز النظام القائم بآليات جديدة، بما في ذلك إنشاء غرفة جنائية خاصة لتكون محكمة مختلطة تعتمد على خبرة القضاة المؤهلين والأكفاء خارج السودان.

319. كما سبق ذكره، فإنه ليس من الممكن ولا من المرغوب فيه بناء جدار عازل بين أهداف العدالة من ناحية والمصالحة من جهة أخرى. وإذ يربط بين العدالة والمصالحة، فإن الفريق يقدم اقتراحات لتعزيز آفاق المصالحة من أجل استكمال المبادرات حول العدالة وليس كبديل عن تدابير قانونية قوية وقادرة على الاستجابة للاحتياجات القانونية الملحة والمعقدة في دارفور. إن المصالحة في حد ذاتها لا يمكن تحقيقها دون وجود الإرادة السياسية اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للسلام والأمن والانتعاش الاقتصادي، تبرز مرة أخرى الترابط الوثيق بين السلام والعدالة والتنمية والمصالحة.

الاستجابة المتكاملة للعدالة والمصالحة

320. يرى الفريق أن هناك حاجة ملحة إلى توفير استجابة متكاملة لمسائل العدالة والمصالحة في دارفور للتعامل مع النزاع في دارفور. ويجب أن تشمل هذه الاستجابة مجموعة واسعة من التدخلات التي تعكس الاحتياجات المتنوعة للعدالة والمصالحة

فضلا عن ضرورة اعتماد تدابير ومؤسسات فعالة ومنسقة. يمكن أن تشمل التدابير ما يلي:

أ) عمليات وطنية شاملة ومستقلة للعدالة الجنائية تشمل تحقيقات وتنشيط جوانب المحكمة الجنائية الخاصة حول الأحداث في دار فور، باعتباره المكان الرئيسي لتقديم العدالة الجنائية بشأن النزاع في دارفور؛

ب) محكمة جنائية مختلطة تمارس الاختصاص الابتدائي والاستئنافي على الأفراد الذين يبدو أنهم يتحملون مسؤولية خاصة عن أخطر الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع في دارفور، على أن تتألف من قضاة من ذوي الجنسية السودانية وغيرها؛

ج) المصالحة وآليات قول الحقيقة؛

د) برامج تعويضية وغيرها من أشكال التعويض عن الخسائر التي المتكبدة خلال فترة النزاع وإعطاء الضحايا بداية جديدة؛

ه) اتخاذ تدابير لضمان سلامة وكرامة الشهود والمشاركين في عمليات الستجابة المتكاملة لمسائل العدالة والمصالحة في دارفور ، ولا سيما ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي؛

و) إقامة التنسيق الفعال بين مختلف المؤسسات والآليات المنصوص عليها في الاستجابة المتكاملة لمسائل العدالة والمصالحة في دارفور، خاصة لتجنب حالات تنازع الاختصاص؛

ز) تدابير أخرى لتعزيز قطاع العدالة في دارفور للتعامل مع انتهاكات ما بعد النزاع؛

ح) تعميم ونشر المعلومات المتعلقة بجميع جوانب الاستجابة المتكاملة لمسائل العدالة والمصالحة في دارفور من خلال برامج توعية، لا سيما في دارفور؛

ط) آلية وطنية فعالة من أجل الإشراف العام على تنفيذ الاستجابة المتكاملة لمسائل العدالة والمصالحة في دارفور وضمان تحقيق التكامل بين النظام على المستوى الوطني وداخل ولايات دارفور.

عمليات العدالة الجنائية

321. إن تحقيق العدالة الجنائية سيكون ركيزة هامة ولكن غير كافية في إطار العدالة والمصالحة في دارفور. ففي الوقت الراهن، تعتبر استجابة العدالة الجنائية لدارفور غير

فعالة ومربكة، بينما فشلت أيضا في الحصول على ثقة أهل دارفور. ومن ثم، فإنها تتطلب إدخال تغييرات في النظام القانوني السوداني لتوفير المساءلة الفعالة على مختلف مستويات المشاركة الجنائية. وإلى جانب النظام الرسمي للمحاكم الوطنية والهجين، ينبغي تطبيق آليات العدالة التقليدية للتعامل مع الجرائم ومرتكبيها على مستوى المجتمع المحلي.

المحكمة الهجين

322. سعيا لتسهيل إنشاء المحكمة الهجين، يتعين على حكومة السودان اتخاذ خطوات فورية لسن قوانين تسمح لغير المواطنين المؤهلين قانونيا بالعمل في الجهاز القضائي في السودان (راجع القسم 23 من قانون الهيئة القضائية لعام 1986). وفي هذا الصدد، يلاحظ الفريق أن دستور السودان لا يمنع صراحة تعيين غير المواطنين السودانيين في الهيئة القضائية في السودان، وبالتالي لن يحتاج إلى التعديل.

323. ستتألف المحكمة المختلطة المقترحة من دائرة جنائية مختلطة ينبغي أن تتكون من فريق تضم أفرادا مؤهلين تأهيلا عاليا ومناسبا من ذوي الجنسية السودانية وغيرها. يتولى الاتحاد الإفريقي اقتراح صيغة لترشيح غير المواطنين السودانيين وتشكل الفرق القضائية للمحكمة المختلطة فضلا عن تقديم الدعم للتحقيقات والمدعين العامين.

324. وينبغي أن تكون المحكمة المختلطة مدعومة بمهام النيابة العامة والتحقيق وظائف التسجيل. ويمكن أن ينضم إلى المواطنين السودانيين المؤهلين موظفون يضطلعون بالدور نفسه على أن يتولى الاتحاد الإفريقي تعيينهم للعمل في الوظائف الأساسية للمحكمة. وكما هو مبين أدناه، عند القيام بهذه الترشيحات، يتعين على الاتحاد الأفريقي إجراء مشاورات موسعة للحصول على توصيات بشأن المرشحين. يجب أن تعمل المحكمة المختلطة ضمن نظام العدالة الجنائية الوطني في السودان وبصفة خاصة مبادرة الاستجابة المتكاملة لمسائل العدالة والمصالحة في السودان: يجب أن تكون مهامها إضافية ومرتبطة بنظام المحاكم الخاصة التي نُوقش في هذا التقرير.

325. سعيا لدعم عمل المحاكم الخاصة في جميع أنحاء ولايات دارفور الثلاث، ينبغي لحكومة السودان إنشاء هيئة لتنظيم وتنسيق تحقيقات شاملة فيما يتصل بجميع جوانب النزاع في دارفور. وستكون هذه المهمة ضرورية لتفادي الازدواجية في التحقيقات وتوفير هيكل يمكن أن يتم عبره اتخاذ القرارات بشأن العمليات أو الإجراءات وضمان مواءمة ممارسات العمل.

326. يجب أن تعكس التحقيقات النمط الكامل للجرائم والتجاوزات التي ارتكبت خلال النزاع في دارفور وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للجرائم للجنسية.

327. يتعين على الاتحاد الإفريقي أن ينتدب أشخاصا مؤهلين إلى هيئة التحقيقات للعمل جنبا إلى جنب مع السودان لتوفير مجموعة المهارات اللازمة من أجل التحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها، وخصوصا الجرائم الجنسية.

328. يتعين على الاتحاد الإفريقي أن يقوم، بالتشاور مع حكومة السودان، بانتداب قانونيين أو قضاة للعمل في المحاكم الخاصة، سواء كمراقبين أو أعضاء في هيئة المحكمة، عندما يقتضي الأمر ذلك. يجب أن يكون الاتحاد الإفريقي مسؤولا عن إطلاق هذه العملية والإشراف عليها.

329. يجب تحديد المهام الخاصة للمراقبين والموظفين الذين يتم تعيينهم لدعم المحاكم الخاصة بالتشاور بين الاتحاد الإفريقي وحكومة السودان. وينبغي مطالبة المراقبين والموظفين بتقديم تقارير منتظمة إلى الاتحاد الإفريقي وحكومة السودان.

دور الاتحاد الإفريقي في تعيين القضاة والموظفين القانونيين

330. سيكون من مسؤولية الاتحاد الافريقي المبادرة إلى إنشاء النظام لإشراك حكومة السودان في صيغة وعملية تشكيل الفرق القانونية المختلطة وتعيين الموظفين القانونيين للمحكمة المختلطة وانتداب أي مراقب أو موظف للعمل في المحاكم الخاصة.

331. ينبغي أن تشمل معايير الاتحاد الإفريقي لتحديد هوية الأفراد لأغراض التعيين ما يلي: الكفاءة المهنية المؤكدة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية؛ والخبرة في الوظيفة (القضاء والنيابة العامة والتحقيق أو الإدارة) التي يتم التعيين فيها؛ والقدرة على التكيف مع النظام القانوني في السودان؛ والتوازن العادل بين الجنسين. وينبغي عدم حصر الترشيحات على المواطنين الأفريقيين فقط.

332. عند اختيار المرشحين لمناصب القضاة أو المراقبين أو كبار الموظفين، يتعين على الاتحاد الإفريقي طلب المشورة من القضاة أو القانونيين الدوليين المرموقين أو من المنظمات الدولية ونشر عملية التشاور.

333. يتعين على الاتحاد الإفريقي إنشاء آلية، بالتشاور مع حكومة السودان، للإشراف على عملية نشر الموظفين غير الوطنيين وتلقي التقارير عن عمل الترتيبات المختلطة عموما.

الاستفادة من الخبرة القانونية السودانية

334. سعيا لتلبية الاحتياجات الحالية، ينبغي لحكومة السودان تعبئة كل الموارد البشرية المتاحة. وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق أن العديد من القضاة السودانيين من ذوي الخبرة والمؤهلين كانوا قد أحيلوا إلى التقاعد مبكرا من قبل الحكومة الحالية. بقي البعض منهم

داخل السودان حيث يعملون في القطاع الخاص أو غيره من القدرات، بينما سافر البعض الآخر خارج السودان حيث يمارسون مهنا قانونية أخرى.

335. يعتقد الفريق أنه قد يكون من الحكمة إعادة بعض هؤلاء المهنيين إلى مناصبهم القضائية أو الاستفادة بخبراتهم بطرق أخرى في تنفيذ تدابير العدالة والمصالحة التي يتعين اتخاذها، وذلك في خطوة قد ينظر إليها على أنها بادرة نحو المصالحة. ولذلك فإن الفريق يوصي بقوة حكومة السودان بضرورة دعوة القضاة السابقين الراغبين والمهنيين القانونيين الآخرين إلى معالجة بعض الحالات في إطار الاستجابة المتكاملة لمسائل العدالة والمصالحة في دارفور.

التدابير الرامية إلى دفع عجلة العدالة الجنائية

336. سعيا لتحقيق العدالة الجنائية للجرائم التي ارتكبت في دارفور، ينبغي للحكومة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتوفير ما يلي:

أ) مجموعة كافية من القوانين الموضوعية، بما يتفق مع الدستور، تعكس الجرائم الدولية؛

ب) إزالة الحصانات القانونية والفعلية وغيرها من المعوقات القانونية لمقاضاة المرتكبين المحتملين لهذه الجرائم ؛

ج) عنصر تحقيقات مستقلة وموثوق بها؛

د) تعزيز الأحكام الإجرائية والأدلة لتمكين تحقيق العدالة بصورة فعالة وفي الوقت المناسب، فضلا عن مشاركة الشهود والضحايا في الإجراءات القضائية؛

ه) اتخاذ تدابير خاصة، بما في ذلك التشريعات، من أجل التعامل مع الاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية في جميع مراحل عملية العدالة الجنائية؛

و) اتخاذ التدابير الضرورية لحماية الشهود والضحايا المشاركين في الإجراءات؛

ز) تعيين عدد كاف من الموظفين المؤهلين ومن ذوي الخبرة للاضطلاع بالمهام القضائية والتحقيقية وتوفير التدريب وبناء القدرات لموظفي العدالة؛

ح) الإجراءات والقواعد من أجل التنسيق بين مختلف المحاكم والوظائف داخل نظام العدالة الجنائية وكذلك بين المؤسسات التابعة لنظام العدالة الجنائية وغيرها من المؤسسات والآليات المنصوص عليها في الاستجابة المتكاملة لمسائل العدالة والمصالحة في دارفور؛

ط) توفير الموارد الكافية لتقديم العدالة ذات المغزى في الوقت المناسب

آليات العدالة التقليدية

337. إلى جانب الملاحقات القضائية الرسمية، تتطلب الاستجابة المتكاملة لمسائل العدالة والمصالحة في دارفور تحديد أنسب آليات العدالة التقليدية للتعامل مع هؤلاء الجناة الذين يبدو أنهم يتحملون المسؤولية عن جرائم أخرى غير الانتهاكات الأكثر خطورة. يتعين اعتماد تدابير واستراتيجيات خاصة، وسن تشريعات حيثما كان ذلك ضروريا لضمان سير آليات العدالة التقليدية بشكل نزيه وعدم إبعاد أي مجموعة ترغب في المشاركة في إجراءات العدالة. ينبغي استشارة مجتمعات دارفور بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها.

المبادئ المشتركة للبت في المنازعات

338. يجب تطبيق المبادئ التالية في المحاكم الرسمية والمحاكم التقليدية وإجاءات لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة:

أ) يجب ممارسة جميع المقاضاة والصلاحيات القضائية بخصوص الانتهاكات المتعلقة بالنزاع في دارفور، وفقا للاستجابة المتكاملة لمسائل العدالة والمصالحة في دار فور، بشكل مستقل ولا يجب أن تخضع لسيطرة أو تأثير أطراف ثالثة؛

ب) عند سير الإجراءات، ينبغي تشجيع المشاركة الفعالة لجميع فئات الضحايا، بما يتوافق مع مبادئ المحاكمات العادلة والإجراءات القانونية الواجبة؛

ج) ينبغي اتخاذ التدابير لحماية الشهود والضحايا خلال جميع الإجراءات القانونية وذلك لضمان كرامتهم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات ضحايا الجرائم الجنسية؛

د) ينبغي أن تشجع الإجراءات والقوانين الموضوعية أعمال المصالحة واستعادة الممتلكات والتعويضات الأخرى من قبل الأشخاص المدانين.

المحكمة الجنائية الدولية

339. تعتبر المحكمة الجنائية الدولية محكمة الملجأ الأخير التي تكمل النظم القضائية الوطنية. كما أنها محكمة ذات قدرات محدودة. وهذا يعني أنه حتى لو استخدمت مواردها بالكامل، فإنه لا يمكن لها التعامل إلا مع عدد قليل من الأفراد خارج الحالات المعروضة عليها. وبالتالي، عندما يتم ارتكاب جرائم على نطاق واسع، فإنه يجب التعامل مع الأغلبية الساحقة من الحالات الجنائية المحتملة من قبل النظام الوطني. وهذا يعكس ببساطة أوجه القصور الوظيفي للمحكمة الجنائية الدولية. ومن المهم أن يدرك

جميع أصحاب المصلحة هذا الواقع ويركزوا بالتالي على الأهمية الحيوية لتعزيز النظم القانونية الوطنية. ويعطي مبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، في جميع الحالات، الأسبقية للأنظمة الوطنية، حتى عندما تكون المسألة محالة إليها من قبل مجلس الأمن. وهذا يعني أن المحكمة الجنائية الدولية ملزمة بأن تأخذ في الاعتبار كون الدولة قد اتخذت أو تتخذ تدابير قضائية فعالة للتعامل مع الجرائم ذات الصلة. وأي تدابير موثوق بها يتم اتخاذها في إطار النظام الوطني من شأنها أن تساعد مجلس الأمن في اتخاذ قراراته بشأن الوضع في دارفور والسودان بصورة عامة. ويجب أن يكون دور العدالة الدولية بصورة عامة على جدول أعمال الاتفاق السياسي الشامل.

معالجة مسألة المصالحة

340. يمكن أن تكون للمصالحة تعابير مختلفة ويجب تحقيقها داخل المجتمعات المحلية في دارفور، وفقا لقيمها عن طريق استخدام المؤسسات التي تثق بها. تنبع الحاجة إلى المصالحة في دارفور من حجم الضرر والظلم اللذين تعرض لهما سكان دارفور أثناء النزاع ومن مظالم تاريخية على نطاق أوسع. إن المصالحة، باعتبارها عملية لمواجهة الخسائر الشخصية والطائفية الهائلة والتغلب عليها؛ والأحزان والآلام والمرارة والغضب وصولا إلى إعادة بناء الثقة بين المجتمعات والشعوب، تتطلب أكثر من مجرد آلية. بل تعبر عن تغيير في الموقف يشمل الاستعداد لمواجهة الماضي والتعلم منه.

341. إن تشجيع المصالحة يتوقف على مدى تحقيق العدالة والاستعداد الفردي والجماعي للاعتراف بالمسؤولية عن الانتهاكات والأخطاء السابقة والندم ودفع تعويضات. وعلى الصعيد السياسي، فإن إبداء حسن النية في المفاوضات وفي تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل سيسهم في تحقيق المصالحة، على أن تتخذ حكومة السودان خطوات جادة لعكس اتجاه التهميش والدمار في دارفور.

342. توجد في دارفور شكاوى مزعزعة للاستقرار تتعلق بعدم الإنصاف في تخصيص الأراضي أو الحصول على الموارد من بعض المجتمعات المحلية. ويجب إيجاد حلول دائمة لضمان الوصول إلى موارد الأراضي لجميع فئات السكان في دارفور. يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للمشاكل المرتبطة بالأراضي أثناء المفاوضات.

343. يجب أيضا أن تكون للمصالحة مكانة في مؤسسات العدالة الرسمية. أما أعمال المصالحة الفردية المتعلقة بخطأ يرقى الى درجة الجريمة، فيجب أن تؤخذ في الحسبان أو وضعها ضمن إجراءات العدالة الجنائية. الأمر الذي يتطلب إقامة الروابط الإجرائية اللازمة بين مؤسسات العدالة وأي آليات للمصالحة.

الحقيقة والعدالة والمصالحة

344. يرى الفريق أن لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة يمكن أن تشكل عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجية تعزيز المصالحة بخصوص دارفور. وبالتالي، ينبغي منح الاعتبار للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة وتأييدها من قبل الاتفاق السياسي الشامل والشعب السوداني عموما. ويجب إنشاء اللجنة وفقا للتشريعات وذلك لتمكين التحقيق وتقديم أكمل صورة ممكنة عن طبيعة وأسباب وحجم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة النزاع في دارفور من 2002 حتي 2009.

345. ينبغي للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة:

أ) أن تكون مستقلة ومؤلفة من أشخاص من ذوي المكانة العالية والسلامة المعنوية يحظون بموافقة أطراف الاتفاق السياسي الشامل، على أن تشمل أهل دارفور من القانونيين والنساء؛

ب)توفير الفرصة لجميع سكان دارفور، على وجه الخصوص، والسودانين بصفة عامة، لتقديم ملاحظاتهم بشأن جميع المسائل المتعلقة بالنزاع في دارفور؛

ج) منح الضحايا الفرصة لسرد الانتهاكات التي عانوا منها؛

د) السماح لأولئك الذين قد ارتكبوا جرائم خطيرة بقبول مشاركتهم الشخصية في ارتكاب هذه الجرائم والاعتذار للضحايا والتعبير عن الندم وطلب العفو أو التعاون مع عمل اللجنة؛

ه) يحق لها منح العفو للأفراد بناء على طلب وشروط محددة؛

و) تتمتع بالقوة والقدرة على الأمر بدفع تعويضات فردية وجماعية وغيرها من التعويضات للضحايا وتوسيعها، مع الأخذ في الاعتبار آليات التعويض وجبر الضرر الأخرى؛

ز) تقديم توصيات تهدف إلى منع العودة إلى النزاع وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المستقبل؛

ح) تقديم أي توصيات ضرورية لتعزيز المصالحة الوطنية بخصوص دارفور؛

ط) إبلاغ الأمة بنتائجها وتوصياتها؛ و،

ي) هيكلة نفسها وانتهاج أساليب عمل مناسبة من أجل إنجاز مهامها بشكل فعال.

توفير العدالة الاجتماعية والاقتصادية

تدابير للمساعدة على عودة المجتمعات النازحة

346. إن انتهاء الصراع سيتيح للسكان النازحين، بمن فيهم اللاجئون، من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية وأماكن إقامتهم. ومن المحتمل أن يواجه الكثيرون الصعوبات لدى وصولهم. ويحق لجميع سكان دارفور المتضررين استعادة الممتلكات التي صودرت منهم وتلقي تعويضات عن الممتلكات المفقودة أو المتلفة فضلا عن أشكال التعويض الأخرى عن الضرر الذي وقع نتيجة للنزاع.

347. وفي هذا الصدد، يتعين على حكومة السودان أن تقوم، بمساعدة اليوناميد، باتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الناس الذين احتلوا بشكل غير قانوني القرى والأراضي التي أخلاها النازحون داخليا واللاجئون وذلك لتمكين أصحابها الشرعيين من استعادة أراضيهم. ينبغي للحكومة أن تنظر في إنشاء هيئة دائمة تضم ممثلين عن النازحين داخليا واللاجئين العائدين إلى أوطانهم، للتحقيق في ملكية الأرض واحتلالها. وبصورة أعم، ينبغي أن تدرس اللجنة مسألة نقل ملكية الأراضي وإعادة التوطين وتحدد الآليات التي تسمح بتسوية المنازعات الناشئة عن الأراضي بطريقة مرضية.

348. بالتعاون الوثيق مع اليوناميد، ينبغي لحكومة السودان إشراك النازحين داخليا واللاجئين لتسهيل عودتهم الطوعية إلى ديارهم. الأمر الذي يتطلب توفير الحماية الكافية وظروف السلامة والأمن اللازمة فضلا عن إصلاح الخدمات والمرافق في مناطق العودة.

المساعدة الإنسانية خلال الفترة الانتقالية

349. بينما تستمر المفاوضات لإنهاء النزاع ويتم اتخاذ الإجراءات المطلوبة وفقا لمبادرة الاستجابة المتكاملة لمسائل العدالة والمصالحة في دار فور، ينبغي لحكومة السودان، بالتعاون مع اليوناميد والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، اتخاذ خطوات عاجلة لضمان ما يلي:

أ) تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان دارفور الذين يعيشون داخل المخيمات؛

ب) تحسين الأمن داخل هذه المخيمات وخارجها؛

ج) تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص الذين يعيشون خارج مخيمات المشردين داخليا، بما في ذلك الرعاة؛

د) تلبية الاحتياجات الإنسانية للمجتمعات التي تعيش في المناطق التي تسيطر عليها الحركات المسلحة؛

هـ) تهيئة الظروف للعودة الطوعية والآمنة للنازحين واللاجئين إلى ديارهم؛

و) توفير خيارات بديلة للإقامة وسبل العيش والخدمات لهؤلاء النازحين الذين يفضلون البقاء في المراكز الحضرية أو بالقرب منها، و،

ز) دعما لما ورد أعلاه، ينبغي لبعثة التقييم المشتركة في دارفور الآن إحياء أنشطتها للمساعدة على الانتقال من التدخل الإنساني إلى الإنعاش والتنمية.

التعويضات

350. خلال المفاوضات، ينبغي للأطراف أن تعتمد مبادئ وآليات لضمان تعويضات ملائمة وممكن الوصول إليها وعادلة (فردية وجماعية)، واستعادة الممتلكات وغير ذلك من أشكال جبر الضرر لشتى أنواع الضرر الفردي والجماعي التي عانى منها أهل دارفور خلال النزاع.

351. يتعين على الحكومة والمجتمع الدولي الالتزام بتوفير الموارد الكافية لعملية العودة وإعادة توطين النازحين واللاجئين ولضمان استعادة الممتلكات والتعويضات وجحبر الضرر وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية.

تعزيز المصالحة في دارفور

352. يجب أن تكون الحاجة إلى تعزيز المصالحة وراء كل الجهود والبرامج الرامية إلى تحقيق الانتعاش في دارفور. فمن المستحيل أن نتصور مصالحة من دون مشاركة الأهالي ومساهمة المواطنين في النقاش الدائر حول مستقبل المجتمعات المحلية والمجتمع. ويتحمل جميع سكان دار فور مسئولية تحقيق المصالحة. وبدون مشاركتهم، ستفشل جميع الجهود في هذا الإطار. ويتحمل جميع الفاعلين السياسيين والحكومة مسؤولية خاصة عن تعزيز المصالحة في دارفور.

353. تم وضع مبادرة الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور باعتباره عملية سودانية تهدف إلى تسهيل السلام والمصالحة على المستوى المحلي. وعلى هذا الأساس يمكن ويجب أن يلعب دورا هاما في إيجاد تدابير مختلفة للمصالحة كما يمكن أن يساعد أصحاب المصلحة الدارفوريين على تنظيم تمثيلهم في عمليات السلام الرفيعة المستوى. وفي برامجه المستقبلية، يتعين على الحوار الدارفوري الدارفوي والتشاور أن يعتمد على جلسات الاستماع التي عقدها الفريق.

354. يجب البدء فورا في الانتقال من الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور إلى عملية سودانية خالصة كما يجب أن يكون الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور في نهاية المطاف آلية دارفورية مستقلة لإدارة النزاع محليا في الصراع، مع استمرار تلقي

الدعم من اليوناميد. وفي غضون ذلك، يجب أن يعمل الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور كوسيلة تمكن سكان دارفور من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والقضايا الرئيسية بما في ذلك الأرض والطرق التي يسلكها البدو والنازحين داخليا والإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية والمصالحة. يجب أن تثري نتائج هذه المشاورات عملية السلام.

الحكم المحلي الفعال والتمثيلي

355. تتوقف قدرة أهل دارفور على استخدام الآليات المحلية لتعزيز العدالة والمصالحة وقدرة الحكومة على تنفيذ سياسات بناءة في دارفور بشأن التوطين والتعويض والتنمية وجبر الضرر والعدالة نفسها، على الطريقة التي ينظر بها الأهالي إلى الخدمة المدنية والإدارة الأهلية ومدى ثقتهم بهما. ومن الشكاوى العديدة التي استمع إليها الفريق من أهالي دارفور، يتضح أنهم لا يعتبرون ما يجري حاليا في دارفور بأن نظام قوية ومحايد سياسيا وقادرا على الاستجابة لمشاكلهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم. وفي هذا السياق، ينبغي أن يشمل جدول الأعمال الاتفاق السياسي الشامل استعراضا للحكومة المحلية في دارفور بهدف إنشاء هياكل تكون ذات مصداقية وفعالة يمكن الوصول إليه بسهولة ومسؤولة أمام أهالي دارفور.

جدول أعمال للمفاوضات

356. من المهم التأكيد على أن جميع المسائل الرئيسية المذكورة أعلاه، على النحو الذي سيعتمده الاتحاد الأفريقي، فضلا عن المسألة الهامة لآليات تنفيذ الاتفاق التي سيتم تناوله أدناه، ينبغي أن تشكل جزءا من جدول أعمال مفاوضات الاتفاق السياسي الشامل.

إشراك وتعبئة المنطقة الفرعية

357. لايمكن إنهاء النزاع في دارفور دون إشراك المنطقة الفرعية، وخصوصا دون تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان.

358. يتعين على لاتحاد الإفريقي السعي لتنفيذ الاتفاقات القائمة ذات الصلة بالعلاقات بين السودان وجيرانه وعلى وجه التحديد، تشاد. ويمكن القيام بذلك من خلال الإسراع بإحياء مهام مجموعة داكار للاتصال بخصوص تشاد والسودان بهدف ضمان التزام الحكومتين والبلدان الأخرى، وصولا إلى تمكين البلدين من تسوية خلافاتهما. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو الفريق إلى اتباع نهج إقليمي متماسك وشامل لتعزيز السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. وفي هذا الصدد، يدعو الفريق الاتحاد الأفريقي أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة والأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية، باتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع وتنفيذ مثل هذا النهج.

دال: التحديات المقبلة

الانتخابات العامة في السودان والاستفتاء ودارفور

359. يواجه السودان فترتين حاسمتين تتمثلان في لانتخابات العامة لسنة 2010 واستفتاء عام 2011 بشأن تقرير المصير في جنوب السودان، ولكل منهما أهمية تاريخية بالنسبة للمستقبل. وقد تؤثر الانتخابات العامة على ترتيبات الحكم الحالية التي ترتكز على اتفاق السلام الشامل ذي الأهمية الحيوية وتؤدي إلى ترتيبات جديدة لاقتسام السلطة، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، فيما يقرر الاستفتاء ما اذا كان السودان سيبقى دولة موحدة أو سينقسم إلى دولتين إذا ما اختار جنوب السودان أن يكون دولة مستقلة.

360. إن دارفور جزء لا يتجزأ من السودان ويجب أن يكون قادرا على المشاركة في صنع القرار الوطني الديمقراطي. وستكون القرارات الوطنية التي يتم اتخاذها دون المشاركة الكاملة للدارفوريين فاقدة للشرعية الديمقراطية. ولتمكين شعب السودان من التعامل مع المرحلة المهمة المقبلة من تاريخه كأمة واحدة، دون انحرافات أخرى، هناك حاجة ملحة إلى إيجاد تسوية نهائية في دارفور قبل الانتخابات العامة لسنة 2010 وتهيئة الظروف القانونية والأمنية في جميع أنحاء البلاد وذلك لضمان سير الأنشطة السياسية بكل بحرية. وفي هذا الصدد، يلفت الفريق الانتباه إلى قانون الانتخابات الوطنية لعام 2008 (القانون رقم 11 لعام 2008) الذي يتضمن أحكاما من شأنها، إذا ما نفذت، أن تسهم إسهاما حاسما في ضمان حرية ونزاهة انتخابات عام 2010.

361. وبالتالي يجب أن تضع عملية الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لتسهيل عملية السلام في دارفور في اعتبارها هذا الإطار الزمني المحدد بموجب قرارات سيادية اتخذها شعب السودان. ومن الضرورة القصوى أن يبادر الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بسرعة إلى تحمل مسؤولياتهماتجاه الشعب السوداني والأفريقي ككل، لإنهاء النزاع في دارفور على وجه السرعة.

مسؤوليات وساطة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة

362. سيتم إنهاء النزاع في دارفور من خلال عملية مفاوضات تشمل أساسا أهل السودان بوساطة من من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. وقد قبل الشعب السوداني بصفة عامة هذه المقترحات. الأمر الذي يضع فريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في صميم الجهود المبذولة لإنهاء النزاع في دارفور، حيث يتحمل المسؤولية الجسيمة عن تحديد مستقبل دارفور والسودان مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات على أفريقيا. وتبعا لذلك، فإنه من الأهمية القصوى والاستراتيجية أن يكون

فريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في وضع يمكنه من أداء مهامه.

363. يتطلب ذلك من الطرفين الرئيسيين أي الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، القيام بما يلي :

أ) التأكد من أن فريق الوساطة يفي بالتزاماته ويؤدي مسؤولياته وفقا لولايته وأن له استراتيجية واضحة ومدروسة بدقة للقيام بمهامه؛

ب) العمل مع فريق الوساطة لتحديد إطار زمني يهدف من خلاله إلى استكمال عملية المفاوضات وإبلاغ أصحاب الصملحة السودانيين/الأطراف المتفاوضة عن ذلك؛

ج) تحديد العمليات التي يتعين على فريق الوساطة أن تقدم، على أساسها، تقارير منتظمة إلى الطرفين الرئيسيين، بما يعكس ما تم القيام به بخصوص استراتيجية المفاوضات المتفق عليهات؛

د) وضع وتعزيز العمليات التي يتعين على فريق الوساطة أن يقوم على أساسها إقامة التعاون والاتصال الفعالين مع اليوناميد وعناصرها المختلفة المعنية فضلا عن بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، عند الاقتضاء؛

ه) التأكد من أن لفريق الوساطة الموارد البشرية والمالية واللوجستية الضرورية لتمكينه من الوفاء بالتزاماته، مع الأخذ في الاعتبار حجم عمله والإطار الزمني المحدد لاستكمالوساطته؛

و) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز مركز ومكانة فريق الوساطة من خلال تقديم التعاون له على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وشرح ولايته باعتبار أنه يعمل نيابة عن الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة. وكنتيجة طبيعية لذلك، ينبغي لفريق الوساطة اتخاذ الخطوات اللازمة لإبقاء الجمهور السوداني على علم بعملية المفاوضات؛

ز) إنشاء آلية مشتركة لمراقبة ودعم عمل فريق الوساطة وذلك بغية تعزيز فعالية هذه العملية، مع تفادي الدخول في تفاصيل فريق الوساطة؛

تشجيع التوافق الوطني

364. ينبغي تنفيذ عملية السلام بأكبر قدر ممكن من الشفافية وذلك من أجل تعزيز دعم العملية في صفوف السكان وجعل العنف أقل جاذبية كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية. وفي الوقت نفسه وبما أن شعب دارفور سيكون بحاجة إلى من يقوم بتعبئته للشروع في

عملية الحوار، يتعين على أطراف المفاوضات، بشكل عام، وضع خطط لتعزيز عملية ونتائج اتفاق السلام الشامل في جميع أنحاء السودان ودمج تفاصيل هذه الخطط في الاتفاق الإطاري وفي الاتفاق السياسي الشامل. وبهذه الطريقة، سيتمكن شعب السودان الذي تحمل العبء الأكبر من الحرب، من جعل قادتهم مسؤولين عن إيجاد واحترام السلام.

هاء - آليات المتابعة

لجنة التنفيذ والرصد لدارفور

365. إن نوعية أي اتفاق يُقاس على مدى تنفيذه، وقد تم مرارا تخييب آمال الشعب السوداني في ظل عدم استكمال وتأخر تنفيذ اتفاقات السلام. والتأكد من الوفاء بالاتفاق أمر لا يقل أهمية عن التوصل إلى هذا الاتفاق.

366. وبالتالي، يقترح فريق الاتحاد الإفريقي حول دار فور إنشاء لجنة تنفيذ ورصد حول دارفور للإشراف على تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل. وينبغي التفاوض والاتفاق على التشكيل الدقيق للجنة وقيادتها وهيكلها ووظائفها التنفيذية في إطار الاتفاق السياسي الشامل، مع الأخذ في الاعتبار حجم وتعقيدات المسؤوليات الناشئة عن الاتفاق السياسي الشامل ومبادئ الشمولية والمشاركة وتمثيل النساء و المشاركة الدولية.

دور الاتحاد الأفريقي

367. وإذا كان من المعترف به أن المسئولية عن إيجاد حل للأزمة السودانية في دارفور تعود أولا إلى الشعب السوداني، غير أنه يتعين على لاتحاد الأفريقي، انطلاقا من المسؤوليات التي سبق أن تولاها فيما يتعلق بقضية دارفور وكذلك في إطار اتفاق السلام الشامل ونظرا لالتزاماته في تمثيل سكان أفريقيا، مواصلة ممارسة دور قيادي. وينبغي تحمل عبء هذه المسؤوليات دون تأخير.

368. تشمل مهام القيادة الحالية للاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بالسودان ما يلي:

أ) ممارسة المسؤولية المشتركة عن عملية اليوناميد جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة؛

ب)تقديم الدعم والإرشاد إلى كبير الوسطاء المشترك بالشراكة مع الأمم المتحدة؛ و،

ج) الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك ممارسة حق تقرير المصير في جنوب السودان، بما يضمن مستقبل الشعب السوداني بطريقة تكفل حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والاستقرار والتنمية.

369. وفقا لما توصل إليه الفريق، فإن الاتحاد الأفريقي مطالب الآن بتحمل مسؤولية رابعة: التأكد من الاعتماد الكامل لتوصيات الفريق، بعد اعتمادها من قبل مجلس السلم والأمن لا سيما تلك الموجهة إلى الاتحاد الأفريقي واتخاذ التدابير اللازمة لتمكين تنفيذها الكامل والسريع.

370. حتى يتمكن الاتحاد الإفريقي من أداء تلك المهام الاستراتيجية والتقنية، فإن قيادته السياسية والقدرات المؤسسية تحتاج إلى إعادة التنشيط. يتعين على الاتحاد الإفريقي إيلاء اهتمام خاص إلى ما يلي:

أ) تعزيز القدرات، في مقر الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا ، لدعم تنفيذ هذه التوصيات. ونظرا للأهمية التي يمثلها السودان للاتحاد الإفريقي خلال مدى السنوات القادمة، يوصي فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى حول دارفور بتعزيز القدرات داخل المفوضية، وعلى وجه الخصوص إنشاء وحدة خاصة داخل مديرية السلم والأمن وذلك من أجل دعم التزام الاتحاد الإفريقي المتزايد مع السودان؛ و،

ب) حمل مكتب الاتصال التابع للاتحاد الإفريقي في السودان على لعب دور أكبر في دعم عمليات السلام في السودان.

<u>دور اليوناميد</u>

371. يعترف الفريق بدور اليوناميد في حماية المدنيين في دارفور ورصد وتنفيذ وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية وتشجيع السلام والاستقرار والمصالحة وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية. و خلال زياراته إلى السودان، تمكن الفريق من ملاحظة المساهمة القيمة التي قدمتها اليوناميد لتحسين حياة سكان دارفور بأم عينه. غير أن الفريق لاحظ أنه سعيا لتمكين اليوناميد من أداء ولايتها ومهامها، فإن يتعين توفير مزيد من القدرات.

372. يعرب الفريق عن ارتياحه من الأثر الإيجابي الذي تركته اليوناميد، على الرغم من أنها لم يتم نشر قواها بالكامل ويحث البلدان المساهمة بقوات وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن توفر، دون مزيد من التأخير، ما تبقى من القوات والأصول، التي تعتبر ضرورية للبعثة للوفاء بولايتها لحماية المدنيين.

373. يلاحظ الفريق الصعوبات المتواصلة التي تواجه اليوناميد في الحصول على الأصول الأساسية التي كان مجلس الأمن قد تعهد بها. بشكل خاص وعلى الرغم من أنها تمت الموافقة على طائرات هليكوبتر هجومية في أبريل 2007، فإن إثيوبيا هي فقط التي قدمت طائرات. يوصي الفريق بتوفير الأصول المطلوبة، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر.

374. ونظرا إلى النسبة الكبيرة من أنشطة اليوناميد ذات الصلة بعمل الشرطة، يقترح الفريق تعزيز عنصر الشرطة المدنية لليوناميد، بما في ذلك التعجيل بمهام خدمات تدريب الشرطة المجتمعية للمشردين داخليا في المخيمات وللعائدين إلى قراهم الأصلية.

375. يلاحظ الفريق أن نمط النزاع في دارفور آخذ في التغير وأن الفرص المتاحة لصنع السلام والمصالحة المحلية آخذة هي الأخرى في النمو، فيما تتزايد أهمية دور العناصر المدنية لليوناميد. وتحتاج إدارات الشؤون السياسية والشؤون المدنية وحقوق الإنسان ومبادرة الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور إلى مزيد من الموارد المالية.

376. وعلى الرغم من أن تفويض اليوناميد لم يكن يشمل في البداية الشؤون الإنسانية، فإنها تتحمل مسؤولية كبرى في الإشراف على أمن الوكالات الإنسانية. وبعد طرد بعض الوكالات الإنسانية الدولية في مارس 2009، اضطلعت اليوناميد بدورإنساني بحكم الواقع. ونظرا لهذا التطور، يقترح الفريق تتولى اليوناميد سلطة تنسيق الجهود الإنسانية الدولية في دارفور، بالتعاون مع حكومة السودان والوكالات والمنظمات الإنسانية.

377. يلاحظ الفريق أن التقارير والتحليلات حول الحوادث الأمنية والحالة السياسية، التي قدمتها اليوناميد تعتبر مصدر معلومات ثمين لمجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة وينبغي أن تنعكس في مواقف هاتين الهيئتين حول المسائل المتصلة دارفور.

المرفق (ألف)

اجتماعات ومشاورات الفريق وزياراته إلى السودان والبلدان المجاورة وقطر

أولا: الجلسات الداخلية للفريق

18-19 مارس 2009، أديس أبابا

2 مايو 2009، أديس أبابا

15 مايو 2009، الخرطوم

15 يونيو 2009 ، الخرطوم

7 يوليو 2009 ، أديس أبابا

2 سبتمبر 2009 ، أديس أبابا

ثانيا: مشاورات وزيارات لفريق

4-1 أبريل 2009، أول زيارة للسودان

الخرطوم

- عمر حسن البشير، رئيس جمهورية السودان
- علي عثمان محمد طه، نائب رئيس جمهورية السودان
- نافع علي نافع، مساعد. رئيس جمهورية السودان
- محمد علي الماردي، وزير العدل السوداني
- نمر إبراهيم محمد، المدعي العام لجرائم دارفور
- كمال محجوب أحمد، مستشار قانوني ونائب رئيس لجنة التحقيق القضائية حول الجرائم المرتكبة في دارفور
- مأمون أحمد مكي، مستشار قانوني وعضو في لجنة التحقيق القضائية
- هشام محمد يوسف، قاض وعضو لجنة التحقيق القضائية
- عبد الدائم زمراوي، وكيل وزارة العدل
- أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان.
- دفع الله الحاج يوسف، رئيس لجنة التحقيق في جرائم دارفور وعضو اللجنة
- السلطة القضائية، النظام القضائي السوداني
- أحزاب المعارضة السياسية
- لجنة التحقيق القضائية

- منظمات المجتمع المدني
- المجتمع القانوني السوداني
- جبريل يبيني باسولي، كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الافريقي والأمم المتحدة
- الأوساط الدبلوماسية الدولية

شمال دارفور، والفاشر

- والي شمال دارفور
- مخيم أبو شوك للنازحين داخليا
- قيادة اليوناميد
- ممثلو المجتمع المدني
- لجنة المصالحة

جنوب دارفور، نيالا

- والي جنوب دارفور
- لقاء مع ممثلي منظمات المجتمع المدني
- اجتماع مع زعماء القبائل والإدارة الأهلية
- قيادة اليوناميد
- مخيم أوتاش للنازحين داخليا

23 أبريل - 5 مايو 2009، زيارة إلى البلدان المجاورة وقطر

ليبيا، 23 - 25 أبريل 2009

- معمر القذافي، قائد ثورة الفاتح العظيم ورئيس الاتحاد الأفريقي
- مثلون عن الحركات في دارفور

مصر، 25 - 28 أبريل 2009

- حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر
- السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر
- عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية
- الصادق المهدي، حزب الأمة القومي

تشاد، 28-1 أبريل 2009

- يوسف صالح عباس، رئيس وزراء تشاد
- توكي دادي، حاكم إقليم، وتشاد
- السفراء الأفارقة المعتمدين لدى تشاد
- جان موريس ريبير، سفير فرنسا في تشاد
- لويس نيجرو، سفير الولايات المتحدة في تشاد
- ليوبولد تيودور هيلدما ، سفير ألمانيا في تشاد
- وانغ يينغو، سفير الصين لدىتشاد
- جورجي كريلوف، القائم بأعمال من روسيا في تشاد بالنيابة
- الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في تشاد
- مخيم جبل للاجئين، غوز بيدا
- شريف حرير، حركة تحرير السودان/الوحدة

قطر، 3 - 5 مايو 2009

- حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر
- حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر
- أعضاء في حركة العدل والمساواة

- سكوت غريشن، المبعوث الأمريكي الخاص للسودا

<u>10-25 مايو، الزيارة الثانية للسودان</u>

<u>جوبا، جنوب السودان</u>

- سلفا كير ميارديت، النائب الأول لرئيس جمهورية السودان

<u>الخرطوم</u>

- عمر حسن البشير، الرئيس
- علي عثمان محمد طه، نائب الرئيس
- الأحزاب السياسية في حكومة الوحدة الوطنية
- حزب الأمة
- قيادة المجموعة العربية في دارفور
- حزب المؤتمر الشعبي
- منظمات المجتمع المدني
- مجموعة المحامين
- الهيئة القضائية السودانية
- ممثلي الحركة الشعبية
- كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة

<u>شمال دارفور: الفاشر</u>

- والي شمال دارفور
- منظمات المجتمع المدني

- زعماء القبائل
- الأشخاص النازحين داخليا في مخيم زمزم

غرب دارفور

- زيارة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين في عين سيرو وجبل مرة، وعقد اجتماعات مع زعماء المجتمع والقادة الميدانيين لحركة/جيش تحرير السودان

جنوب دارفور: نيالا

- والي جنوب دارفور
- منظمات المجتمع المدني
- الأشخاص النازحين داخليا في مخيم كالما

غرب دارفور : الجنينة

- والي غرب دارفور
- نائب سلطان دار مساليت والإدارة المحلية
- زعماء النازحين داخليا والمجتمع المحلي في الجنينة
- مجموعات المجتمع المدني

15-26 يونيو 2009، الزيارة الثالثة للسودان

الخرطوم

- جلسات استماع عامة مع منظمات المجتمع المدني
- جلسات استماع عامة مع الأحزاب السياسية
- جبريل يبيني باسولي، كبير الوسطاء المشترك

غرب دارفور، زالنجي

- جلسات استماع عامة مع : منظمات المجتمع المدني وممثلين عن زعماء القبائل والنازحين النواب ؛

جنوب دارفور، نيالا

- جلسات استماع عامة مع ممثلي المجتمع المدني والإدارة الأهلية والنازحين داخليا والنواب.

غرب دارفور، الجنينة

- والي غرب دارفور
- قيادة ال يوناميد
- جلسات استماع عامة مع النازحين داخليا والإدارة الأهلية ومنظمات المجتمع المدني
- زيارة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين في عين سيرو وجبل مارا للاجتماع مع قادة المجتمعات المحلية والقادة الميدانيين لحركة/جيش تحرير السودان.

شمال دارفور، الفاشر

- جلسات استماع عامة مع الإدارة المحلية ومع منظمات المجتمع المدني والمشردين داخليا والبدو الرحل

12-7 يوليو، أديس أبابا

- رمضان العمامرة، مفوض السلم والأمن، والاتحاد الأفريقي
- لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية
- جان كريستوف بليار، سفير فرنسا لدى إثيوبيا
- أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان،
- مايكل أونيل، المبعوث الخاص للمملكة المتحدة في السودان
- رودولف أدادا، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (اليوناميد)
- آلان لو روا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام
- جبريل باسولي، كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

- كونفور إيرو، المركز الدولي للعدالة الانتقالية
- تشيدي ألف أودينكالو، مبادرة العدالة للمجتمع المفتوح
- ديسماس نكوندا، كونسورتيوم دارفور
- فؤاد حكمت، مجموعة الأزمات الدولية

6-2 أغسطس، ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى وإثيوبيا

- ممثلي الحركات الدارفورية، طرابلس
- الرئيس فرانسوا بوزيزي، جمهورية أفريقيا الوسطى ؛
- رئيس الوزراء ملس زيناوي، إثيوبيا

29-23 أغسطس الزيارة الرابعة للسودان والمشاورات

الخرطوم

- عمر حسن أحمد البشير، الرئيس
- سالفا كير مياردیت، النائب الأول لرئيس السودان
- علي عثمان محمد طه، نائب الرئيس
- حزب المؤتمر الوطني

براهيم أحمد عمر

محمد مندور المهدي

منصور بدوي

أحمد سليمان البلح

عمر ادم رحمة

مصطفى عثمان اسماعيل

محمد صالح نهيج

- الحركة الشعبية لتحرير السودان

رياك مشار

مالك عقار

باغان اموم

دينق ألور

ياسر عرمان

بن ماثيو

بريسيلا جوزيف

- ميني أركو ميناوي ، مساعد الرئيس
- الصادق المهدي، حزب الأمة القومي
- حسن هلال، الحزب الاتحادي الديمقراطي (الأصلي)
- حسن الترابي، حزب المؤتمر الشعبي
- محمد مبارك الفاضل المهدي، حزب الأمة
- الحزب الاتحادي الديموقراطي (الأصلي)
- منظمات المجتمع المدني
- ممثلون عن المحامين
- ممثلون عن المجموعات العربية
- أبيل الير رئيس المفوضية القومية للانتخابات

<u>جنوب دارفور، نيالا</u>

- ممثلون عن زعماء القبائل والإدارة المحلية من ولايات دارفور الثلاث
- ممثلون عن النازحين من شمال وجنوب دارفور
- ممثلون عن مجموعات المجتمع المدني من ولايات دارفور الثلاث

غرب دارفور، عين سيرو

- قادة المتمردين
- ممثلون عن المجتمع المحلي ،

12-10 سبتمبر 2009، أديس أبابا، مشاورات مع أصحاب المصلحة الدوليين

- جان بينغ ، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى
- رودولف أدادا، الممثل الخاص المشترك (يوناميد)
- ليو غيجين، الممثل الخاص لحكومة الصين لدارفور، السودان
- توربن برايل، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي للسودان
- شريف محمد زين، سفير جامعة الدول العربية
- الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي
- غوفيردوفسكي إيفغينى، الاتحاد الروسي
- أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة في السودان)
- مايكل أونيل، المبعوث الخاص للمملكة المتحدة للسودان
- سفير تشاد لدى إثيوبيا
- الشركاء الدوليون للاتحاد الأفريقي
- بحر أبو قردة، رئيس الجبهة المتحدة للمقاومة
- حركة/جيش تحرير السودان

13-16 سبتمبر، ليبيا

- معمر القذافي ، قائد ثورة الفاتح العظيم ورئيس الاتحاد الأفريقي
- القوات الثورية لتحرير السودان

كجزء من التفاعل مع الجهات الدولية المعنية بناء على طلب من الفريق، أرسلت المنظمات والأفراد التالية أسماؤهم مساهمات خطية بشأن قضايا ذات صلة بولاية الفريق:

- أنطونيو كاسيسي، قاضي ورئيس المحكمة الخاصة للبنان، والرئيس السابق للجنة الأمم المتحدة الدولية للتحقيق في دارفور؛
- نافانيثيم بيلاي، المفوض السامي لحقوق الإنسان، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛
- اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
- ليو غيجين ليو ، الممثل الخاص للصين لدارفور
- ميخالي مارجيلوف، المبعوث الخاص للاتحاد الروسي إلى السودان ؛
- محمد إبراهيم، رئيس مجلس الإدارة، مؤسسة محمد إبراهيم ؛
- توربن برايل، المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى السودان؛
- أحمد بن بلة، الرئيس السابق للجزائر ورئيس هيئة الحكماء، مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- إدوارد لوك المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن مسؤولية الحماية، المعهد الدولي للسلام ؛
- كينيث روث، المدير التنفيذي لهيومن رايتس ووتش؛
- عيسى ماروت، المبعوث الخاص لفرنسا إلى دارفور؛
- جيري فاولر، رئيس تحالف انقاذ دارفور.

المرفق (باء)

تحليل البيانات الخاصة بالوفيات الناجمة عن العنف في دارفور

استعراض عام

1. في سياق تحقيقاته، قام الفريق بجمع وتحليل معلومات تتعلق بالقتلى في دارفور خلال فترة ما بين 1 يناير 2008 و31 يوليو 2009 وهي فترة تتطابق مع الأشهر التسعة عشر الأولى لنشر اليوناميد.

2. تم الاعتماد على مصدرين مستقلين للبيانات من أجل التوصل إلى مجموعة بيانات مدمجة. تمثل المصدر الأول في جميع تقارير الحوادث من جانب مركز التحليل للبعثة المشتركة لليوناميد والآخر في المصادر المفتوحة. تشير بيانات المصدر المفتوح إلى عدد أكبر يبلغ 10 - 15 %، غير أن المصدرين يؤكدان على نفس النمط والتوجه وهذا ما يعطي الثقة بأن النتائج دقيقة.

3. تشير البيانات إلى أن العدد الإجمالي للوفيات بين يناير 2008 ويوليو 2009 قد بلغ 2.112 إلى 2.429. ومعظم الوفيات وقعت في جنوب دارفور وتُعزى نسبة كبيرة منها إلى الاقتتال القبلي بين جماعات متحالفة مع حكومة السودان، ومعظمها من العرب. وفي غرب وشمال دارفور، كان هناك عدد أقل من الحوادث وكان معظمها على شكل اشتباكات مسلحة بين حكومة السودان والحركات المسلحة. إن هذه الحوادث آخذ الآن في الانخفاض.

4. تغير نمط العنف خلال فترة الـ19 شهرا قيد الاستعراض. هناك انخفاض ملحوظ في أعمال العنف القاتلة. يُظهر النمط بشكل واضح نزاعا متعدد الجوانب أقرب إلى "حرب الجميع ضد الجميع". كانت الاشتباكات بين القبائل شائعة، لا سيما في جنوب دارفور، حيث كانت القوات الحكومية النظامية وغير النظامية وكذلك الحركات المسلحة "الموقعة" على اتفقا سلام دار فور والقوات الموالية للحكومة، تقاتل الحركات المسلحة "غير الموقعة" على اتفاق سلام دارفور.

المنهج المتبع

5. اعتمد هذا التحليل على مجموعتين من البيانات، تتمثل إحداهما في حصيلة تقارير عن كل الأحداث التي يعدها مركز التحليل للبعثة المشتركة والمقدمة من قطاعات وإدارات اليوناميد ومن كالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية عاملة في دارفور، وغيرها من الحوادث التي تجمعها الشرطة والسلطات المسؤولة عن المعسكر. وقد تم دمج كل هذه الحوادث في القائمة الرئيسية. أخرجت من هذه القائمة التقارير عن حالات الوفيات بسبب العنف. وأزيلت كذلك حالات حوادث

السيارات والانتحار، غير أنه تم الإبقاء على مجموعة البيانات حول حالات الوفيات الناجمة عن حوادث ناتجة عن إطلاق النار أو الذخائر (مثل إطلاق النار العرضي والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة أو إطلاق النار بمناسبة الأعراس). وتم تعديل التقارير التي كانت في وقت لاحق محل تنقيح أو خصم وفقا لذلك. تم تحليل مجموعة البيانات الناتجة عن ذلك لتقديم أرقام وأنماط واتجاهات.

6. أما مجموعة البيانات الثانية فهي عبارة عن تجميع لجميع التقارير باللغة الانكليزية في المجال العام، والمستمدة من مجموعة متنوعة من المصادر بما في ذلك التقارير الصحفية وتقارير المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني و التصريحات العلنية من جانب وكالات الأمم المتحدة وغيرها ، لمدة 15 شهرا حتى نهاية عام مارس 2009. تم تحليل هذه البيانات على نطاق واسع للحد من الازدواجية في التقارير. استخرجت من هذا التجميع تلك التقارير التي تشير إلى حالات الوفاة. بعد ذلك تم دمج المجموعتين وحيث وجد تباين في الأرقام بخصوص الحدث ذاته يتم تعقب مصدر الاختلاف .

7. إن نوعية تحليل البيانات تتوقف على مدى الوثوق في التقارير المقدمة وشموليتها. تحسنت نوعية التقارير الخاصة بالحوادث والمقدمة من مركز التحليل المشترك للبعثة التابع لليوناميد بشكل ملحوظ مع مرور الوقت. خلال الأشهر القليلة الأولى من نشر اليوناميد، كانت هناك بيانات مفقودة، منها حوادث لم يحدد فيها عدد الوفيات أو الإصابات. وفي هذه الفترة، دار قتال عنيف بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في غرب دارفور. وبحلول منتصف عام 2008، أصبحت التقارير عن الحوادث التي تقدم "عدد تقريبيا" للوفيات نادرة وبحلول نهاية العام، صارت كل الأعداد تقريبا مدعمة بتقارير أكثر تفصيلا (بعضها صححت أرقاما سابقة). انطلاقا من أبريل 2009، أصبحت تقارير مركز التحليل المشترك للبعثة تتميز بمزيد من الدقة والتحليل.

8. تتطلب فئة "القتال بين القبائل" اهتماما خاصا. وقع عدد كبير من الحوادث، بما فيها العديد الذي تسبب في نسب وفيات عالية وكذلك اشتباكات مسلحة بين رجال القبائل المسلحين. جرت الغالبية العظمى من هذه الحوادث في جنوب دارفور. يكاد الأمر ينحصر تقريبا بين القبائل العربية كافة بما فيها الفلاتة بحوالي 100 حالة وفاة تعزى إلى القتال الداخلي في قبيلة غيمير. لا تميز معظم التقارير الخاصة بهذه الحوادث بين المقاتلين والمدنيين وقد يكون من الصعب في الواقع التمييز في هذه الحالات. تشير في فئة "أولئك الذين قتلوا في القتال الدائر بين

القبائل" إلى هذه الحوادث. ولا تشمل الحوادث التي وقعت فيها اشتباكات مسلحة بين الميليشيات والقبائل غير العربية مثل الفور أو المساليت.

9. هناك تطابق جيد جدا بين مجموعتي البيانات. يتم الإبلاغ عن أغلبية الحوادث بطرق متشابهة أو متطابقة. تحتوي مجموعة بيانات اليوناميد 2.112 حالة وفاة خلال فترة الـ19 شهرا المرجعية. عندما تدمج مع مجموعة البيانات المفتوحة المصدر، يرتفع العدد من 124 إلى 2246. بالإضافة إلى ذلك هناك حوادث في كل من مجموعتي البيانات تشير بوضوح إلى وقوع قتلى دون تحديد العدد. وهذه الحالات تعرف بسهولة بأنها حوادث قتال بين حكومة السودان والحركات المسلحة لم يبلغ فيها أحد أو كلا الطرفين عن تفاصيل الضحايا في صفوف مقاتليه. وسيتم التطرق أدنها إلى الفروق الكبيرة في التحليلات والاستنتاجات.

10. تمحور تحليل البيانات حول (أ) العدد لإجمالي للقتلى و (ب) التوزيع الجغرافي للوفيات في كل من ولايات دارفور و (ج) الاتجاهات على مر الزمن سواء على الصعيد الكلي أو على مستوى الولايات و (د) وأنواع العنف ومسألة هوية الجناة والضحايا.

النتائج

الأعداد الإجمالية

11. تحتوي قاعدة بيانات اليوناميد على تقارير تخص 2.112 حالة وفاة بسبب العنف. باستثناء الحوادث التي لا يمكن تحديد فئات الضحايا بدقة فيها، يمكن تقسيمها إلى الفئات التالية:

- المدنيين (باستثناء ضحايا الاقتتال بين القبائل) 585 حالة وفاة
- من بينهم النازحين داخليا 90
- ضحايا جرائم عادية 51
- مقاتلون 675
- القوات النظامية التابعة لحكومة السودان 333
- رجال الشرطة الذين قتلوا على يد اللصوص 16
- الميليشيات غير النظامية 153

- الحركات المسلحة (الموقعة على الاتفاق) 98
- الحركات المسلحة (غير الموقعة على الاتفاق) 91
- ضحايا الاقتتال القبلي 635
- المجرمين 14
- مجهولون 203

12. تجدر الإشارة إلى أن "جرائم الحق العام " تُستثنى منها الجريمة التي يرتكبها فرد يرتدي الزي العسكري أو يشتبه في كونه عضوا في ميليشيا. ويمكن تصنيف 60 عمليات قتل إضافية من قبل هؤلاء الأفراد على أنها من "جرائم الحق العام".

13. بعد حذف الأحداث المكررة والتقارير التي كانت في وقت لاحق موضع شك، فإن التقارير تحتوي على مجموعة البيانات المفتوحة المصدر: 124 حالة وفاة إضافية من أربعة حوادث كبيرة، منها83 حالة وقعت في غرب دارفور خلال الأشهر الستة الأولى من نشر قوات اليوناميد و 20 حالة حدثت في الأشهر الستة التالية و 21 حالة في عام 2009. تم استبعاد أحداث العنف التي شملت مجموعات من أهل دارفور و وقعت خارج الحدود الجغرافية لدارفور، بما في ذلك النزاع الداخلي في تشاد (32-125 حالة وفاة مسجلة) وهجوم حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان (297 حالة وفاة مسجلة).

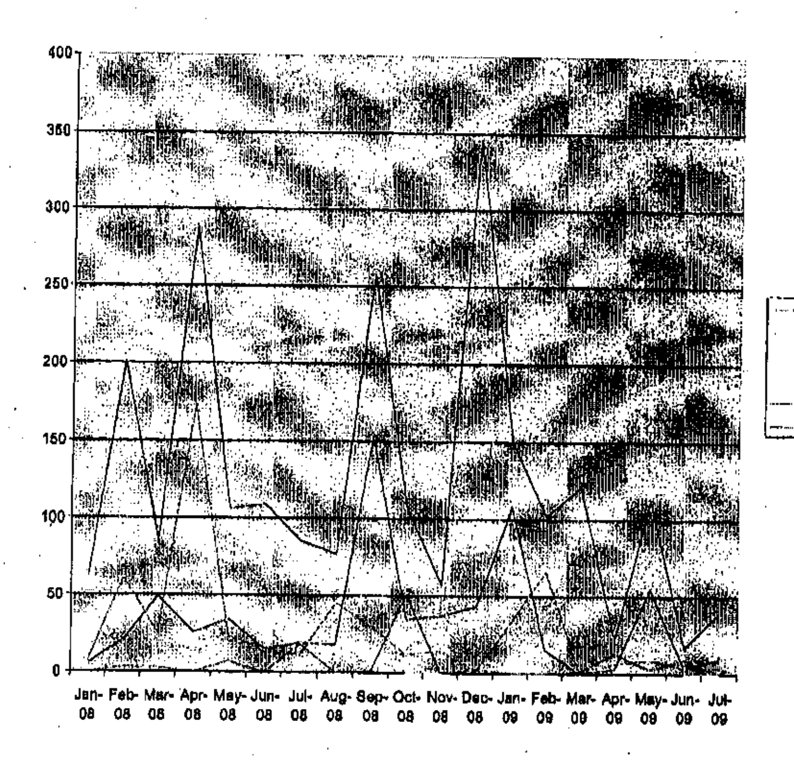
14. يمكن إرجاع التضارب بين مجموعتي البيانات إلى العوامل التالية : (أ) كانت تقارير اليوناميد خلال النصف الأول من عام 2008 يشوبها العديد من الثغرات، بما في ذلك عدد الوفيات بين المدنيين والمقاتلين في حوادث وقعت غرب دارفور ، (ب) بعض تقارير اليوناميد تشير إلى سقوط مقاتلين دون تحديد عددهم (ج) وجود عدد ضئيل من جرائم القتل الفردية لم يرد في بيانات مركز تحليل البعثة المشتركة. المصدر الرئيسي للتناقضات التي أزيلت خلال التحليل هو أن بيانات المصدر المفتوح شملت التقارير الأولية التي كانت في وقت لاحق موضع خلال بعد تحقيق اليوناميد الذي قلص الأرقام بعد مراجعتها.

المخطط الجغرافي

15. وقعت غالبية الوفيات (68 %) في جنوب دارفور. أما في غرب دارفور فكانت النسبة في حدود 14 % و في شمال دارفور بلغت 18 %.

الاتجاهات بمرور الزمن

16. يعرض الرسم البياني التالي الاتجاه العام لعدد الوفيات خلال الفترة الممتدة إلى مارس 2009. هناك اتجاه ملحوظ نحو الانخفاض، خاصة خلال عام 2009. ينبغي الإشارة أيضا إلى التحول الملحوظ فيما يتعلق بالوفيات الناجمة عن اشتباكات مسلحة بين الحركات المسلحة وحكومة السودان وما يترتب على ذلك من وفيات بين المدنيين، إلى اشتباكات بين القبائل.

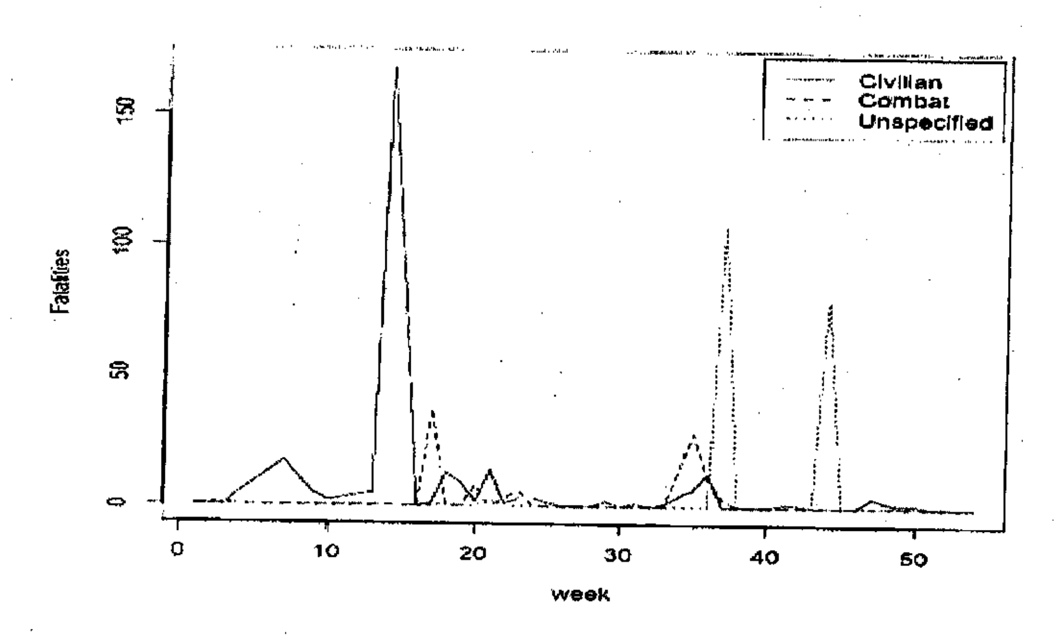


400
350
300
250
200
150
100
50
0
Jan-08
Feb-08
Mar-08
Apr-08
May-08
Jun-08
Jul-08
Aug-08
Sep-08
Oct-08
Nov-08
Dec-08
Jan-09
Feb-09
Mar-09
Apr-09
May-09
Jun-09
Jul-09
المقاتلون
المدنيون
الحروب القبلية
الأعمال الإجرامية
مجهول
الإجمالي

17. إذا قارننا بين ولايات دارفور الثلاث، نلاحظ اتجاهات واضحة. تبرز الرسوم البيانية الثلاثة التالية الاتجاهات في كل واحدة من الولايات الثلاث. كما أنها توضح الطريقة التي تعزي بها الوفيات بشكل غير متساو إلى عدد صغير نسبيا من الحوادث التي تتسبب في وقوع أعداد كبيرة من القتلى.

18. يوضح الرسم البياني الأول الخاص بغرب دارفور مستويات عالية يليها اتجاه تنازلي يؤدي إلى بعض الحوادث التي تسببت في الوفيات خلال الفترة من أواخر 2008 وأوائل عام 2009 :

19. يبرز شمال دارفور (أدناه) شكلا مختلفا ووضعا لا يمكن التنبؤ به من الحوادث المتفرقة، ولكن مع انخفاض عام.



20. يختلف الشكل كذلك بالنسبة لجنوب دارفور، حيث يسجل عدداً أكبر الحوادث. وخلال الفترة الزمنية قيد الدراسة، لم يسجل أي انخفاض ملحوظ في معدل الوفيات.

21. منذ أبريل 2009، أصبحت الأرقام أكثر وثوقا، حيث تمكن أساليب التحقيق الأكثر صرامة من إعداد تقارير ذات مصداقية .

الجناة وضحايا الحوادث

22. يمكن تقسيم مجموعة البيانات بشكل يقدم تحليلا يبرز هوية الجناة وضحايا الحوادث. تم إعداد الجدول التالي على أساس تحليل التقارير الواردة من مركز تحليل البعثة المشتركة ولم تأخذ بعين الاعتبار الحوادث التي لم تحدد مجموعة المسؤولين عن القتلى. ونتيجة لذلك، فإن الأرقام تمثل حوالي 85 % من هذه الحوادث.

جدول: من القاتل و من المقتول

القتلى / الجناة	القوات النظامية	القوات غير النظامية	الحركات الموقعة	الحركات غير الموقعة	القبائل	اللصوص	المدليين	المجموع
القوات النظامية	15	24	26	76	8	14	131	294
القوات غير النظامية	27	84	2	1			85	199
الحركات الموقعة	8	9	48	12			203	280
الحركات غير الموقعة	259	35	19	2	13		36	364
القبائل	4		3		614			621
اللصوص	16						81	97
المدنيون	4	1					51	56
المجموع	333	153	98	91	635	14	585	1909

23. كانت هناك صعوبة في إعطاء رموز لبعض الحوادث لأنه في عدة مناسبات قامت القوات المسلحة السودانية النظامية وغير النظامية بعمليات مشتركة (في هذه الحالة، فإن الأرقام تنسب للقوات النظامية). وفي حالة واحدة، كان الصراع بين المجموعات الموقعة وغير الموقعة معا ضد حكومة السودان (في هذه الحالة فإن الأرقام وضعت في خانة الحركات «غير الموقعة").

24. إن مستوى الوفيات الناجمة عن الصراعات بين القبائل مثير للقلق. وقعت هذه الوفيات بشكل شبه حصري في جنوب دارفور وفي القبائل المتحالفة مع حكومة السودان ومعظمها من العرب. وإحدى تداعيات هذا الوضع هو أن عدد العرب الذين قتلوا في دارفور تجاوز عدد القتلى من غير العرب خلال هذه الفترة.

25. ثمة عامل آخر هام بخصوص هذا الجدول وهو أن كل واحدة من الخانات التسع في الزاوية اليسرى العمودية تحتوي على رقم. كانت هناك حوادث اشتبكت فيها القوات النظامية مع قوات نظامية أخرى (على سبيل المثال اشتبكت القوات المسلحة السودانية مع قوات تابعة للمخابرات) وحالات قاتلت فيها القوات النظامية القوات غير النظامية (مثل القوات المسلحة السودانية ضد بعض الميليشيات) واشتباكات بين القوات النظامية والحركات المسلحة "الموقعة" فضلا عن الاشتباكات المسلحة بين قوات الحكومة السودانية والحركات غير "الموقعة". كما دار قتال بين الحركات "الموقعة" فيما بينها. يبين هذا الجدول أن 253 حالة وفاة تمثل 13% من مجموع الوفيات الناجمة عن لاشتباكات، وقعت بين القوات الموالية رسميا للحكومة السودانية.

26. تجدر الإشارة إلى أن الحركات المسلحة غير الموقعة لم تتقاتل فيما بينها. تم تسجيل قتيلان ويتعلق الأمر بعمليتي إعدام خارج نطاق القضاء في صفوف مجموعة واحدة. خلال الفترة موضوع الدراسة، لم يؤد انقسام الحركات المسلحة إلى إراقة الدماء .

27. بلغ عدد الوفيات بسبب القتال بين قوات الحكومة السودانية النظامية وغير النظامية ضد الحركات المسلحة، بما في ذلك جميع أعمال العنف من جانب هذه الجماعات ضد السكان المدنيين 637 حالة أي 33% من المجموع الكلي. مما يشير إلى أن وقف إطلاق النار بين الحكومة والحركات المسلحة لن يؤدي، في حد ذاته، إلى وضع حد للحوادث المميتة.

28. تتقاطع فئات الجريمة والاقتتال القبلي والهجمات التي تشنها القوات غير النظامية والحركات الموقعة . أما فئة "اللصوص" فتشير إلى هجمات فردية يبدو أن دافعها الوحيد هو الجريمة.

29. خلال الفترة الممتدة لـ19 شهرا، وقع 90 قتيلا بين صفوف النازحين داخليا. ثمانية وثلاثون من هذه الوفيات سجلت في حادث واحد في مخيم كالما في أغسطس 2008.

30. خلال هذه الفترة، خلف قصف جوي 70 قتيلا من بينهم 29 مدنيا و10 من المقاتلين أما باقي القتلى فلم تحدد هويتهم.

الاستنتاجات

31. يبرز هذا العمل الجدوى من الحصول على بيانات دقيقة عن الحوادث القاتلة وأهمية جمع البيانات وتحليلها بشكل دقيق . يقدم التحليل عدد الأشخاص الذين قتلوا في أعمال

العنف في دارفور خلال الأشهر الـ 19 الأولى من نشر اليوناميد وهو رقم شبه نهائي. يبدو أن أرقام اليوناميد أغفلت أو لم تقيم بعض الحوادث على حقيقتها ولاسيما تلك التي وقعت في مطلع 2008 وتمثل 10 إلى 15 % من العدد الإجمالي.

32. تشير الصورة المرتسمة إلى نزاع ضعيف الحدّة وذو أوجه مختلفة ويتميز بأشكال عديدة ومتباينة من العنف المميت لا سيما المواجهات والجرائم والهجمات ضد المدنيين من جانب جميع الأطراف إضافة إلى الاقتتال القبلي. غير أن القوى المهيمنة التي تمارس أعمال العنف ضد المدنيين هي القوات النظامية وغير النظامية لحكومة السودان والحركات المسلحة.

المرفق (ج)

فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى حول دارفور

رئيس وأعضاء الفريق

الرئيس ثابو مبيكي، رئيس الفريق

شغل الرئيس ثابو مبيكي منصب رئيس جمهورية جنوب افريقيا في الفترة من 1999حتى عام 2008. وبوصفه عضوا في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في المنفى، عمل في مكاتب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في بوتسوانا وسوازيلاند وزامبيا ونيجيريا. وفي عام 1975، أصبح عضوا في اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي. وفي ديسمبر 1976، تم إرساله إلى نيجيريا بوصفه ممثلا للمؤتمر الوطني الإفريقي وتم تعيينه رئيسا لقسم الإعلام لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1984 ورئيسا للقسم الدولي في عام 1989 حيث عمل مع السيد أوليفر تامبو، الذي كان يشغل منصب رئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

في عام 1989، ترأس السيد مبيكي وفد حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الذي أجرى محادثات سرية مع حكومة جنوب إفريقيا. أدت هذه المحادثات إلى رفع الحظر عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والإفراج عن السجناء السياسيين. شارك أيضا في العديد من المفاوضات الهامة الأخرى بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحكومة، التي أدت في النهاية إلى إرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا. أصبح السيد مبيكي نائبا مشاركا لرئيس جنوب أفريقيا في مايو

1994 بعد إجراء أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا، ونائب وحيدا للرئيس في يونيو 1996. خلف السيد نيلسون مانديلا في رئاسة المؤتمر الوطني الإفريقي في ديسمبر من عام 1997 وفي رئاسة الجمهورية في يونيو 1999. تمت إعادة انتخاب السيد مبيكي في وقت لاحق لولاية ثانية في أبريل 2004. وبصفته نائبا للرئيس ثم رئيسا، ساعد السيد مبيكي بنجاح على حل النزاعات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وزيمبابوي. حصل السيد مبيكي على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة ساسكس في إنجلترا أثناء وجوده في المنفى.

الجنرال عبد السلام أبو بكر، عضو الفريق

شغل الجنرال أبو بكر منصب رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة لجمهورية نيجيريا الاتحادية في الفترة من 1998 إلى 1999. وبعد تركه منصبه، تم تكليف الجنرال أبو بكر بالعديد من المهام الدولية، بما في ذلك تكليفه برئاسة فريق مراقبي منظمة الكومنولث في عام 2000. وفي أغسطس 2000، تم تعيينه مبعوثا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي يونيو 2002، شغل منصب رئيس اللجنة الفرعية العسكرية للحوار بين الأطراف الكونغولية. وفي عام 2002، شغل منصب رئيس المجموعة الإفريقية للأبحاث الاستراتيجية حول السلام. وفي مايو 2003، تم تعيينه من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) كوسيط لمحادثات السلام في ليبيريا. في عام 2004، تم تعيينه مبعوثا خاصا لرئيس الاتحاد الافريقي الى السودان وتشاد. وبعد شغله منصب المبعوث الخاص للأمين العام للكومنولث إلى غامبيا، أصبح لاحقا المبعوث الخاص للأمين العام للأمم إلى هذا البلد. ولد الجنرال أبو بكر ولد في مينا، في دولة النيجر، في عام 1942. تم تجنيده في القوات الجوية النيجيرية في عام 1963 .أصبح رئيسا لأركان الدفاع في عام 1993 وجنرالا في 1998.

الرئيس بيير بويويا، عضو الفريق

شغل بيير بويويا منصب رئيس دولة بوروندي مرتين، من 1987 حتى 1993 ومن 1996 إلى 2003. في عام 2008، تم تعيين السيد بويويا من قبل الاتحاد الأفريقي لقيادة بعثة إلى السودان وتشاد. ومن 1993 إلى 1996، كان عضوا في "مجلس مستشاري إفريقيا"، وهو فريق عمل تابع للبنك الدولي برئاسة نائب رئيس البنك المسؤول عن أفريقيا.و منذ عام 2004، عمل

كمستشار للمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية. وبهذه الصفة، ترأس وفودا لمراقبة الانتخابات أو تشجيع الحوار السياسي في غينيا بيساو وجمهورية إفريقيا الوسطى وموريتانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر. في بوروندي، يرأس منظمة غير حكومية تدعى "المؤسسة من أجل الوحدة والسلام والديمقراطية" وتتعامل أطفال الشوارع واليتامى وتساعدهم في مجال التعليم المهني. وبصفته رئيسا سابقا، يشغل أيضا منصب عضو مجلس الشيوخ في البرلمان.

أحمد ماهر السيد، عضو الفريق

شغل السيد أحمد ماهر منصب وزير خارجية مصر في الفترة من 2001 حتى عام 2004. وقبل تعيينه في هذا المنصب، عمل السيد ماهر في السفارتين المصريتين في كينشاسا وباريس والقنصليات المصرية العامة في زيوريخ ولشبونة وبروكسل، حيث تم اعتماده من قبل الاتحاد الأوروبي. في عام 1992، تم تعيينه سفيرا في واشنطن حتى عام 1999. وفي عام 2000، أصبح مديرا للصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية في الجامعة العربية. كما شغل منصب سفير مصر في موسكو. عمل السيد ماهر في مكتب الرئيس كمستشار لشؤون الأمن القومي من 1971إلى 74 وعين مديرا لديون وزير الخارجية من 1978 إلى 1980. شارك السيد ماهر في مفاوضات كامب ديفيد للسلام في عام 1978 ومفاوضات طابا للسلام في عام 1988 وقد مثل مصر في العديد من المؤتمرات الدولية. ولد في 14 سبتمبر 1935 وحصل على شهادته في القانون من جامعة القاهرة وبدأ حياته الدبلوماسية في وزارة الخارجية في عام 1957، كدبلوماسي صغير في الكونغو وفرنسا وسويسرا في الستينات.

القاضية فلورنس مواشاندي مومبا، عضو الفريق

تم تعيين القاضي فلورنس مومبا في مايو 2009 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون كقاضية احتياطية في محاكم كمبوديا الخاصة بمحاكمة الجرائم التي ارتكبت خلال فترة كمبوديا الديمقراطية. وقبل تعيينها في هذا المنصب، عملت القاضية مومبا في الفترة من 2003 إلى 2005 ، في دائرتي الاستئناف لمحكمتي الأمم المتحدة الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. ومن 1999 إلى 2001، انتخبت القاضية مومبا نائبة لرئيس محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهي أول امرأة افريقية تتولى هذا المنصب. وفي نوفمبر 1997، انتخبت القاضية مومبا قاضية لمحكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي. كما عملت كقاضية تحقيق ورئيسة القضاة في المحكمة على حد سواء. كانت

القاضية مومبا عضوا في لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة في الفترة من 1992 إلى 95 وعملت مديرة لأفريقيا في مجلس المعهد الدولي لأمناء المظالم. ومن 1994 إلى 2003، عملت القاضية مومبا مفوضة في اللجنة الدولية للحقوقيين. وبهذه الصفة، شاركت في صياغة البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وهي عوض في لجنة الانتخابات المستقلة لزامبيا، وحصلت القاضية مومبا وهي مواطنة من زامبيا على شهادتها في القانون في عام 1972 من جامعة زامبيا. بدأت القاضية مومبا حياتها المهنية كمحامية في إطار المساعدة القانونية في وزارة العدل بزامبيا وأصبحت مديرة لإدارة المساعدة القانونية في عام 1977 قبل أن تصبح في عام 1980 أول امرأة قاضية في المحكمة العليا في زامبيا. وفي عام 1997، تم تعيين القاضية مومبا قاضية في المحكمة العليا.

عماد محمد عبد الفتاح، عضو الفريق

من 2006 إلى 2008، تولى السيد محمد منصب الأمين التنفيذي للصندوق النيجيري لتنمية تكنولوجيا البترول. وقبل هذا التعيين، شغل منصب المستشار القانوني والمساعد الخاص لرئيس ديوان الرئيس أوباسانجو. وفي الفترة من 1993 إلى 1999، شغل منصب المستشار القانوني للمستشار الأمن القومي. وفي مارس 2005، كان السيد محمد المبعوث الخاص للرئيس أوباسانجو إلى السودان والاتحاد الأفريقي، وعمل على إنشاء الفريق الأفريقي بشأن العدالة الجنائية والمصالحة في دارفور. كما عمل ممثلا لنيجيريا في فريق الخبراء القانونيين للاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1593.

رقية عمار، عضو الفريق

عملت السيدة عمار المحامية في منظمة العمل الدولية من 1980 إلى 1985، كمساعدة خاصة للمدير العام في مجال شؤون أفريقيا. وبعد ذلك، عملت فترة طويلة كمحامية، شغلت منصب أول مديرة لمنظمة معنية بحقوق الإنسان وهي "أفريقيا ووتش" في الفترة من 1988 إلى 1992. وفي عام 1993، أصبحت المؤسسة والمديرة المشاركة لمجموعة معنية بحقوق الإنسان تدعى "الحقوق الأفريقية" قبل أن تصبح المديرة الوحيدة لها في عام 1998 وهو منصب لا تزال تشغله حتى اليوم. نشرت السيدة عمار العديد من الكتب والتقارير والمقالات حول قضايا حقوق الإنسان في أفريقيا. ومنذ عام 1994 إلى اليوم، ركزت السيدة عمار في عملها بصفة خاصة على الإبادة الجماعية في رواندا وعواقبها وكتبت باستفاضة حول هذا الموضوع. درست السيدة عمار التاريخ في جامعة أوكسفورد والقانون في جامعة كامبردج.

المرفق (دال)

الخبراء

برنابا فيليب أفاك، محام

البروفيسور صلاح الدين عامر، جامعة القاهرة، مصر

عارف محمد عارف، محام نقابة المحامين في جيبوتي

كاثرين سيسيه، المديرة التنفيذية للمعهد الدولي للعدالة والمصالحة التاريخية في لاهاي، هولندا

البروفيسور تيانجانا مالووا، مدير كلية الشؤون الدولية بجامعة ولاية بنسلفانيا، الولايات المتحدة

الدكتور سيدني موفامادي، وزير جنوب إفريقيا السابق لشؤون السلامة والأمن ووزير الحكومات المحلية والإقليمية لاحقا. وفي اوقت الراهن، هو أستاذ فخري في جامعة نيلسون مانديلا المتروبولية، جنوب أفريقيا

راكيا عمر، محامية حقوق الإنسان ومديرة مؤسسة الحقوق الأفريقية وعضو في الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي بشأن دار فور.

البروفيسورجان ايمانويل بوند ، رئيس قسم السياسة الدولية بمعهد العلاقات الدولية في الكاميرون)، جامعة ياوندي

الدكتور اليكس دي وال، مدير برامج، مجلس بحوث العلوم الاجتماعية، نيويورك، الولايات المتحدة

المرفق (هاء)

موظفو مفوضية الاتحاد الإفريقي/السكرتارية

السيد القاسم وان، مدير مديرية السلم والأمن بالنيابة وموظف في المديرية

الدكتور داويت توغا، محلل سياسي بقسم إدارة النزاعات، منسق ومركز اتصال الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي بشأن دار فور

السفير محمد كان، رئيس مكتب الاتصال للاتحاد الإفريقي في الخرطوم، السودان، وموظفي كل المكتب

مكتب اتصال الاتحاد الإفريقي في إنجامينا، تشاد

البعثة الدائمة للاتحاد الإفريقي لدى جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر

Appendix F (1)

2009-07-22

خطاب اعتذار

الممثل الخاص المشترك، اداذا

رئاسة اليوناميد

الفاشر

نكتب اليكم اصالة عن انفسنا ونيابة عن نازحي كلمة لنشكركم خالص الشكر لقيادتكم الرشيدة خلال هذه الفترة . لقد لاحظنا تعاونكم اللامحدود معنا والتزامكم بتلبية كل متطلباتنا لضمان انجاز الهدف المنشود. كما نشيد بجهودكم المنقطعة النظير لضمان سلامتنا .

ان الاسلوب المهني والفعال الذي انتهجتموه انتم ونوابكم وقيادتكم هنا في نيالا لحل عدة مشاكل كانت قائمة بيننا وبين الحكومة السودانية والتي كانت بمثابة تهديد لنا , هذه الجهود تستحق منا الاشادة , لولا تدخلكم انتم ونوابكم لادت هذه التهديدات الى نتائج لا تحمد عقباها .

على ضوء هذه الجهود والتطورات الاخيرة التي قام بها موظفيكم نيابة عن البعثة ادت الى سد فجوة بناء الثقة بيننا وبين الحكومة السودانية لحد ما . اجتماعهم الاخير معنا للوصول الى توافق مع الحكومة يجد الدعم من نازحي مجتمع كلمة .

لقد وجدنا انفسنا في موقف صعب وقد اخطانا والخطا من سمات البشر . ومع ذلك لقد اظهرتم بلا شك بجانب كونكم رئيس للبعثة اظهرتم الجانب الابوي الذي يتحمل كل تقصيرنا.

موقفكم الابوي اتضح جليا عندما علمنا عن طريق الخطا في تقريركم عن الامن في دارفور الذي ادليتموه بحسن نية ليصب في مصلحتنا كنازحي درفور .

سيدي : اتضح لنا جليا لولا جهودكم الخلاقة والتزاماتكم وارادتكم الشخصية لما لبيت كل متطلباتنا , بغض النظر عن المساعدات التي قدمتها البعثة والمجتمع الانساني وخاصة بعد طرد المنظمات التطوعية . الان كاننا من قبل نازحي كلمة لكي نوصل لكم اسفنا العميق واعتذارهم عن كل ما بدر منا من طعون زائفة وغير مؤسسة تجاهكم والبعثة ونتمنى ان يتواصل تعاوننا معكم وموظفيكم في دعم عملية السلام الدائم في دارفور .

نتمنى ان تستمروا في تقديم خدماتكم الجلية لنا لتتماشى مع تحقيق المثل العليا التي تنشدها البعثة لشعب دارفور

صورة الى :

لاالدليغ بادنجي

مكتب الشؤن الانسانية

مدير شرطة اليوناميد - نيالا

[illegible] [stamp]

شيوخ ومعسكر كلمة

توقيع [illegible]

توقيع ابراهيم احمد [illegible]

توقيع ادم [illegible]

توقيع [illegible]

[illegible]

Appendix A(2) بسم الله الرحمن الرحيم ٤/٧/٢٠١٩م

السيد قائد السينماتيك

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد

بداية نشكر ادارة سينماتك الناصرة

على ما تبذلون لتشجيع والتذكير على الجمهور للعودة من البيت الى السينما وعرض الافلام العربية والاجنبية ودعم الشباب الكفوئين مما يساعد الناصرة ثقافياً وسياحياً وهذا امراً مقبولاً ومشكوراً لنا .

وبعد كل هذه الجهود نتقدم اليكم ليكون للناصرة سينماتيك ينشر الفن بين شبابنا وتحديد طرق رئيسية للمارة في الدخول والخروج ووضع حد للعربدة من الناس الذين يتسللون الى السينماتيك

بواسطة الممرات والمداخل التي تؤدي الى الاماكن المكرمة لناصرة والمقدسات ايضاً

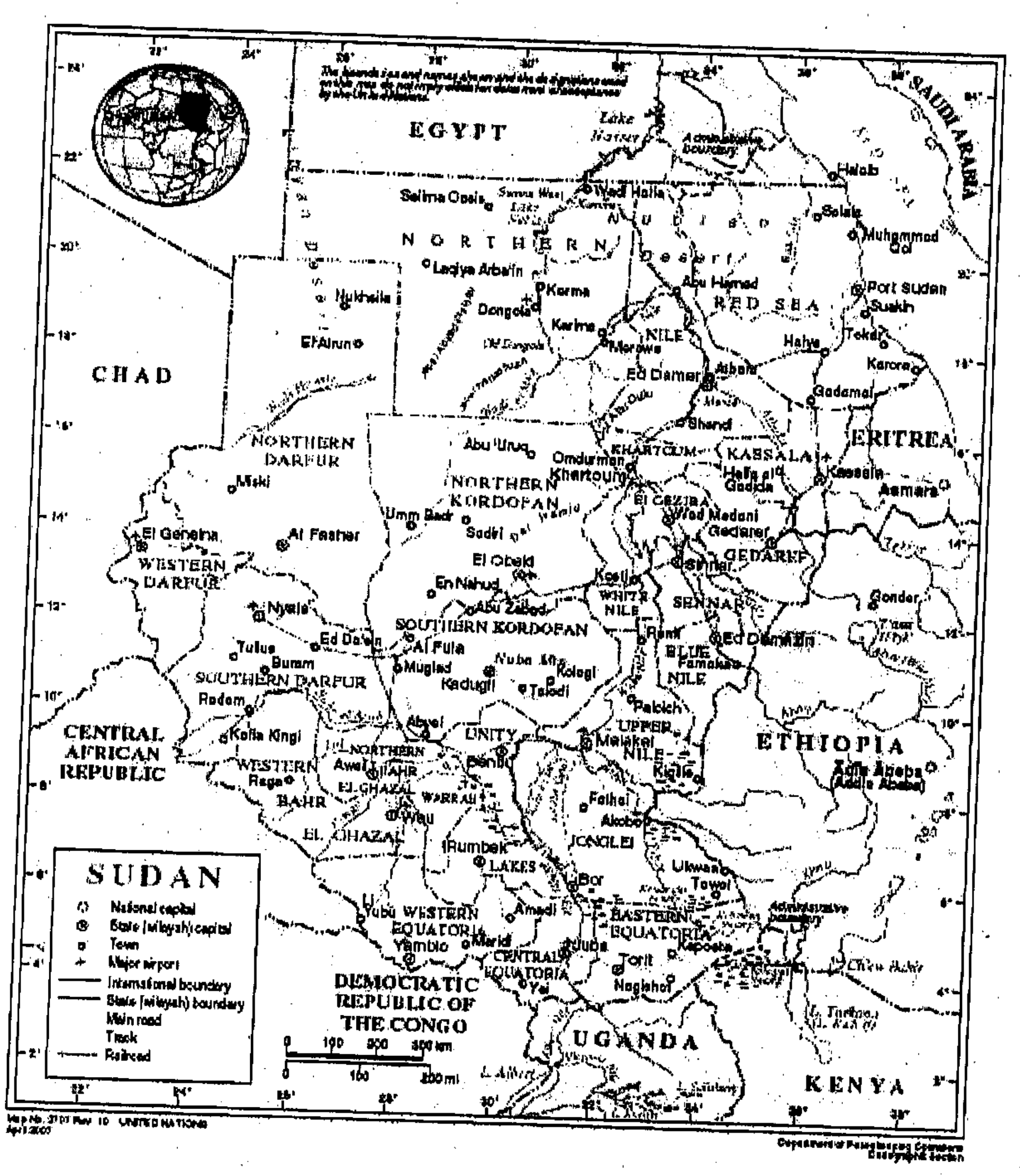
واملنا أن يجد هذا الطلب القبول والعمل ... ولكم منا فائق الاحترام والتقدير

بناء النقاط التالية

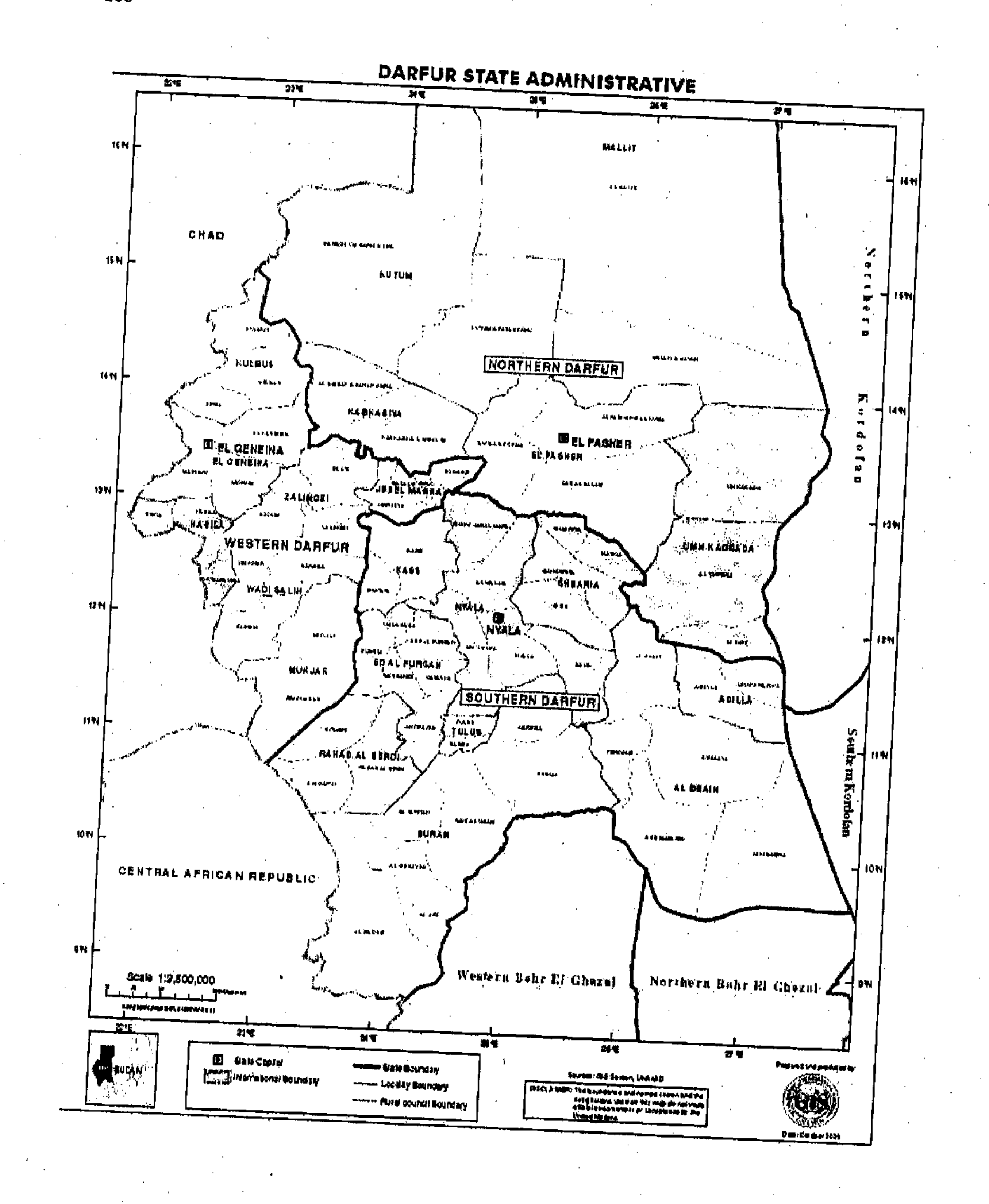
قدمت ١٩/٧/٢٠١٩ ادارة سينماتك الناصرة والتي تبحث منذ موقع الدخول

المرفق (زاي)

خرائط



الإدارة الحكومية لدار فور



DARFUR STATE ADMINISTRATIVE
MALLIT
CHAD
KUTUM
KULBUS
KABKABIA
NORTHERN DARFUR
EL GENEINA
EL FASHER
ZALINGEI
JEBEL MARRA
HABILA
WESTERN DARFUR
WADI SALIH
KASS
SHEARIA
UMM KADDADA
NYALA
MUKJAR
ED AL FURSAN
SOUTHERN DARFUR
ADILA
TULUS
RAHAD AL BERDI
AL DEAIN
BURAM
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
Northern Kordofan
Southern Kordofan
Western Bahr El Ghazal
Northern Bahr El Ghazal
Scale 1:2,500,000
SUDAN
State Capital
International Boundary
State Boundary
Locality Boundary
Rural council Boundary

المرفق الثاني

بلاغ صادر عن الجلسة ٢٠٧ لمجلس السلام والأمن

[الأصل: بالإنكليزية]

نظر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٢٠٧ المعقودة في أبوجا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، واتخذ المقرر التالي:

إن المجلس،

١ - **يؤيد** تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور [PSC/AHG/2(CCVII)] وما ورد به من توصيات؛

٢ - **يهنئ** رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، تابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا السابق، وسائر أعضاء الفريق وهم الجنرال عبد السلام أبو بكر، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية السابق؛ والسيد بيير بويويا، رئيس بوروندي السابق؛ والسيد الحاج كبير ع. محمد (نيجيريا)، المستشار القانوني السابق لمجلس نواب إقليمي والمبعوث الخاص للرئيس السابق أولوسيغون أوباسانجو بشأن محاكمة المشتبه في ارتكابهم لجرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور؛ والقاضية فلورانس نديبيلي مومبا (زامبيا)، القاضية بالمحكمة العليا؛ والسيد أحمد ماهر السيد، وزير خارجية مصر السابق؛ وراقية عبد الله عمر (الصومال)، مديرة منظمة الحقوق الأفريقية؛ وكذلك فريق الخبراء الذي ساند عملهم، على اتساع نطاق المشاورات التي أجروها، وشمول تقريرهم، وأهمية توصياتهم؛

٣ - **يعرب عن تقديره** للتعاون الذي تلقاه الفريق من الحكومة السودانية، والأحزاب السياسية للمعارضة، وحركات المعارضة المسلحة، والمشردين داخليا، والرعاة، والمجتمع المدني الدارفوري، والأطراف السودانية الأخرى، وأصحاب المصلحة الدوليين؛

٤ - **يشير** إلى مقرراته وبياناته السابقة المتعلقة بالحالة في دارفور، ولا سيما المقرر PSC/MIN/Comm(CXLII) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الذي طلب فيه، ضمن جملة أمور، إلى رئيس المفوضية أن يتخذ كل الخطوات اللازمة لإنشاء فريق مستقل رفيع المستوى مؤلف من أفريقيين مرموقين يتصفون بنزاهة عالية لدراسة الحالة دراسة معمقة وتقديم توصيات إلى المجلس بشأن أفضل السبل الكفيلة بمعالجة قضايا المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، من جهة، والمصالحة ومداواة الجراح، من جهة أخرى، معالجة فعالة وشاملة؛

٥ – **يؤكد مجددا التزام** الاتحاد الأفريقي بمكافحة الإفلات من العقاب، تماشيا مع الأحكام ذات الصلة بالموضوع من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، ويدين بقوة انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. ويحث المجلس مرة أخرى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أن يستجيب لنداء الاتحاد الأفريقي بإرجاء العملية التي استهلتها المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس عمر حسن البشير، حرصا على تحقيق السلام والعدل والمصالحة؛

٦ – **يؤكد** ضرورة إحراز تقدم سريع في البحث عن السلام والأمن والعدل والمصالحة في دارفور، مع مراعاة أنه رغم تحسن الحالة على أرض الواقع تحسنا كبيرا بالقياس إلى ذروة الأزمة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، فإن المدنيين في تلك المنطقة ما زالوا معرضين لخطر العنف وما زال ملايين من الناس يعيشون في مخيمات المشردين داخليا أو كلاجئين في تشاد المجاورة. ويؤكد المجلس أيضا ضرورة إيجاد ظروف مواتية وشاملة للجميع تكفل إجراء انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠ المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل بشكل ناجح في دارفور وبقية أرجاء البلد، وضمان مشاركة دارفور مشاركة كاملة في المناقشة الوطنية المرتبطة بالاستفتاء على تقرير المصير في جنوب السودان عام ٢٠١١؛

٧ – **يعرب عن اقتناعه** بأن تحقيق سلام ومصالحة دائمين في دارفور يتطلب أن يتملك أصحاب المصلحة السودانيون العملية بشكل كامل وأن يتمكن الشعب السوداني، متى زود بالدعم اللازم، من وضع حد للتراع في دارفور بطريقة سلمية وسريعة وشاملة للجميع، مع مراعاة أن دارفور أحد مظاهر التحديات السياسية والتحديات الأخرى الأوسع نطاقا التي يواجهها السودان ككل. ويؤكد المجلس أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يؤدي دورا مساندا يستند إلى فهم سليم لأسباب التراع في دارفور وعواقبه؛

٨ – **يؤكد** أهمية الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بالنسبة للجهود العامة الرامية إلى تحقيق تحول ديمقراطي في السودان والتصدي بطريقة دائمة للتحديات الكثيرة التي يواجهها البلد؛

٩ – **يرحب** بالتقدم المحرز في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وكذلك بالجهود المبذولة من أجل تيسير البحث عن حل دائم. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالخطوات المتخذة للتبكير بإجراء مفاوضات في الدوحة تحت رعاية كبير الوسطاء المشترك وحكومة قطر، بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من النهج المتوخى لتحقيق السلام على النحو المبين في تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور؛

١٠ – **يؤكد** أن التوصيات الواردة في تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور (الفقرات ٢٨٠-٣٧٧) توفر خريطة طريق واضحة وسديدة لتحقيق السلام

والعدل والمصالحة ومداواة الجراح في دارفور، وتسهم بذلك في الهدف العام المتمثل في تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في السودان، ويقرر أن تشكل هذه التوصيات الأساس الذي تقوم عليه مشاركة الاتحاد الأفريقي في دارفور وتفاعله مع شركائه الدوليين؛

١١ - وعملا على دعم عملية السلام وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، فإن المجلس:

(أ) **يطلب** إلى المفوضية أن تقوم، بالتشاور مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، بدعم عملية الوساطة وممارسة الإشراف الواجب عليها، وتعزيز مكانة الوساطة، وضمان تخطيط الوساطة تخطيطا جيدا وتزويدها بموارد جيدة من جميع الجوانب، وتنفيذها ضمن إطار زمني محدد؛

(ب) **يطلب** إلى رئيس المفوضية أن يتخذ على الفور التدابير اللازمة لزيادة قدرها على دعم تنفيذ توصيات فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، بما في ذلك إنشاء وحدة داخل إدارة السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي، وتعزيز مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في السودان، ومكتب الاتصال المعني بالحوار والتشاور بين أهالي دارفور، الذي له دور رئيسي يؤديه في عملية التنفيذ، وخاصة فيما يتعلق بالمصالحة، وإشراك المجتمع المدني، ونشر التقرير، وتيسير التملك؛

(ج) **يؤكد** ضرورة متابعة الجهود الرامية إلى تعزيز العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ويشمل ذلك توفير العوامل المطلوبة لتعزيز قوتها وتدعيم عنصرها المدني، مثل الشؤون المدنية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحوار والتشاور بين أهالي دارفور، بغية تمكينها من أن تؤدي بفعالية دورها في دعم عملية السلام؛

(د) **يطلب** إلى رئيس المفوضية إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتنفيذ تابع للاتحاد الأفريقي، مؤلف من الرؤساء السابقين تابو مبيكي وبيير بويويا والجنرال عبد السلام أبو بكر، للمساعدة على تنفيذ جميع جوانب توصيات فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، ولمساعدة الأطراف السودانية على تنفيذ اتفاق السلام الشامل والعمليات الأخرى ذات الصلة، كجزء من التحول الديمقراطي للسودان. وستكون الولاية الأولية لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لمدة سنة. ويطلب المجلس إلى كل الأطراف المعنية، بما فيها الوساطة المشتركة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أن تتعاون تعاونا كاملا وبلا تحفظ مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ؛

(هـ) **يطلب أيضا** إلى رئيس المفوضية أن يجري مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية من أجل الإسراع بإنشاء منتدى تشاوري، يشارك فيه أصحاب المصلحة المعنيون والبلدان المجاورة للسودان، بالإضافة إلى شركاء الاتحاد الأفريقي، لتلقي تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا المقرر والعمل كآلية تنسيق لمساندة تحقيق الأهداف المبينة في المقرر والتشجيع عليه؛

١٢ - **يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء والشركاء أن يدعموا بشكل كامل تنفيذ توصيات فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور وتنفيذ هذا المقرر؛

١٣ - **يطلب** إلى رئيس المفوضية أي ينقل رسميا هذا المقرر إلى أصحاب المصلحة السودانيين، وكذلك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وشركاء الاتحاد الأفريقي الآخرين، من أجل حشد دعمهم لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وتنفيذ استراتيجية اتصال ملائمة، بغية تعبئة أوسع دعم ممكن للتنفيذ الناجح لتوصيات فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور ولهذا المقرر؛

١٤ - **يطلب أيضا** إلى رئيس المفوضية أن يقدم تقارير فصلية عن تنفيذ توصيات فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور وهذا المقرر؛

١٥ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

المرفق الثالث

Letter dated 3 November 2009 from the Chairperson of the African Union Commission addressed to the Secretary-General

BC/U/964/11.09 **Addis Ababa, 3 November 2009**

Mr. Secretary-General,

I am writing to you in connection with the meeting of the AU Peace and Security Council (PSC) that took place, at the level of Heads of State and Government, in Abuja, Nigeria, on 29 October 2009, to consider the Report and Recommendations submitted by the AU High-Level Panel on Darfur (AUPD). As you are aware, the AUPD was established by the PSC in July 2008, to examine the situation in Darfur in depth and submit recommendations on how best the issues of accountability and combating impunity, on the one hand, peace, reconciliation and healing, on the other, could effectively and comprehensively be addressed.

I wish to take this opportunity to express my appreciation to the United Nations Under-Secretary-General for Peace Keeping Operations for his participation, on your behalf, in the meeting and his contribution to the deliberations of the PSC. The UN presence in Abuja was a further testimony to the partnership between our two organizations in the promotion of peace, security and stability in Darfur and Sudan as a whole, and indeed in the entire African continent.

I am forwarding, herewith, the communiqué of the 207th meeting of the PSC together with the AUPD Report, for your information and their distribution as official documents of the United Nations Security Council. In its communiqué, the PSC endorsed the Report of the AUPD and requested me to take a number of steps towards the implementation of the recommendations contained therein, with the support of our partners, in particular the United Nations. Among others, the PSC requested me to establish an AU High Level Implementation Panel (AUHIP), and to undertake consultations with you and with the Secretary-General of the League of Arab States, for the speedy establishment of a Consultative Forum, involving relevant stakeholders and neighbors of Sudan to receive regular reports on the implementation of the decision and serve as a coordinating mechanism.

Mr. Ban Ki-moon
Secretary-General of the United Nations
New York
USA

As a follow-up to the PSC decision, I intend to travel to New York, at your earliest convenience and that of the United Nations Security Council, with the Chair of the newly established AUHIP, former President of South Africa, Mr. Thabo Mbeki, and the Commissioner for Peace and Security, Amb. Ramtane Lamamra. The purpose of this visit will be to brief the UN Security Council on the Report and Recommendations of the AUPD and the decision of the PSC, and to consult with you on how best we could pursue the search for peace in Darfur and Sudan as a whole, in light of the Recommendations of the AUPD. The AU Permanent Observer Mission to the United Nations in New York, through the appropriate channel, will liaise with the President of the Security Council to request the envisaged meeting with the Security Council.

As requested by the PSC, I would be grateful if you could formally transmit the decision of the PSC and the AUPD Report to the members of the Security Council, for their information and appropriate action. I would also appreciate it if you could forward to them copy of the present letter.

I wish to stress the importance of the continued partnership between our two institutions towards the achievement of peace, justice and reconciliation in Darfur, as part of the overall efforts to promote lasting peace in the Sudan as a whole and further the democratic transformation of the country, in line with the vision articulated by the Comprehensive Peace Agreement. I am confident that we can continue to count on the support of the United Nations and on your personal support.

Please accept, Mr. Secretary-General, the assurances of my highest consideration.

Jean Ping

AFRICAN UNION COMMISSION CHAIRPERSON ADDIS ABABA PRESIDENT COMMISSION DE L'UNION AFRICAINE